مداخلة الأستاذ الدكتور/ محمد الأمْدي أبو النور:

أخذاً من ومضات وحدة المعيار التي كانت مسك ختام حديث معالي وزير الأوقاف السوداني، أذكر منذ خمسة عشر عاماً: كنا في زيارة لفضيلة أستاذنا وأستاذ الجيل الشيخ عبدالرزاق عفيفي، وهو من هو بين كبار علماء المملكة العربية السعودية، وجرى حديث عن كتاب: «السنة بين أهل الفقه والحديث»، فكانت كلماته بالضبط التي أذكرها:

الشيخ محمد الغزالي داعية لا نظير له، كم نافح في مجال محاربة الشيوعيين والصهاينة والمستعمرين، لكن ما يتعلق بالحديث: كان ينبغي أن ينأى بنفسه عنه.

الشيخ الغزالي لقد تحدثنا معه أو تناقشنا معاً قبل هذا اللقاء في موضوع الكتاب. ونشر هذا الحديث أو الحوار في مجلة «المسلمون»، أو مجلة «الشرق الأوسط» ـ لا أذكر ـ لكن في إحدى المجلتين لا يتعداهما، وقد قلت له بالحرف: ـ وهذا أمر تذكرته الآن، وهو في ما يتعلق بحديث التعضية ـ لو أننا عمدنا إلى كل الروايات التي روى بها الحديث، ولم نجتزىء بروايات معينة نعترض عليها أو نسلط عليها سهام النقد، ثم قفينا على هذا بشروح هذه الروايات في المصادر الحديثية المختلفة لبدت الحقيقة سافرة.

وهؤلاء الذين تقدمونا كم طرحوا ـ أو كم طُرِحت أمامهم ـ هذه الاعتراضات فأجابوا عنها أيما إجابة، إجابات شافية وكافية.

فقال بالحرف الواحد أيضاً: لو حدث هذا! هذا موجود؟ قلت له: نعم. قال أيضاً: لو حدث هذا فأنا حقيقة لا أتمسك برأيي. واعتددت هذا من فضيلته إنصافاً وحسن رجوع إلى الحق. وهذا ما نشهد له به. وإن كنا نختلف معه في بعض الآراء.

يوجد أمر آخر وهو أن عرض الموضوع الذي تكلمت فيه الأخت الدكتورة رقية، وقالت في آخر حديثها: طرح السنة، أعتقد أن التعبير الأولى أن يقال: إحسان عرض السنة عرضاً حضارياً، لأن كلمة الطرح قد يُؤخَذ منها ـ وأنا أعرف أو ألمس ما تقصده ـ قد يؤخذ منها غير ما تراد به.

وبالتالي فنحن معها فيما يتعلق بتخريج الحديث، كأنما تريد أن تجدد فيما يتعلق بتخريج الحديث وتخريج رواياته المختلفة، وعدم الاعتماد على رواية دون باقي الروايات، أعتقد أن هذا نوع، وخصوصاً إذا اعتمد آلية التقنية الحديثة والحاسوب والعرض المبتكر ـ أعتقد أن هذا لون من ألوان إغراء طلاب البحث العلمي فيما يتعلق بتخريج الأحاديث، وعدم الاعتماد على رواية دون سائر الروايات.

هذا، وشكراً، وبالله التوفيق، وشكر الله لكم...

مداخلة الدكتور/ خالد:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

تفضل فضيلة معالي الدكتور عصام البشير، وتطرق إلى عنوان البحث الذي ألقيته قبل قليل، وكان بعنوان: (مسالك تضييق الاحتجاج بالسنة النبوية في الفكر الإسلامي المعاصر).

وكأن الدكتور لاحظ بعض الملاحظات، وقد فهمت من كلامه حين بدأ بكلمة التحمل، ولم يقل التحامل، فأخذت الأمر على محمل طيب؛ لذلك أنا أقدر ما قاله. لكن الشيخ ما حضر الكلمة التي ألقيتها. ثم إن تصفحه للبحث حسبما رأيته قبل قليل كان سريعاً جداً، أنا يا إخوان! أطالبكم بأن تدافعوا وتذبوا عن عرضي تجاه هذا الاتهام. يا إخوان: هل تكلمت بكلمة نابية في حق الشيخ محمد الغزالي، رحمه الله؟!

وكذلك الشيخ يوسف القرضاوي، أما كنت أذكره إلا بلفظ فضيلة الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي.

نعم! فيه أشخاص عليهم علامات استفهام حول توجههم المذهبي العقدي وموقفهم من السنة واضح. تعرفون هذا الأمر وهذا واضح لكم إن شاء الله. لكن المشايخ الكبار الذين ذكرت بعضهم تكلموا عن حسن النية

هذا هو ظني فيهم، وهذا ما كتبته في البحث.

هذه أمور ما أشار إليها الدكتور عصام، وأنا من طلابه وتلاميذه من خلال أشرطته ومقالاته في مجلة المجتمع القديمة هذا أمر.

والأمر الثاني خاص بمصطلح التضييق الذي ربما ضايق معالي الدكتور، وعليه أقول: لقد فوجئت بعد أن أرسلت البحث إلى الندوة أنه مصطلح استخدمه الأستاذ الدكتور علي جمعة مفتي مصر، في بحثه الذي قُدِّم في المعهد العالي للفكر الإسلامي قبل عدة سنوات، وهو عالم أصولي، لا يمكن أن يقال: إنه من المحدثين الذين لهم موقف ضد الشيخ الغزالي وغيره، لقد استخدم هذا المصطلح: مصطلح تضييق السنة. إذن هذا المصطلح لا يُخشَى منه من حيث التنقص للآخرين.

ولعلمكم إن المصطلح الذي تحاشيته أنا في مقدمة البحث هو الإنكار الجزئي للسنة، وهو مصطلح لم أستخدمه مع هؤلاء المشايخ، لأنني أنطلق من حسن النية تجاههم، أظن فيهم أنهم كانوا يتصفون بحسن نيتهم فيما طرحوه.

الأمر الثالث: قضية كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة الطلاق الثلاث، هو رحمه الله قد اعتمد على حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في صحيح مسلم، فليست المسألة قضية سنةٌ تشريعيةٌ أو غير تشريعية، الرجل اعتمد في هذه الفتوى على حديث صحيح، ثم هو رحمه الله كباقي الرجال يصيب ويخطىء، ونحن نخالفه في مسائل، منها قضية القول بفناء النار وغير ذلك من الأمور. بل إن سماحة شيخنا الشيخ محمد بن عثيمين ـ رحمه الله ـ يقول: لو أحصيتم المسائل التي خالفتُ فيها ابن تيمية لكانت أكثر من المسائل التي وافقته فيها...

الأمر الرابع: قضية الشافعي، وتكرار القول بتغير فتواه في مصر، اعلموا يا إخوان أن الشافعي، طرح قضايا فقهية معتمدة على العرف، ثم

تغير فيها اجتهاده، أو ظهر له نص صحيح فتغير اجتهاده بناءً عليه، فليست المسألة إعادة تطوير الشريعة كما يحاول البعض أن يوهم الأمة بمثل هذا الكلام المجمل المبهم، وكلكم تعلمون أن القضايا المبنية على العرف قد تتغير من بيئة إلى بيئة، ثم إن الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ لم يكن متوسعاً في الحديث كتوسع الآخرين، وبرهان هذا قوله للإمام أحمد: إذا صح الحديث فأخبروني شامياً كان أو عراقياً حتى إن الذهبي يقول معلقاً: لم يقل حجازياً، لأنه أحاط بحديث أهل الحجاز.

الأمر الخامس: أنا أقول: إن الدفاع عن هؤلاء العلماء محمود، كما فعل فضيلة الدكتور/ عصام البشير، لكن الدفاع عن سنة المصطفى ـ ﷺ ـ أكثر محمودية في هذا المقام وأولى وأهم. هذا أمر لا بد من تقريره.

قضية أخرى أشرت إليها في نهاية المسلك الأول وهي ضرورة فهم السنة في ضوء القرآن الكريم. ومراعاة المقاصد في مثل هذا.

أيها الإخوة إنما حاولت تقديم بعض الإيضاحات في هذه المسائل ذباً عن العرض، حتى لا يفهم كلامي على غير محمله.

وأنا أشكر حسن استماعكم وسعة صدركم.

الدكتور عصام:

خلطتَ ـ يا أخي الكريم ـ بين متناقضين أو متفرقين لا ينبغي أن يُجمعا...

صلوا على الحبيب... الأستاذ الفاضل!

أنا قرأت جزءاً كبيراً من البحث وسجلت التي فيه من النقاط حوله والتي خلط فيها بين نوعين من الناس: بين أئمة وعلماء معتبرين في الأمة كالشيخ الغزالي ـ رحمه الله ـ والشيخ القرضاوي، وأدخل معهم في ذات السياق أمثال أبي القاسم حاج محمد، هذا ليس من أهل العلم، وهو

منحرف في الفكر، وسوداني، حتى تكونوا مطمئنين، نحن لا ندافع عن عرقيات وأجناس، رجل لا صلة له بعلوم الشريعة، فهو ليس متخصصاً فيها، ورجل يرفض ثوابت في الدين، وقد ناقشته، وقد لقي ربه، نسأل الله أن يغفر له. هذا واحد.

أما جمال البنا فعنده أيضاً لُوثَة فكرية، فوضع هؤلاء في سياق واحد مع الحديث عن الشيخ الغزالي والشيخ القرضاوي، يجعل في ذهن القارىء أن هذه مدرسة واحدة، تنطلق من مفهوم واحد، ومن أصول واحدة، وكلها على هذا النهج، فكان ينبغي أن يتم التفريق.

الأمر الثاني الذي جعلني أنبه إلى هذا، هو أني لم أقل بأن فلاناً تعرض لشخص القرضاوي، أردت أن أتخذها مناسبة للحديث عن هذه القضية، وكان ينبغي للبحث أن يتعرض للغلو في تفسير الفرقة الناجية لأن هنالك من ألَّف واعتبر الأشعرية من الفرقة الثلاث والسبعين المتوعَّد عليها بالنار. وهذا كتاب مؤلف ومطبوع ويوزع بالآلاف. وهناك بعض الشباب لم ينشأ في بحور العلم ولم يتعلم أدب الاختلاف، وواجب عليهم أن يعلموا أن من الدفاع عن السنة أن ندافع عن العلماء الذين يذبون عن السنة: سنة رسول الله ﷺ.

وكذلك أردت أن نلتزم معياراً علمياً، وهذا مع جميع علماء الأمة.

وأنا قلت: شعارنا مع العلماء أن نقدر الرجال دون تقديس أو تبخيس. لا نقدس فندعي العصمة، ولا نبخس فننزل الرجل عن قدره.

د.خالد:

أنا لم أخلط بينهما، أنا ذكرت كلام جمال البنا، وكلام أبي القاسم حاج محمد، ذكرته فيما يَرِد من إلزامات على المشايخ، بمعنى أنكم وضعتم مسلكاً لم تحددوا معاييره، فماذا تفعلون مع هؤلاء الذين يتبنون نفس المسلك. ولاحظ - يا دكتور - أنه ورد هذا الكلام في نقد المسلك.

أيها الإخوة! حاشا لله أن أجمع جمال البنا مع محمد الغزالي بمعنى أنهما على المستوى نفسه، أنا ذكرت في بداية حديثي أن الشيخ محمداً الغزالي له سابقة في الإسلام. وبعض الإخوان، قبل قليل، سمعوا مني ذلك. وأنا أقول: والله، لو أدركت الشيخ محمد الغزالي لناقشته في بعض الأمور؛ لأنني كنت أحزن على أن ينتهي إلى ما انتهى إليه في كتابه (السنة).

الجلسة الثانية:

- **الدراسات الحديثية المعاصرة ـ تحليل وحلول ـ:**

أ. د. حمزة عبدالله المليباري، كلية الدراسات الإسلامية والعربية دبي.

- **مواجهة التحديات المعاصرة للحديث النبوي الشريف:**

د. صلاح الدين الإدلبي، كلية الشريعة، رأس الخيمة.

- **ضرورة وصل الحديث بالفقه في الدراسات الشرعية المعاصرة:**

أ. د. توفيق بن أحمد الغلبزوري، جامعة القرويين، المغرب.

- **المداخلات والتعقيبات.**

- **كتاب السنة النبوية: إشكالية التدوين والتشريع:**

أ. د. أبو لبابة طاهر حسين، جامعة الإمارات، العين.

- **مناهج العلماء المعاصرين.. الشيخ المعلمي نموذجاً من خلال كتاب: الأنوار الكاشفة:**

أ. د. عبدالهادي الخمليشي، دار الحديث الحسنية للدراسات الإسلامية العليا، المغرب.

- **أثر العقل في نقد عند المعاصرين:**

د. مختار نصيرة، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

- **المداخلات والتعقيبات.**

الدراسات الحديثية المعاصرة
ـ تحليل وحلول ـ

بقلم:

أ.د.حمزة عبدالله المليباري

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

دبي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم الأنبياء محمد ﷺ وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن الحديث الشريف من المقدسات الإسلامية التي يجب على كل مسلم احترامُها، والذبُّ عنها ما يشوه صورتها أو يسيء إليها، والحفاظُ على أصالتها بعيدا عن كل دخيل؛ جليِّه وخفيِّه؛ لتستقيم حياة الأمة كما أمرها الله تعالى بذلك، وتبقى هويتها الدينية صافية وأصيلة؛ ليكتمل بذلك الشطر الثاني من كلمة التوحيد؛ فكل من يقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، مؤمنا بقلبه، لا يكمل إيمانه إلا إذا اعتقد أن ما ثبت عن النبي ﷺ من السنة مصدر أصيل للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله جل جلاله، ويكون هواه تابعا لهما.

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾(1).

وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾(2).

---

(1) النساء ٥٩.

(2) الحشر ٧.

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾[1].

وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾[2].

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾﴾[3].

إلى غير ذلك من الآيات القرآنية التي تأمر المؤمنين باتباع الرسول الكريم حتى يصبح هواهم تابعا لما جاء به قولا أو عملا أو إقرارا. ولم يكن الأمر باتباعه واللجوء إليه عند التنازع خاصا بأهل عصر دون عصر، بل يشمل جميع أمته ﷺ في جميع العصور إلى يوم القيامة، فإذا كان الصحابة يردون إلى الرسول ما تنازعوا فيه فإنه ينبغي لمن جاء بعدهم العودة إلى ما صح عنه ﷺ من السنة.

ولذا يكون من موجب الإيمان بالله تعالى وبرسوله أن يعتقد المسلم أن السنة النبوية مصدر للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله عزوجل - إلى جانب كونها مبينة وشارحة له بجميع مفاهيم الشرح والبيان -، وأن يعتبرهما معيارين ثابتين إلى يوم القيامة لمعرفة الحق والاستقامة. ولم يختلف في ذلك إلا شرذمة قليلة ممن انحرفوا عن الطريق المستقيم حين اتجهوا إلى إنكار حجية السنة النبوية وحاولوا التشكيك في مصداقيتها في التشريع الإسلامي، بحجة كونها خبر آحاد يحتمل الصدق والكذب، فكأن الشطر الثاني من كلمة

---

(١) الأعراف ١٥٨.

(٢) الأحزاب ٢١.

(٣) النور ٥١.

التوحيد لم يصبح عندهم صالحا لتكامل الإيمان إلا في عهد النبي ﷺ!!

وإذا تتبعنا تاريخ الأمة رأينا مكانة الحديث الشريف مجسدة في مواقف أئمتهم المتبوعين، لقد ورد عن الإمام أبي حنيفة قوله: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»[(١)].

كما ورد عنه قوله: «إذا قلت قولا يخالف كتاب الله تعالى أو خبرا لرسوله ﷺ فاتركوا قولي»[(٢)].

وعن الإمام مالك رحمه الله: «إنما أنا بشر أخطىء وأصيب فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»[(٣)].

وعن الإمام الشافعي: «ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله ﷺ وتعزب عنه، فمهما قلتُ من قول أو أصّلتُ من أصل، فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلتُ، فالقول ما قال رسول الله ﷺ، وهو قولي»[(٤)].

وعنه أيضاً: «أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة عن رسول الله ﷺ لم يحل له أن يدعها لقول أحد»[(٥)].

وعنه أيضاً: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»[(٦)].

وورد عنه أنه قال للإمام أحمد: «أنتم أعلم بالحديث والرجال مني فإذا كان الحديث الصحيح فأعلموني به أي شيء يكون كوفياً أو بصرياً أو شامياً، حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً»[(٧)].

---

(١) حاشية ابن عابدين ٦٣/١.

(٢) إيقاظ الهمم لصالح بن محمد بن نوح العمري، ص: ٦٢.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٢٩٤/٦.

(٤) مختصر المؤمل ٥٨/١ لأبي شامة المقدسي، وتاريخ دمشق ٣٨٩/٥١ لابن عساكر.

(٥) الاتباع ص: ٧٩ لصدر الدين الحنفي.

(٦) المصدر السابق، وكتاب المجموع ١ /١٣٦، و٣٩٣/٦ للإمام النووي. والاتباع ص: ٧٩.

(٧) العلل ومعرفة الرجال ٤٦٢/١ للإمام أحمد.

كما ورد عن الإمام الشافعي قوله: «كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت، فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي»[1].

وعنه أيضاً: «اشهدوا أني إذا صح عندي الحديث عن رسول الله ﷺ فلم آخذ به، فإن عقلي قد ذهب»[2].

وعن الإمام أحمد رحمه الله: «رأي الأوزاعي ورأي مالك ورأي أبى حنيفة كله رأي وهو عندي سواء، وإنما الحجة في الآثار»[3].

وعنه أيضاً: «من رد حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة»[4].

وعلى الرغم من أن الأمة الإسلامية لا تزال تدين لله تعالى بالسنة النبوية وتعتقد أنها مصدر للتشريع، ومعيار مستقر ثابت إلى يوم القيامة لمعرفة الحق والباطل والتمييز بين الدين الإسلامي الذي بلغه النبي الكريم عن الله عزَّ وجلَّ، وما علق به عبر التاريخ من بدعة خفية وجلية، فإن ذلك لم يحل دون ظهور فتن من قبل بعض أبنائها بين فينة وأخرى نتيجة لمنهجهم في التعامل مع الحديث الشريف قبولا ورفضا، أو فهما وفقها، لا سيما أحاديث الغيبيات أو المعجزات أو أحاديث الفتن وأشراط الساعة وغيرها مما لا يخضع لعقول الناس.

وإذا كان إنكار حجية السنة قد شكل في العصور الماضية تحديا خطيرا قاومه أئمة أهل السنة والجماعة بشتى الوسائل فإن الذي يواجه السنةَ النبوية اليوم نوع آخر من التحديات، لا يختلف عن السابق في الخطورة، ألا وهو ظاهرة تساهل الباحثين في تصحيح الحديث وتضعيفه[5]، وفهم معناه وتطبيقه

---

(١) مختصر المؤمل ٥٧/١ لأبي شامة المقدسي.

(٢) حلية الأولياء ١٠٦/٩ لأبي نعيم. والفقيه والمتفقه ٣٨٩/١ للخطيب البغدادي.

(٣) جامع بيان العلم وفضله ١٤٩/٢ لابن عبدالبر.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٩٧/١١ للإمام الذهبي.

(٥) شرحت هذه الظاهرة بشيء من التفصيل في كتابي (الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين).

العملي[1]، وعدم تحفظ المجتمع من نسبة الحديث إلى النبي ﷺ بجزم ويقين، لا سيما على منابر الأمة وفي مجلاتها ووسائل إعلامها ومناهج تربيتها.وكل هذه الظواهر تشكل تحديا في وجه السنة النبوية، إذ تؤدي إلى آثار سلبية من أخطرها:

١ - انتهاك حرمة السنة النبوية ومكانتها.

٢ - عدمُ تميز السنة من البدعة، والحق من الباطل.

٣ - رواجُ أحاديث واهية وباطلة في أوساط الناس.

٤ - طمس معالم منهج النقاد في التصحيح والتضعيف، وغير ذلك من فتن.

(١) انظر على سبيل المثال تأليف إحدى الكاتبات المغربية بعنوان «في نقد البخاري.. كان بينه وبين الحق حجاب»!!.

واقعنا المرّ في التعامل مع الحديث الشريف

في ضوء خبرتي المتواضعة في مجال الحديث وعلومه، أرى أن تعاملنا مع السنة النبوية لم يكن على ما تقتضيه مكانتها في التشريع الإسلامي، ولم يكن جهدنا في مجال التصحيح والتعليل، أو التفسير والتحليل، والاستدلال والاستنباط، مكملا لجهود الأئمة السابقين - متقدمين ومتأخرين - ولا مستفادا منها. وبيان ذلك فيما يأتي:

ففي مجال التصحيح والتضعيف لم تنضبط كثير من الدراسات الحديثية المعاصرة بقواعد التثبت والنقد والتمحيص التي تمخضت عنها جهود المحدِّثين النقَّاد في تصحيح الأحاديث وتضعيفها. لقد كثر اليوم عدد الباحثين في الأحاديث النبوية ضمن نشاطات مختلفة وأهداف شتى، وخاضوا غمار نقدها دون أن يتوفر لديهم ما يؤهلهم لذلك من الحفظ والمعرفة والفهم، وأصبحت مناهجهم في التصحيح والتضعيف والترجيح في كثير من الأحيان بعيدة عن الدقة والإنصاف حتى اختلط الحابل بالنابل؛ فظهر في هذا الميدان فريقان من الباحثين:

١ - فريق يُصحِّح الحديث ويُعلِّله ويرجحه بناء على أحوال الرواة، دون النظر في مدى سلامته من شذوذ وعلة، ويجعل الحكم على الحديث تابعا لمراتبهم في سلم الجرح والتعديل، حتى اشتهر بين الناس أن علم الجرح والتعديل هو المعيار الوحيد للتصحيح والتضعيف.

٢ - فريق آخر يصحح من الأحاديث ما يوافق عقله ويرفض ما لا يوافقه أو ما لا تهضمه ثقافته مهما كان الإسناد، حتى فقدت السنة هيبتها لدى كثير من الدارسين وأصبحت مجالا مفتوحا لكل باحث.

ولما كان كثير من الدراسات الحديثية المعاصرة - سواء أكانت من النوع الأول أم الثاني- لا تنضبط بقواعد التمحيص والنقد والترجيح فإنه يكون أمرا طبعيا أن تتضمن تلك الدراسات جوانب سلبية في مجال التصحيح والترجيح والتضعيف، بقدر تساهل أصحابها، وبُعدِهم عن الحديث وعلومه وقواعد نقده التي شرحها المحدثون النقاد من خلال نصوصهم الواضحة أو تطبيقاتهم العملية الدقيقة.

أما ما يخص شرح الحديث وتحليله فكثيرا ما نجد فيه الخلل لدى عدد كبير من الباحثين المعاصرين لعدم مراعاتهم الأصول والقواعد الخاصة بذلك[١]، حتى تجرأ بعضهم على إنكار الأحاديث الصحيحة على الرغم من كونها مما اتفق النقاد على صحته وتلقته الأمة بالقبول، وحجته في ذلك أنها مخالفة للعقل أو القرآن أو التاريخ حسب فهمه لمعاني تلك الأحاديث.

وأما ما يخص تعامل المجتمع مع السنة النبوية فمن المؤسف جداً أن كثيرا من الذين يتلقفون العلم من خلال القراءة لم يؤسسوا في أثناء تكوينهم الجامعي تصورات صحيحة حول علوم الحديث ومنهج المحدثين النقاد في التثبت من المرويات وتصحيحها وتضعيفها، ولم يتعرَّفوا على قواعد شرح النصوص وأصول تأويلها، بل إنهم يتجاهلون القاعدة المعروفة المتمثلة في ضرورة رد المتنازع فيه في كل علم إلى أهله الذين يمثلون المرجع الأصيل فيه.

ولذا فإن المجتمع عموما يندفع إلى قبول العلوم الشرعية عامة والحديثية خاصة لمجرد كونها مما يعجب عقله أو يوافق ثقافته أو أنها

---

(١) انظر كتابات الشيخ يوسف القرضاوي - جزاه الله خيرا وأطال عمره - حول هذا الموضوع، فإنه حرر كثيرا من أصوله في ضوء نماذج كثيرة.

صدرت من الجهات التي يحترمها ويقدسها، بغض النظر عن مدى صحتها عند أهلها من الفقهاء أو المحدثين النقاد.

وكم يؤلمنا أن نرى منابر الأمة - في مساجدها ومجلاتها وصفحات جرائدها ووسائل إعلامها - لا تقدر مكانة السنة بسبب غفلة بعض الخطباء والكُتّاب والمثقّفين في ذكر الأحاديث والاستدلال بها من غير تثبت في نسبتها إلى النبي ﷺ. وإذا لم يكن هناك حرج في ذكر الأحاديث الضعيفة والاستئناس بها من أجل الترغيب والترهيب كما عهدنا ذلك في مواقف المحدثين، فإنه لا ينبغي نسبتها إلى النبي ﷺ بصيغ الجزم كقولنا: «قال النبي ﷺ كذا» أو «عمل النبي ﷺ أو غير ذلك. فقد جاء عنه ﷺ بسند صحيح أنه قال: «كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع»[1].

كما أن مؤسسات التربية والتعليم لا تولي أيضاً اهتماما كبيرا لاعتماد الحديث الصحيح في تربية النشء وتعليمهم إياه، بل نراها تتحمس إلى تلقين التلاميذ ما هو مذكور في الكتب من الأحاديث والآثار دون تمييز بين الصحيح منها والباطل لمجرد غرابة فيها أو طرافة، أو من أجل الترغيب والترهيب، بل إن كثيرا من المسابقات الثقافية التي تقوم بها الجمعيات والمراكز في عديد من المناسبات الدينية تتنافس في صياغة أسئلة حول أغرب ما يكون من الأحاديث أو القصص التي قد تكون باطلة لا أصل لها.

وكذا الأمر بالنسبة إلى كثير من الكتب والرسائل التي تنشر مدفوعة بتنافس تجاري أو بوازع ديني، ثم توزع بين الشباب، فلا يختلف شأنها عن سابقتها في خلط الصحيح بالباطل والمقبول بالمردود.

والغريب المحزن أن يحدث ذلك كله في الوقت الذي تنهض فيه الجامعات والمدارس والمؤسسات والجمعيات والأبحاث والمؤلفات والمواقع الإلكترونية لنشر الحديث وتعليمه، وتصرف في سبيل ذلك مبالغ باهظة، والذين يشرفون عليها هم أصحاب الألقاب الأكاديمية المتنوعة!!.

---

(١) انظر مقدمة صحيح مسلم ١/١٠.

أليس من الواجب أن نتساءل: أين ذهبت جهود الأمة إذن؟.

وفي أي سبيل بذلت الجهود وصرفت الملايين؟.

ولماذا لا نحاسب أنفسنا محاسبة ذاتية؟.

ولماذا لم نستطع حتى اليوم أن نحفظ مجتمعنا بعيدا عن الانحرافات والشبهات، والفوضى في التعامل مع السنة النبوية التي هي من مقدسات الأمة؟.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الندوة كي تتاح للمتخصصين في الحديث فرص النظر فيما يشكل تحديا داخليا وخارجيا تجاه السنة النبوية، والقيام بما يسمى محاسبة ذاتية في تقييم جهودنا في ضوء نتائجها التي نلمسها في الواقع الذي نعيشه، وإجراء مناقشات حول أسباب الخلل في دراسات المعاصرين المتخصصين وغير المتخصصين، ومدى إمكانية توظيف المؤسسات العلمية التي تعنى بتكوين الأجيال وتثقيفها في معالجة ذلك الخلل من جذوره، واقتراح حلول مناسبة وفاعلة تمنع ظهوره في المستقبل. وتهدف هذه المداخلة إلى بلورة الأصول والضوابط التي ينبغي اعتمادها عند شرح الحديث وفقه ما يحويه من المعاني؛ ليتمكن الباحث من أن ينفي عن الحديث تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين.وقد اقتضت هذه المداخلة أن تتناول المباحث الآتية:

أولاً: تحديد المشكلة في الدراسات الحديثية المعاصرة وبيان خطورتها في المجتمع:

إنَّ المشكلة التي تواجهها السنة النبوية مزدوجة بين الجانب النقدي والجانب الفقهي، وأود أن أركز على الجانب الفقهي، وأطرح سؤالا هو: كيف ينبغي أن يتم شرح الحديث؟ وما قواعد شرحه وأصوله؟.

ولعل من الأفضل أن أشير إلى بعض الحقائق التي تتعلق بالجانب النقدي عسى أن يأخذ موضوعُ البحث شكله الكامل ثم أجيب عن السؤال الذي طرحته آنفاً.

إذا تتبعنا الدراسات الحديثية المعاصرة وجدناها على أنواع مختلفة؛ فبعضها يقوم بتخريج الأحاديث وتصحيحها وتضعيفها وتحسينها وتحقيق كتبها وأجزائها، ونشر أحاديث النبي ﷺ محققة وموثقة حتى أصبحت في متناول الجميع. وهذه خدمة جليلة للسنة النبوية من غير شك، بل يجب على الجميع احترامها وتقديرها والتعاون معها والاستفادة منها.

غير أنه يُلحظ في كثير منها تساهل في التصحيح والتحسين والتضعيف والترجيح؛ فقد يجعل الباحثون المعاصرون هذه الأحكام تابعة لأحوال الرواة، وهذا يشكل منهجا جديدا مناهضا لمنهج المحدثين النقاد المتقدمين الذين يجعلون الأحكام تابعة لمدى سلامة الحديث من شذوذ وعلة بعد ثبوت عدالة الراوي.

كما يُلحظ في بعضها تساهل في جانب الفقه والاستدلال والاستنباط، وعدم التقيد بقواعده وأصوله التي التزم بها الأئمة الشراح قديما في شرح النصوص وتفسيرها.

ووجه الخطورة التي تكمن في تساهل هذا النوع من الدراسات في جانبي النقد والفقه مع أن أصحابها متخصصون في الحديث وعلومه، فإنه يخفى على المعجبين بهم من المجتمع ما يقع في دراساتهم من الجوانب السلبية - نادرة كانت أو غالبة -، نظرا لما تتميز به من الجوانب الإيجابية؛ كشهرة أصحابها بالصلاح وحسن التوجه والتخصص في الحديث وعلومه. لذا لا يُستغرب أن يكون في المجتمع من يعتبرهم المرجعيةَ العليا في مجال الحديث وفقهه، بل في معرفة الحق والباطل عموما، ويبلغ ذلك ذروته بحيث لا يسمح لأحد كائنا من كان أن ينتقد هذه المرجعية أو أن يشير إلى ما وقع فيها من أخطاء. بل الطامة الكبرى أن يبالغوا في هذه المرجعية ويقدموها على الأئمة السابقين، ويفضلوا علمها على علمهم وفقهها على فقههم، إلى أن قال بعض المتعصبين لهم: فلان أعلم من الإمام أحمد!!.

إذا نظرنا إلى الجوانب السلبية التي تقع في دراسات المتخصصين من حيث كونها أخطاء وأوهاما تصدر عادة من الإنسان مهما علت رتبه العلمية،

ثم تصحح وتستدرك عند الوقوف عليها، فإنها لا تشكل خطرا، ولا تكون سببا لتوجيه الطعون والتُّهَم إلى أصحابها، لكنها تشكل تحديا داخليا خفيا وخطيرا عندما تحظى الأخطاء والأوهام برواجها لدى كثير من العوام والطلبة والخطباء والكُتَّاب، وتحولها إلى حقائق مسلمة يعضون عليها بالنواجذ، حبا فيهم وتقديرا لهم. فلا بد إذن من معالجتها واستدراكها وتصحيحها دون أن يثير ذلك حفيظة الأتباع ويُهيج عواطفهم، وقبل أن يؤدي ذلك تدريجيا إلى النتائج الآتية:

١ ـ طمس معالم منهج النقاد في التصحيح والتضعيف والتفقه والاستنباط.

٢ ـ فتح المجال لكل من هب ودب أن يقحموا أنفسهم في التحدث عن السنة وانتقاد أئمتها والتشكيك في مصداقية منهجهم في نقد الأحاديث.

٣ ـ الخلط بين السنة والبدعة بتصحيح ما هو ضعيف وغير ثابت عن النبي ﷺ، وتضعيف ما هو صحيح.

ومن المعلوم أن أخطاء الكبار والمشاهير - وإن كانت قليلة بالنسبة إلى صوابهم ووقوعها منهم عن غير قصد بحيث لا تؤثر في مكانتهم العلمية والدينية بالقياس إلى غالب أحوالهم - تكون خطيرة من حيث تأثيرها المباشر، وذلك لخفائها على المعجبين بهم، بل تتحول أخطاؤهم وأوهامهم أحيانا إلى حقائق بدهية يجب احترامها بل تقديسها. بخلاف أخطاء من عرف بها فإنها تكون دائما موضع حذر وتحفظ. لذا نرى في تاريخ النقاد اهتمامهم بتمحيص روايات الثقات والمقبولين، وانشغالهم ببيان أخطائهم وأوهامهم أبلغَ وأشدَّ وأكثرَ من انشغالهم بروايات الكذابين وافتراءاتهم. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الأخطاء والأوهام تختلف خطورتها حسب الخفاء والظهور على المجتمع، فكلما كان الخطأ أدق وأخفى وأنفذ كان أجدر بالاهتمام والمعالجة[1].

---

(١) انظر في كتاب (نظرات جديدة في علوم الحديث) للباحث موضوع: «إسقاط النقد لبيان الوضع بيانا مفصلا ونشاطهم في الكشف عن العلل»، ص: ٦٧ - ٧٢ (ط: ٢، ١٤٢٣هـ).

لذلك ينبغي أن تكون معالجة أوهام المتخصصين في الحديث وعلومه محل اهتمام الباحثين والمؤسسات العلمية، دون أن تُتخذ عثراتهم وهفواتهم وأوهامهم ذرائع للطعن فيهم والتقليل من شأنهم والإساءة إلى مكانتهم العلمية والدينية.

هذا بالنسبة إلى دراسات المتخصصين، وأما دراسات غير المتخصصين ففيها ما تسعى إلى الدفاع عن السنة النبوية بوازع ديني قوي، وهذا شيء جميل، لكن مشكلتها أنها تُصحِّح الأحاديثَ وتُضعِّفها بعيدا عن قواعد علوم الحديث ومن غير تخصص فيها، بل تتجاوز أحيانا الحدود التي يفرضها منطق العدل والإنصاف. وذلك حين يضعِّف أصحابُها الأحاديثَ التي تلقتها الأمة بالقبول واتفق الأئمة على صحتها عبر القرون الماضية لا لشيء اكتشفوه بعبقريتهم النادرة، وإنما لزعمهم أنها مخالفة للعقول أو آيات من كتاب الله، ثم يطعنون في المحدثين النقاد ممن صححوها بأنهم يهملون النظر في المتون وينشغلون عن فقهها!!.

وهذا أيضاً في الواقع يشكل تحديا خطيرا تجاه السنة النبوية؛ إذ شهرة أصحاب تلك الدراسات بين المجتمع ومكانتهم في مجال الدعوة تجعل أفكارهم وتصوراتهم أكثر قبولا واقتناعا عندهم وأسرع رواجا في أوساطهم حتى تشكل لديهم معايير الحق والصواب. ولذا فليس من الغريب وجود عدد من المثقفين والمفكرين والشباب والطلبة والأساتذة يتحمسون لتنقية السنة بتضعيف الأحاديث التي لهم فيها شبهة، ولا يمنعهم من ذلك كونها في صحيحي البخاري ومسلم، ولا شعورهم الذاتي بأنهم غير متخصصين في الحديث؛ إذ يعتقدون أن المحدثين النقاد لا ينظرون في متونها وإنما ينظرون فقط في أحوال رواتها وظواهر أسانيدها!!.

ومتى كان النقاد المتقدمون يعولون في التصحيح والتضعيف على ظواهر السند وأحوال الرواة دون المتون؟! أليس ذلك من تشويه الحقائق التاريخية الناصعة؟

أليس من منهج المحدثين أن يعرضوا الحديث على ما يتوافر لديهم

من المعلومات الحديثية أو الفقهية أو التاريخية أو العقلية ليعرفوا مدى موافقته لها ومخالفته ومدى غرابته في ضوء ذلك الواقع؟.

أليست كتبهم وتآليفهم - لا سيما كتب الصحاح والعلل - تعلن بتكامل منهجهم واستيفائه جميع عناصر النقد ودقتهم فيه؟

ولو كان الجرح والتعديل عند النقاد معيارا وحيدا لنقد المرويات ومعرفة خطإ الراوي فيها وصدقه، ما ضعفوا أحاديث الثقات وما أنكروها أصلا. ولذا تضمن تعريف الصحيح قيدا مهما يحفظه جميع الطلاب، وهو أن يكون الحديث سليما من شذوذ وعلة.

وأما قول المحدثين: «إن الثقة عن الثقة حجة» فكان ذلك ردا على أهل البدع ممن يشترطون في قبول الحديث تعدد رواته مع كونهم ثقات، وكان قصدهم من تبني هذا القول واعتباره موقف أهل السنة والجماعة أن ينكروا هذا الشرط فحسب؛ حتى لا يضيع قدر كبير من السنة من أجل العناد والجهل. ولا ينبغي أن يفهم منه أن ما رواه الثقة عن الثقة حجة على جميع الأحوال، وأن خلوَّ الحديث من شذوذ وعلة ليس بشرط، كلا وألف كلا؛ إذ عملهم التطبيقي في النقد أوضح برهان على ذلك.

ومن المعلوم أن أحوالَ الرواة في مجال الضبط والإتقان، وتحديدَ مراتبهم في سلم الجرح والتعديل إنما ظهرت علما مستقلا بعد نقد مروياتهم وتفتيش مسموعاتهم ومعرفة صدقهم وسلوكهم وعقيدتهم.

وكتاب الشيخ الغزالي - رحمه الله - «السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث» ترك في المجتمع - لا سيما طبقة المثقفين - أثرا سيئا فيما يخص المحدثين النقاد ومنهجهم في التصحيح والتضعيف، فأصبح الاعتقاد أن المحدثين النقاد لم يعولوا في النقد إلا على أحوال الرواة وظواهر السند مبدأ راسخا يبنون عليه مواقفهم وأعمالهم[١]. بل أدى ذلك إلى بروز العقلانيين

(١) ولم يكن تساهل المعاصرين في مجال التصحيح والتضعيف والتخريج إلا تأييدا لذلك الاعتقاد. ومن المؤسف جداً أن يحرص بعض المنتمين إلى تخصص الحديث على الدفاع عن ذلك دون أن يتأمل فيما يترتب على السنة من النتائج السلبية الخطيرة!!.

في مجال السنة بمنهج غريب قائم على استعجال المقارنة وبتِّ الحكم، ثم تطاولِهم على النقاد المحدثين بل على بعض الصحابة أيضاً، وكل ذلك من أجل تضعيف الأحاديث التي لم تهضمها ثقافتهم، ولم يمنعهم من ذلك كونها مما تلقته الأمة بالقبول.

وربما يتحمس هؤلاء الكُتَّاب إلى الإدلاء بآرائهم في مجال الحديث تصحيحا وتعليلا أو تفسيرا وتأويلا، حرصا منهم على تنزيه سنة النبي ﷺ عما يعتقدونه دخيلا فيها بناء على زعمهم بأن النقاد قصَّروا في النقد واعتمدوا فيه على السند دون المتن، فتراهم يضعفون من الصحيحين كل ما يرونه مشكلا، ولم يمنعهم من ذلك كونُه مما تلقته الأمة بالقبول عبر القرون الماضية. بل فيهم من يتجرأ بطعنه في شخصية بعض الصحابة والتابعين والمحدثين النقاد، كما ترى في كتاب إحدى المغربيات بعنوان: «في نقد البخاري.... كان بينه وبين الحق حجاب»[1].

وكان من المفارقات العجيبة أن هذه الكاتبة تطعن في حفظ البخاري وعلمه الذي اتفقت الأمة بجميع طوائفها العلمية على أنه أمير المؤمنين في الحديث، ثم تسخر من هذا اللقب[2]، في الوقت الذي كانت تثني فيه على

---

(١) الكتاب من منشورات مؤسسة «الأحداث المغربية» بالمغرب، وهو في الأصل عبارة عن مجموعة من المقالات التي كتبتها هذه الكاتبة المغربية في أعداد جريدة «الأحداث المغربية» في السنوات ٢٠٠١م، ٢٠٠٢م، ٢٠٠٣م.

(٢) لعل من الأفضل أن أنقل هنا من بداية الكتاب بعض الفقرات التي تجرأت الكاتبة على كتابتها في حق الإمام البخاري جهلا وعنادا؛ لأبرهن بها فقط للقارئ على سفاهتها وخلوها من المنهج العلمي وما أقبح هذا الجهل والعناد!! وإني على يقين أن هذا الكتاب لا يصلح لذكره هنا ولا للرد على صاحبته لتجرئها على تناول القضايا بسفاهة وجهل وعناد، ولأنها لا تحترم المنهج والتخصص يكون من العدل والحكمة بل ومن الإيمان الإعراض عنها كما ورد في الآية ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمًا﴾، إذ الإنسان العاقل الفاهم هو الذي يصلح للحوار، أما الذي يتحدث أو يكتب مثل الأطفال أو المجانين فإن المواجهة معه تتنافى مع العقل والحكمة.

تقول الكاتبة: «لقد عملت دهماء الرواة والمحدثين المتجردين لمحض الرواية دون تعقل على اصطناع ما يسمى بهيبة البخاري وخلع الألقاب عليه دون استحقاق، وذلك=

الشيخ الألباني والشيخ عبدالفتاح أبي غدة وغيرهما من المعاصرين بأنهم

= بعد وفاته بقليل، أي بمجرد تبني بعض الخلفاء العباسيين للمذهب الشافعي، حيث يعد من رؤوس هذا المذهب ومن محدثيه، وقد عمل فقهاء هذا التوجه الديني المتشدد في الإسلام على تسمية البخاري «أمير المؤمنين» في الحديث وتسمية صحيحه بأنه أصح كتاب بعد كتاب الله، ولكن هذه الألقاب تسقط عند أول امتحان قوة لها، ولا تتجاوز دائرة المذهب الشافعي ومن قلده، حيث استطاع العلماء المتنورون في الأمة الإسلامية رد هذا الزيف وهذا الادعاء، وعملوا على فضح قلة علم البخاري وضعفه في الحديث، بدءا بعالم الأمة محمد بن يحيى الذهلي إمام وقته وأمير المؤمنين في الحديث الذي واجه البخاري وهزمه في بخارى ونيسابور سنة ٢٥٠هـ. وقال فيه آنذاك: «لا يساكنني البلد».

ثم استمر العلماء من بعده يبينون ضعف البخاري وقلة علمه وعدم صحة صحيحه، نذكر منهم على الخصوص الإمام الدارقطني والإمام أبو الخطاب ابن دحية، والإمام العقيلي والحاكم والملطي والكوثري والألباني وعبدالفتاح أبو غدة والغماري، وخلق كثير». (ص: ٣)..

كل ما قالته الكاتبة كذب وجهل تريد أن تروج هذه الكذبة بين عوام الناس لا سيما المثقفين؛ لبذر فتنة الريبة في قلوبهم حول السنة النبوية. وفيما يأتي نصوص الأئمة المعاصرين للإمام البخاري في حقه لنرى مدى صدق هذه الدعاوى:

يقول الإمام أحمد (ت: ٢٤١هـ): «ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل».

ويقول أبو حاتم (ت: ٢٧٧هـ): «محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق».

ويقول محمد بن بشار بندار (ت: ٢٥٢هـ): «ما قدم علينا مثل محمد بن إسماعيل» ووصفه بسيد الفقهاء. وهؤلاء الأئمة الكبار قد عاصروا البخاري وماتوا قبله، وبعضهم من شيوخه. ولم يكن أحد منهم شافعيّ المذهب! وهناك أقوال كثيرة اتفقت كتب التراجم على نقلها عن أئمة عصر البخاري مثل قتيبة بن سعيد وإسحاق بن راهويه وغيرهما. فكيف إذن يستقيم قول الكاتبة: «لقد عملت دهماء الرواة والمحدثين المتجردين لمحض الرواية دون تعقل.. وذلك بعد وفاته بقليل؟ويقول الترمذي (ت: ٢٩٧هـ): «لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل».

ويقول ابن خزيمة (ت: ٣١١هـ): «ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ وأحفظ له من محمد بن إسماعيل». ويقول الحاكم (ت: ٤٠٥هـ): «محمد بن إسماعيل إمام أهل الحديث». وأقوال العلماء فيه بالثناء والمدح متواترة.وقد نسبت الكاتبة دون أدنى حياء إلى الحاكم والدارقطني والخطابي والعقيلي والملطي والكوثري والألباني وعبدالفتاح أبو غدة والغماري تضعيف البخاري والقول بأنه قليل العلم وعدم صحة صحيحه؟!.

نعم انتقد بعضهم بعض أحاديث البخاري من حيث الرواية وهذا لا يعني أنهم بيّنوا ضعف البخاري وقلة علمه وعدم صحة صحيحه!! ولماذا تجاهلت هذه الكاتبة ما=

متنورون لمجرد كونهم ضعفوا بعض أحاديث الصحيحين!!.

= صدر عنهم من النصوص في مدح البخاري وثنائه وجعل صحيحه أصح الكتب بعد كتاب الله؟!.

ولمزيد من الأقوال التي توضح منزلة الإمام البخاري انظر في سير أعلام النبلاء ٣٩١/١٢ - ٤٧١.

ثم السؤال الذي يطرح هنا: من الذي قال إن البخاري من رؤوس المذهب الشافعي؟ وهذه كذبة أخرى من الكاتبة. والمعروف أن كتابه الصحيح دليل على استقلاله الفقهي وتجرده من تقليد المذاهب. ثم هي تقول: إن هذه الألقاب لا تتجاوز دائرة المذهب الشافعي. وهذه كذبة ثالثة. وعلماء المذاهب الأربعة عبر العصور الماضية متفقة على أن صحيحه أصح الكتب بعد كتاب الله. أين قول العلماء اللاحقين الذي ذكرت أسماءهم: إن البخاري ضعيف وقليل العلم وأن صحيحه ليس بصحيح؟ بل كلهم يدينون بتقديم الصحيحين على سائر الكتب ما عدا كتاب الله عزَّ وجلَّ. اقرئي كتبهم وتأملي فيها تجديهم يعولون على الصحيحين في بناء ثقافتهم ومعرفتهم الحديثية. ثم ما جرى بين البخاري ومحمد بن يحيى إنما هو بسبب فتنة خلق القرآن وليس له صلة بعلم البخاري ولا بحفظه وروايته وكتابه الصحيح. والكاتبة بسفاهتها لم تفرق بين الأمرين. ولن تجد أيها القارئ في التاريخ أحدا قال ما ذكرته الكاتبة في حق البخاري.

وعلى كل فإن الكاتبة قدمت سخافتها من خلال كتابها المذكور. وأحسن ما يقال في حقها هو المثل العربي المعروف: «أحَشَفا وسوء كيلة!!».

إن صحيح البخاري الذي استغرق تأليفه مدة أربعة عشر عاما كاف في معرفة قدر البخاري ودقته وأمانته وعلمه وفقهه، ولا يضره جهل من جهله وعناد من عانده، إن الباحثة لو ألفت هذا الكتاب بعد دراسة وتأمل ما وقعت في تلك الطامات المظلمة التي يتضمنها كتابها.

هذا وقد أنشد بعضهم في مدح البخاري وصحيحه.

صحيح البخاري لو أنصفوه ... لما خط إلا بماء الذهب
هو الفرق بين الهدى والعمى ... هو السد بين الفتى والعطب
أسانيد مثل نجوم السماء ... أمام متون كمثل الشهب
به قام ميزان دين الرسول ... ودان به العجم بعد العرب
حجاب من النار لا شك فيه ... تميز بين الرضا والغضب
وستر رقيق إلى المصطفى ... ونص مبين لكشف الريب
فيا عالما أجمع العالمون ... على فضل رتبته في الريب
سبقت الأئمة فيما جمعت ... وفزت على رغمهم بالقصب
نفيت الضعيف من الناقلين ... ومن كان متهما بالكذب
وأبرزت في حسن ترتيبه ... وتبويبه عجبا للعجب
فأعطاك مولاك ما تشتهيه ... وأجزل حظك فيما وهب

والواقع أن هذه الباحثة وغيرها ممن يدور في فلكها لا يشعرون - للأسف - أنهم بعملهم هذا يعيدون التاريخ الذي مر بالسنة النبوية؛ إذ يتعلقون بتلك الأحاديث التي أنكر صحتها الملاحدة القدامى من أهل الكلام بحجة أنها خبر آحاد لا يفيد إلا الظن أو أنها تتعارض بعضها ببعض أو تُعارض العقول. وعلى الرغم من أن المحدثين النقاد استطاعوا بفضل الله تعالى ثم بمنهجهم العلمي إخماد نار الشبهات وإزالة أسبابها فإن العقلانيين أخذوا ينبشون تلك الشبهات من مزبلة التاريخ، ثم يثيرونها حول مجموعة جديدة من الأحاديث التي لم يُطعن في صحتها من قبل، ساخرين من أهل الحديث كما سخر منهم الملاحدة من أهل الكلام من قبل[1].

إن كتابَي الإمام الشافعي: (الرسالة) و(مختلف الحديث)، وكتاب ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث، وكتاب الطحاوي في مشكل الآثار وكتب ابن خزيمة وابن حبان والخطابي وغيرهم من الأئمة لم يكن الهدف من تأليفها إلا الرد على الملاحدة الذين أثاروا شبهات حول الأحاديث التي قد يبدو لأول وهلة أنها تتعارض أو أنها تعارض العقول والتاريخ، لا سيما الأحاديث الواردة في المعجزات أو الغيبيات أو الأمور التي تقع قبل يوم الساعة من فتن وملاحم وتغيرات هائلة في طبيعة المجتمعات.ومن العجب العجاب أن يتبجح بعض هؤلاء الباحثين العقلانيين[2] مدعياً أنه يقدم للأمة

---

(١) انظر مقدمة كتاب (مختلف الحديث) لابن قتيبة تجد فيه تفصيلا لما زوره الملاحدة في حق أهل الحديث.

(٢) انظر على سبيل المثال الموقع الإلكتروني بعنوان: «الحوار المحضِّر» (لعله المتحضر) للدكتور عمراني من المغرب. والذي أغربني أنه سمى موقعه بـ «الحوار المحضِّر» في الوقت الذي لم أجد في رده عليَّ شيئا من الحضارة ولا من الصبر ولا من الإنصاف ولا من الاعتراف بقلة علمه في الحديث. بل كان الرجل منشغلا عن الحوار المحضِّر بتزكية عمله وثنائه على نفسه والاستهزاء من مخالفه والتقليل من شأنه بشتى العبارات اللغوية والأساليب الأدبية. وقد خدعني عنوان الحوار حتى قرأته بحماس بغية وقوفي على الأخطاء التي ينسبها الدكتور إلي أو على الذي يريد به الاستدراك عليَّ، لكن دون جدوى؛ إذ لم يبرهن على صدق ما يزعمه، وإنما اكتفى بدعاويه الفارغة المملة. ولذا لم ألتفت إليه للمناقشة والحوار.

منهجا يتمنى أن يكون بديلا عن منهج المحدثين في الدفاع عن السنة النبوية، متجاهلا في الوقت نفسه حقيقة أحوال أولئك المحدثين النقاد وحجم جهودهم وتضحياتهم من أجل تلقي السنة وكتابتها وضبطها، ومدى تفرغهم لدراستها وحفظها ونشرها وتتبعها، ومدى دقتهم في نقدها وتمحيصها وغربلتها حتى اختلطت السنة النبوية بدمائهم ولحومهم ووجدانهم، وصار لهم ذوق حديثي قوي مكَّنهم من التمييز بين الأصيل والدخيل، حتى وإن كان هذا الدخيل نتيجة وهم الثقات الأئمة في بعض ما رووه من الأحاديث، وغفلتهم النادرة التي لا يشعر بها العوام من الباحثين!.

والواقع أنهم لا يقدمون لنا شيئا جديدا غاب عن أذهان القدامى، بل إنهم يقلدون الملاحدة ويسلكون سبلهم في التشكيك وإثارة الشبهات حول أحاديث صحيحة ثبتت عن النبي ﷺ، لا لشيء اكتشفوه بعبقريتهم وذكائهم النادر، وإنما لمجرد مخالفتها لعقولهم، ومع ذلك نرى أعمالهم تروج في الأسواق وتُضفى عليها الشرعية المطلقة، الأمر الذي يجعلنا نتساءل: أين ذهبت جهودنا في خدمة السنة النبوية والدفاع عنها؟!

إن كان حسن السلوك وأدب الحوار وعدالة الموقف والتحكم في العواطف يدعونا بإلحاح إلى ألاَّ نحشر الباحثين جميعا في زمرة واحدة، وألاَّ نوجه إليهم جميعا التهم؛ نظرا لاختلاف نياتهم وبواعثهم وأهدافهم وسيرهم وسلوكهم، فإن تعامل كثير منهم مع السنة النبوية يكاد يشكل تحديا في وجهها من حيث النتائج التي تؤثر سلبا في المجتمع مع تفاوتها في الخطورة طبعا.

وبعد معرفة ما يكمن في الدراسات الحديثية المعاصرة من تحديات مختلفة أتساءل:

هل سبب ظهور هذه الظواهر الخطيرة وانتشارها في البلاد الإسلامية وفقدان هيبة التحدث عن السنة عند المثقفين والمفكرين حتى لدى الشباب الذين لا يملكون إلا التعصب لبعض من يحبهم تعصبا مقيتا، يعود إلى نقص في عدد المؤسسات العلمية في بلادنا الإسلامية؟ أو يعود إلى تقصير

هذه المؤسسات في أداء رسالتها في تربية الأجيال تربية إسلامية وتثقيفهم ثقافة صحيحة ترشدهم إلى ضرورة احترام التخصصات العلمية، وتقدير جهود أصحابها، والابتعاد عن إثارة ما وقعت لهم فيه شبهة في أوساط المجتمع؟ أو إلى خلل منهجي في قيام هذه المؤسسات العلمية بواجباتها وأداء رسالتها في مجال التعليم والتربية؟

لا بد إذن من البحث عن الخلل وتحديد أسبابه؛ لبذل كل ما من شأنه إصلاح ذلك الخلل، بدلا من الانشغال بمواجهة الجوانب السلبية بالعواطف والانفعالات والردود غير الحضارية؟.

أليس من الواجب أن نبحث عن شبهات المشككين وأسباب تلك الشبهات، ثم نسعى لاستئصالها وسد جميع الثغرات من خلال المؤسسات العلمية وتطوير مناهجها بحيث تلبي حاجة المجتمع ومستجدات العصر؟

وإذا لم تنظر المؤسسات العلمية في مستجدات العصر التي تشكل تحديا في وجه الأمة ومقدساتها ومعتقداتها، ولم تهتم بتفعيل دورها في إصلاح الخلل الذي يقع في المجتمع فما وظيفتها إذن؟

هذا ما ينبغي التفكير فيه - أفرادا وجماعات - في إطار المحاسبة الذاتية التي يتوقف عليها نجاح العمل والجهد والتضحية.

وعندما نثير هذه التساؤلات فإننا لسنا بصدد التلاوم أو توجيه الطعون والتهم إلى جميع من تسبب في ظهور آثار سلبية في ثقافة المجتمع وسلوكهم وتعاملهم مع السنة النبوية - مباشرا أو غير مباشر، بقصد أو بدونه - ولا بصدد التشكيك في نيات الباحثين، ولا التقليل من شأنهم، حتى أولئك المتهجمين على الأحاديث علنا، ما داموا لم يعلنوا بصريح كلامهم أنهم ينكرون مصداقية السنة في التشريع جملة وتفصيلا، بل نحسن الظن بهم أيضاً، والله يتولى السرائر.

ومهما كان الأمر فإن ذلك لا يمنع الناقدَ البصيرَ المتخصص الغيور على الإسلامِ ومصادرِه وعلمائِه من بذل ما في وسعه من جهود في سبيل توعية المجتَمع بضرورة تحري الحذر في تلقي كل ما يقرأ في الدراسات

المعاصرة لا سيما عند ما يخالف ما كان عليه المحدثون النقاد قاطبة، نظرا إلى خطورة ما يترتب على ذلك من آثار سلبية في المجتمع الإسلامي، وذلك في إطار النصيحة لله ولرسوله ولدينه وعباده المسلمين.

ثانياً: أسباب الانحراف المنهجي في الدراسات المعاصرة المشككة:

لقد اشتهر بين العلماء قديماً وحديثاً خبر يقول: «**ليحمل هذا العلم من كل خلَف عدولُه ينفي عنه تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين**»[1].

---

(١) الحديث رواه معان بن رفاعة عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري عن النبي ﷺ، وهذا هو الثابت في رواية هذا الحديث إلا أنه مرسل. لذا قال ابن كثير مستغربا لصنيع الإمام ابن عبدالبر: «هذا مرسل وإسناده فيه ضعف، والعجب أن ابن عبدالبر صححه واحتج به على عدالة من حمل العلم» (البداية والنهاية ٣٣٧/١٠). هذا وقد نقل الخطيب في كتابه (شرف أهل الحديث ص: ٢٩)، أنه قيل للإمام أحمد: «حديث معان بن رفاعة عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري قال قال رسول الله ﷺ يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الجاهلين وانتحال المبطلين وتأويل الغالين، كأنه كلام موضوع»! قال: «لا، هو صحيح». فقيل له: «ممن سمعته أنت»؟ قال: «من غير واحد». قلت: «من هم»؟ قال: «حدثني به مسكين، إلا أنه يقول: معان عن القاسم بن عبدالرحمن». (يعني بدل أن يقول: «عن إبراهيم بن عبدالرحمن») قال أحمد: «معان بن رفاعة لا بأس به».وإن كان ظاهر هذا النص يفيد أن الإمام أحمد يصحح الحديث إلا أن قصده به الرد على من قال له: «كأنه موضوع» أكثر من كونه حكما عليه بالصحة، وبالتالي يكون معناه: أنه ليس بموضوع. وعلى ذلك يدل قوله المباشر: «إن معان بن رفاعة لا بأس به». وما يتفرد به أمثال معان الذي تكلم فيه الأئمة بين تجريح وتوثيق لا يتجاوز كونه حسنا، بجانب كون هذا الحديث مرسلا. وإلى هذا التأويل أميل، نعم وقد حمل ابن القطان الفاسي قول الإمام أحمد على ظاهره حين قال: «قد خفى على أحمد من حاله ما علمه غيره» (الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية ٦٤/١).وإن كان قد ورد هذا الحديث عن أبي هريرة وابن عمر وأسامة وابن مسعود وغيرهم في كتب الضعفاء والفوائد والتواريخ فإن ذلك في ضوء منهج النقاد يعد غير ثابت وغير محفوظ. يقول العقيلي بعد أن روى الحديث عن طريق معان بن رفاعة: «ولا يعرف إلا به، وقد رواه قوم مرفوعا من جهة لا تثبت».
وقال العراقي: «قد روى هذا الحديث متصلا من رواية جماعة من الصحابة على بن أبى طالب وابن عمر وأبى هريرة وعبدالله بن عمرو وجابر بن سمرة وأبى أمامة وكلها=

وهذا الأثر مهما كان فيه من خلاف حول صحته عن النبي ﷺ فإنه يرشدنا - فردا وجماعة ومؤسسة - إلى ضرورة الاعتناء بسلامة المنهج ونزاهته ودقته في نقل المعلومات ونقدها وفهمها وتأويلها.

وعلى كل حال فالواجب على أفراد الأمة أن يحترموا السنة ويحافظوا على مكانتها باعتنائهم بنقل الحديث عن طريق الرجال الموثوقين دينا وعلما، والتعويل على كل الوسائل التي من شأنها تحقيق ذلك؛ إذ الهدف هو حفظ السنة بعيدا عن الكذب والوهم والخطإ.

ويمكن أن نفهم من الأثر المذكور آنفا منهجين في دراسة الحديث

= ضعيفة لا يثبت منها شيء وليس فيها شيء يقوى المرسل المذكور والله أعلم» (التقييد والإيضاح ١٣٩/١) ومن هنا يكون قول الشيخ الألباني: «وهو حديث مروي من طرق متعددة يقوي بعضها بعضا» غير دقيق لا علميا ولا منهجيا.وفيما يأتي تخريج الحديث ليتبين ما سبق: حديث معان أخرجه البيهقي في ٢٠٩/١٠ وابن عبدالبر في التمهيد ٥٩/١، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١٧/٢، والعقيلي في ٢٥٦/٤، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٧/٧ - ٣٨ من طرق مختلفة عن معان بن رفاعة عن إبراهيم العذري مرفوعا.وحديث أبي هريرة أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ٣٤٤/١، وابن عساكر في ٢٣٦/٤٣، عن طريق عبدالرحمن بن يزيد عن علي بن مسلم البكري عن أبي صالح الأشعري عن أبي هريرة، وهذا غير ثابت عن أبي هريرة لتفرد عبدالرحمن بهذا السند، وهو ابن تميم كما قال ابن عساكر. ليس كما ورد في رواية الطبراني: عبدالرحمن بن يزيد بن جابر. وهذا ثقة وذاك ضعيف.وحديث ابن عمر كذلك لأنه لم يرد إلا عن طريق خالد بن عمرو القرشي عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن سالم عنه، وخالد هذا ضعيف، بل قال ابن عدي: «وهذه الأحاديث التي رواها خالد عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب كلها باطلة وعندي أن خالد بن عمرو وضعها على الليث ونسخة الليث عن يزيد بن أبي حبيب عندنا من حديث يحيى بن بكير وقتيبة وابن رمح وابن زغبة ويزيد بن موهب وليس فيه من هذا شيء». وهذا تعقيب علمي قام على حفظ ومعرفة وفهم وخبرة، ولا ينبغي رده بمجرد احتمال يخطر في البال. وحديث ابن عمر هذا رواه كل من تمام الرازي في الفوائد ٣٥٠/١، وابن عدي في ترجمة خالد ٣١/٣، وابن عبدالبر في التمهيد ٥٩/١، وأبو طاهر في معجم السفر ص: ٤٦٣.وحديث أسامة رواه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص: ٢٩ وهو بيِّن الخطأ لأن بعض الرواة قال عن معان عن أبي عثمان النهدي عن أسامة، بدل أن يرويه عنه عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري.

النبوي وهما: منهج النقد ومنهج الفقه؛ أما المنهج الأول فيشير إليه بقوله:

«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله».

وذلك لأن هذه الجملة وإن كان ظاهرها ينص على مراعاة جانب الصدق لكنها تشير أيضاً إلى ضرورة التعويل على جانب الضبط والإتقان؛ إذ القصد من ذلك أن تطمئن النفس إلى أن الحديث لم يقع فيه ما ليس منه؛ زورا وبهتانا، أو خطأ ووهما.

وأما المنهج الثاني فيشير إليه بقوله:

«ينفي عن الحديث تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين»؛ إذ لا يتمكن الباحث من تحقيق ذلك إلا بتقيده بأصول الشرح وضوابط التأويل.

ومن تتبع التاريخ علم أن سبب ظهور البدع والانحراف العقدي في المجتمعات السابقة يرجع إلى خلل منهجي في هذين الجانبين أو أحدهما[1]، كما نشاهده اليوم، الأمر الذي يفرض علينا أن نهتم بهذين الجانبين في التعلم والتعليم حتى يتم لنا خدمة السنة بما تقتضيه مكانتها،

---

(١) يقول العلامة ابن القيم: «ينبغي أن يفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غلو ولا تقصير، فلا يحمل كلامه ما لا يحتمله...» إلى أن قال: «وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال والعدول عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله، بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع.. وهل أوقع القدرية والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة وسائر طوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله ورسوله حتى صار الدين بأيدي أكثر الناس هو موجب هذه الأفهام! والذي فهمه الصحابة ومن تبعهم عن الله ورسوله ﷺ فمهجور لا يلتفت إليه..» (الروح ص: ٦٣).

وقال في إغاثة اللهفان ١٥٩/١: فأخبر أن الغالين يحرفون ما جاء به والمبطلون ينتحلون بباطلهم غير ما كان عليه والجاهلون يتأولونه على غير تأويله. وفساد الإسلام من هؤلاء الطوائف الثلاثة فلولا أن الله تعالى يقيم لدينه من ينفى عنه ذلك لجرى عليه ما جرى على أديان الأنبياء قبله من هؤلاء.

وتفرضه علينا مستجدات عصرنا من تفرق وتصارع في أكثر من صعيد جراء خلل منهجي في التصحيح والتعليل والشرح والتأويل.

ومن خلال قراءة الكتب التي كتبها الباحثون المعاصرون المشككون في مصداقية عمل المحدثين النقاد ودقة منهجهم في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ثم في مصداقية الأحاديث التي صححوها حاولت الوقوف على شبهاتهم وأسبابها، فتبين لي جليا أن ذلك يعود إلى عدة عوامل؛ منها:

١ ـ سطحية المعرفة بمنهج المحدثين النقاد في التصحيح والتضعيف.

٢ ـ الخلل في فهم معنى الحديث.

٣ ـ الخلل في طريقة تصحيحهم للأحاديث وتضعيفها. فيصححون ما وافق عقولهم وثقافتهم ويردون ما خالفها مهما كان الإسناد ومهما اشتهرت الرواية بين المحدثين الثقات.

٤ ـ سوء التعامل مع أحاديث الغيبيات والمعجزات والترغيب والترهيب، واعتبارها مثل أحاديث الأحكام في الفهم والتصور.

أما سطحية المعرفة فهي واضحة مما كان يزعمه الباحثون المشككون في كتبهم، وهو أن المحدثين النقاد إنما نظروا عند النقد في أحوال الرواة وظواهر الأسانيد دون التأمل في متونها.

وهذا يعني أن المشككين لم يطلعوا على أحوال النقاد وسيرتهم في نقد المرويات سندا ومتنا وما يعولون عليه من حفظ وفهم ومعرفة وجمع ومقارنة، على الرغم من وجود كتب تركوها للأجيال وهي تحمل في طياتها معالم منهجهم بصور جلية لا يعمى عنها الباحثون[1] وبناء على معرفتهم السطحية ينتقدون ما صححه النقاد من الأحاديث ويعترضون على تصحيحهم ثم يطعنون في شخصيتهم، بل في الصحابة أيضاً.

وهذا تقصير آثم يُلام صاحبه؛ لأنه يعترض على صحة الحديث الذي

---

(١) راجع كتاب (الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين) للباحث.

صححه أهله، ويشكك في ثبوته عن النبي ﷺ لمجرد مخالفته لعقله أو لما فهمه هو من الكتاب أو لتصوراته العامة وقبل أن تتوافر لديه معرفة كاملة بأبعاد ذلك الحديث رواية ودراية، حفظا ومعرفة.

هذا ولن يكون المعترض محقا في اعتراضه على شيء إلا إذا توافر لديه ما يؤهله لذلك من حيث الخلفية العلمية الواضحة، وإلا يكن عمله واعتراضه تلاعبا واضحا يستفز شعور أهل العلم ممن يقف على الحقائق التي تكون خفية على المعترض لتقصيره في الفهم.

فعلى المعترض أن يسعى أولا لفهم ما يريد الاعتراض عليه، ودراسته من جميع جوانبه وأبعاده، ثم يقوم بنقده نقدا منهجيا بعيدا عن العاطفة والانفعال والاستهزاء وتصوره السابق، وهذا هو النقد البناء الذي يجب على المسلم أن يسلكه؛ نصيحة دينية لله ولرسوله ولعامة المسلمين.

ولم يكن عملُ الباحثين المعاصرين المتخصصين في مجال التصحيح والتضعيف والشرح والتفسير، ومنهجُهم في ذلك متكاملا بحيث يرد على أولئك المشككين ويبطل زعمهم ويسد الثغرات أمامهم، بل إنه فتح لهم الباب على مصراعيه وهيَّأ لهم جوا أكثر ملاءمة لعملهم التشكيكي؛ وذلك لأن كثيرا من المعاصرين من أهل التخصص كانوا يصححون الأحاديث ويضعفونها بناء على أحوال رواتها ووفق مراتبهم في الجرح والتعديل، وربما لا يتجاوزون في معرفة ذلك في كثير من الأحيان كتابَ تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، ولم يحاولوا من خلال عملهم رسم معالم النقد عند المحدثين النقاد ولا إبراز دقتهم فيه ومدى استيفاء منهجهم لجميع عناصر النقد والتبين والتمحيص.

وأما ما يخص الخلل في فهم النص فلأن الباحثين المشككين يثيرون شبهات حول الأحاديث الصحيحة، التي يرون أنها تتعارض مع العقل أو القرآن أو التاريخ، ثم ينكرون صحتها عن النبي ﷺ حتى وإن كانت هذه الأحاديث في صحيحي البخاري ومسلم؛ إذ يزعمون أن المحدثين النقاد لا ينظرون في متون الحديث، وأنهم ليسوا بمتخصصين في الفقه!!.

ومن الغريب أن هؤلاء المشككين لا يشعرون أن هذا التعارض لم يكن إلا حسب فهمهم لنص الحديث وتأويلهم الباطل له، بينما قول النبي ﷺ بريء من ذلك التعارض المثار.

إن معظم الأحاديث التي يعترضون على صحتها كانت من جملة الأخبار التي شكك فيها الملاحدة القدامى قبلهم، وأثاروا حولها الشبهات[1]. وإن كانت هذه الشبهات قد تبين بطلانها، وانكَشَف عَوارُها بعد أن دافع أئمتنا من السلف عن صحة تلك الأحاديث؛ كالإمام الشافعي وابن قتيبة والطحاوي وابن حبان وغيرهم فإن المشككين المعاصرين أخذوا يثيرونها مرة أخرى للشبهة ذاتها التي وقعت لهم، وليس لديهم من علم الحديث ما يؤهلهم للخوض في أبجديات الحديث وبدهياته.

والذي يستفز الشعور هو تبجحهم بأنهم أحرار ومبدعون في الفهم والتفكير والمنهج، حتى اتهموا من يخالفهم بأنهم مقلدون للمحدثين ومقدسون لمكانتهم، كأن حرية التفكير تعني عندهم هي مخالفة المعهود لدى الطرف الثاني. وبعد ذلك لا يهمهم أنهم يقلدون من سبقهم في الطعن وإثارة الشبهة، وهم في ذلك كما قيل «رمتني بدائها وانسلت». حيث إنهم يقلدون الملاحدة ويؤيدون رأيهم في الحديث وعلمائه، كما أن المخالفين لهم مقلدون في معرفة الحديث لأهله النقاد ويؤيدون رأيهم في الحديث لدقة فهمهم له.

فأينا أحق بالاحترام والتقدير والإنصاف؟!

من كان يقلد في الحديث أهله، ممتثلا لقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ أم الذين يقلدون فيه الملاحدة من أهل الكلام الذين تخصصوا في علم الفلسفة والمنطق؟

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء المشككين في نزاهة الأحاديث التي

---

(١) هذا لا يعني بالضرورة أني أوجه التهمة إلى منكر صحة الحديث لشبهة وقعت له بأنه من الملاحدة.

تلقتها الأمة بقبولها لم يكونوا منصفين في مخاطبة الناس ولا ناصحين لهم؛ إذ ليس من المنطق السليم أن ينظر الباحث في جميع أنواع الأحاديث من زاوية واحدة، وهي مدى الموافقة والمخالفة للعقل، ثم يطعن فيما لم يهضم منها عقله وثقافته حتى وإن كان الحديث من الغيبيات أو المعجزات، كما أنه ليس من المنطق أن يعلنوا أمام الناس ما وقع لهم من شبهة لبعدهم عن الجو الحديثي ويثيروه في مناسبات عدة، فإن حديث النبي ﷺ ليس مثل حديث الإنسان العادي، إذ هو مرسل مؤيد بالوحي يخاطب الأمة جميعا لكن بالأسلوب الذي يعرفه الصحابة، وبالتالي ينقسم حديثه ﷺ إلى ما ينقسم إليه القرآن الكريم ذاته من الأحكام والغيبيات والمعجزات والفتن وأشراط الساعة والمحكم والمتشابه.

فما ذنب الراوي إذن في روايته لما سمعه من شيخه وحفِظَه وضَبطه من الغيبيات أو المعجزات أو أحاديث الصفات؟! وما ذنب الناقد في تصحيح ما ثبت عن النبي ﷺ في ضوء منهج دقيق قائم على الجمع والمقارنة والنظر في مدى الموافقة والمخالفة والغرابة؟!.

ولذا فإن طرق التعامل مع هذه الأنواع من الأحاديث لا ينبغي أن تكون على صورة واحدة تتمثل في عرضها على العقل، بل ينبغي للباحث أن يتأدب بما تفرض عليه طبيعة الحديث ونوعه من المنهج المستقيم، ويتعامل معه كما تعامل الصحابة والتابعون ومن بعدهم؛ إذ يقول بعضهم عند روايته حديثا لم يعقل معناه: «حدثني أبو القاسم وهو الصادق المصدوق» كما وقع في حديث خلق الجنين. ومنهم من يرشد الناس بقوله: «لا تحدث الناس بما لا تتحمل عقولهم»[(١)].

وجاء في كتب المصطلح[(٢)] التي يدرسها طلبة العلم الشرعي:

---

(١) في كتاب العلم باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية ألاَّ يفهموا ٢٢٥/١ (فتح الباري). وقد أورد فيه البخاري أحاديث لتدل على منهج النبي ﷺ في مخاطبة الناس، وهو أن يخاطبهم بما يفهمونه بعيدا عما يترك في قلوبهم حيرة ووسوسة.

(٢) انظر على سبيل المثال كتاب تدريب الراوي ١٣٨/٢ للسيوطي.

«ليتجنب من الأحاديث ما لا تحتمله عقولهم وما لا يفهمونه لما لا يؤمن عليهم من الخطأ والوهم والوقوع في التشبيه والتجسيم؛ فقد قال علي: تحبون أن يكذَّب الله ورسولُه، حدثوا الناس بما يعرفون (أي بما يفهمون) ودعوا ما ينكرون. (رواه البخاري)[١]. وروى البيهقي في الشعب عن المقدام بن معدي كرب عن رسول الله ﷺ قال: إذا حدثتم الناس عن ربهم فلا تحدثوهم بما يغرب عليهم. قال ابن مسعود: ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة. (رواه مسلم)[٢]. قال الخطيب[٣]: ويجتنب أيضاً في روايته للعلوم أحاديث الرخص وما شجر بين الصحابة والإسرائيليات».

وقال الإمام مالك لتلميذه ابن وهب: اعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع، ولا يكون إماما أبدا وهو يحدث بكل ما سمع[٤].

وقال عبدالرحمن بن مهدي: لا يكون الرجل إماما يقتدى به حتى يمسك عن بعض ما سمع[٥].

وهذا هو المنهج السليم في مجال التعليم ونشر الدين ومخاطبة الناس بنصوص الكتاب والسنة، يختار العالم مما يعلمه من الكتاب والسنة ما يتحمله عقل المخاطب، ولذا يتعين عليه أن يهتم أولا بمعرفة طبيعة المخاطب حتى لا يخاطبه بما يترك في نفسه بلبلة وحيرة وفتنة قد تؤدي إلى الانحراف والضلال.

وأما النماذج التي نريد الاستدلال بها على أن الخلل في فهم النص

---

(١) في كتاب العلم باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية ألاَّ يفهموا ٢٢٥/١ (فتح الباري).

(٢) روى مسلم قول ابن مسعود في مقدمة صحيحه باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ١٠٧/١ (شرح النووي).

(٣) انظر كتاب جامع أخلاق الراوي وآداب السامع ١١٩/٢.

(٤) مقدمة صحيح مسلم ١٠٧/١.

(٥) المصدر السابق.

أدى إلى إنكار صحة الأحاديث الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول، فأذكر منها ثلاثة نماذج فقط، وهي كالآتي:

الأنموذج الأول: حديث أبي ذر الذي رواه أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد من طرق كثيرة تدور جميعها على إبراهيم التيمي عن أبيه عنه: قال: قال النبي ﷺ لأبي ذر حين غربت الشمس: تدري أين تذهب؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها وتستأذن فلا يؤذن لها يقال لها ارجعي من حيث جئت فتطلع من مغربها فذلك قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۝٣٨﴾[1].

والأنموذج الثاني: حديث عائشة: كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يُحرِّمْن ثم نُسِخْن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ، وهن فيما يُقرأ من القرآن. رواه مسلم وغيره بطرق مختلفة تدور جميعها على التابعية المشهورة وهي عمرة بنت عبدالرحمن بن زرارة المدنية[2].

والأنموذج الثالث: حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ: «**إن أحدكم**

---

(١) البخاري في باب صفة الشمس والقمر بحسبان ٢٩٨/٦، وفي باب «وكان عرشه على الماء» ٣٥٣/٨ (فتح الباري)، ومسلم في باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١٣٩/١، والإمام أحمد في ١٢٥/١ ومشكل الآثار في ٢٥٤/١، وابن حيان الأصبهاني في العظمة ١١٨٩/٤ - ١١٩٢، وابن الجوزي في المنتظم ١٨٧/١، والبغوي في التفسير ١٣/٤، وأبو عوانة في مسنده ١٠١/١، وأبو نعيم في الحلية ٢١٦/٤، وابن منده في الإيمان ٩٢٤/٢.

(٢) رواه الإمام مالك في جامع ما جاء في الرضاعة ٦٩٨/٢، ومسلم في باب التحريم بخمس رضاعة ٢٩/١٠ والدارمي في النكاح باب ما يذهب مذمة الرضاع ٢٩٩/٢، والنسائي في كتاب النكاح، باب القدر الذي يحرم من الرضاعة ٦ /١٠٠، وفي السنن الكبرى ٢٩٨/٣ وابن حبان في صحيحه ٣٦/١٠ والبيهقي في النكاح باب من قال لا يحرم من الرضاع.. ٤٥٣/٧ - ٤٥٧، والبغوي في تفسيره ٤١١/١، وأبو عوانة في مسنده ١١٩/٣، وانظر كتاب الاستذكار لابن عبدالبر أحد أئمة المالكية ١٨٦/٢، ٢٥٠/٦ - ٢٦٠، وكتابه التمهيد ٢٧٤/٤، ٢٦٥/٨، ٢١٥/١٧.

يُجمع خلقُه في بطن أمّه أربعين يوما، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد. فوالذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها. وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها». رواه مسلم[١] وكذا رواه بألفاظ مختلفة أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد بطرق عدة كلها تدور على الأعمش عن زيد بن وهب عن ابن مسعود[٢].

---

(١) رواه مسلم في صحيحه كتاب القدر باب كيفية الخلق الآدمي ٤ /٢٠٣٦.

(٢) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة ١١٧٤/٣ وفي باب خلق آدم ١٢١٢/٣، وفي كتاب القدر ٢٤٣٣/٦ وفي باب ولقد سبقت كلمتنا.. ٢٧١٣/٦، وأبو داود في القدر ٢٢٨/٤، وابو ماجه في القدر ٢٩/١، وأحمد في ٣٨٢/١، ٤٢٩، وابن الجعد البغدادي في مسنده ص: ٣٧٩، والبزار في ١٧٠/٥، والطيالسي ص: ٣٨، وأبو نعيم في الحلية ٣٦٥/٧، و٢٥٨/٨، والطحاوي في مشكل الآثار ٤٨٢/٩، وابن أبي عاصم في السنة ٧٧/١، وابن حيان الأصبهاني في كتابه العظمة ١٦٣٤/٥، وأبو بكر الخلال في السنة ٥٣٩/٣، وابن عبدالبر في التمهيد ١٠١/١٨، وأبو سعيد الشاشي في مسنده ١٤٣/٢ - ١٤٤، والبيهقي في ٤٢١/٧، ٢٦٦/١٠.

الأنموذج الأول

أما الأنموذج الأول فهو حديث اشتهر بين الثقات في عصورهم المختلفة دون أن يستغربه أحد منهم، خاصة النقاد، لا سندا ولا متنا؛ إذ رواه أئمة الكوفة - أمثال الأعمش والحكم بن عتيبة وفضيل بن عمير وهارون بن سعد وموسى بن المسيب وحبيب بن أبي الأشرس-، وأئمة البصرة - أمثال يونس بن عبيد وغيره-، كلهم عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر، ولم يحدث بينهم اضطراب لا في الرواية ولا في معنى الحديث. غير أنه وقع تفاوت بينهم في سياقه ولفظه، وإيجازه وتفصيله، وهو أمر طبعي جداً إذا نظرنا إلى طبيعة الحديث الشريف الذي ينقل من راو إلى آخر، أومن جيل إلى جيل، فكلما تعددت الرواية وكثر رواتها تعرض الحديث للاختلاف.

وهنا يجب أن نستوقف القارئ للتأمل في أهمية جمع الروايات والنظر في ألفاظها وسياقها عند شرح الحديث، وذلك ليقف الشارح على سياقه التام الذي يكون أقرب مما نطق به النبي ﷺ، وأنه لا ينبغي الاستعجال بشرحه وتأويله بناء على ما جاء في رواية واحدة من النص ودون النظر في ألفاظ الآخرين من الرواة، ولا يدرى هل رواه بعضهم بمعناه أو باختصار.

وعلى كلٍّ فإن الاستعجال بفهم الحديث وفقه معناه بناء على ما جاء في رواية واحدة من السياق يُشَكِّل مكمن الخلل في تعامل كثير من الباحثين المعاصرين مع السنة النبوية، شرحا وتفسيرا، وهو من أهم أسباب الانحراف العقدي والسلوكي وانتشار البدع باسم السنة.

وفي ضوء هذا الواقع يتعين على من يريد شرح الحديث وفهم معناه أن يجمع رواياته أوَّلاً، ثم يقارن بينها ليقف على تفاوت في المتن وسياقه، ويحاول أن يعرف ما هو أقرب من لفظ النبي ﷺ في ضوء ما يتوافر لديه من الخبرة بالأحاديث والخلفية العلمية حولها، فيختار اللفظ الذي يتفق عليه أكثر الرواة أو المعنى الذي تتفق عليه معظم الروايات أو الذي يوافق أسلوب القرآن الكريم والسنة النبوية، أو يفسر بعضها بعضا.

وعلى الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار أساليب القدامى في مخاطبة معاصريهم، ومعانى الكلمات التي يستخدمونها فيها، لا سيما أسلوب النبي ﷺ الذي كثيرا ما يطابق أسلوب القرآن الكريم(١) من حيث التحدث بالمعجزات والغيبيات والصفات الإلهية، ومن حيث التنبؤ بما يجري قبل يوم الساعة، واعتماد أسلوب صالح لعقلية المجتمع الذي خاطبهم مباشرة، دون أن يتناقض في الوقت نفسه مع عقلية المجتمعات التي ستلحقهم مع اختلاف الظروف والثقافات والطبائع والأعراف والتقاليد؛ فلغة القدامى وأساليب مخاطبتهم تختلف عن لغة عصرنا، وقد يقصدون من الكلمة معنى غير الذي تعارفنا عليه أو استقر عليه اصطلاحنا.

ونحن إذا جمعنا طرق هذا الحديث الذي ذكرته آنفا على سبيل المثال وجدنا روايتي يونس بن عبيد والأعمش أكثر تداولا بين الثقات المعروفين. وأما روايات غيرهما فلم نقف عليها، وإنما أشار إليها أبو نعيم في الحلية، غير أن الذي يمكن الجزم به أن أشهر الروايات هي رواية يونس بن عبيد من البصريين ورواية الأعمش من الكوفيين، ولذلك يكون من المستحيل عرفا أن تتحد الروايات لذلك الحديث من حيث اللفظ والسياق.

وأما التفاوت في لفظ الحديث وسياقه بسبب تعدد الروايات؛ فلفظ يونس كما يأتي:

أن النبي ﷺ قال يوما: **«أتدرون أين تذهب هذه الشمس؟»**.

---

(١) انظر كتاب المنتظم ١/١٨٥ - ١٨٨ لابن الجوزي.

قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**إن هذه تجري حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش فتخر ساجدة فلا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي ارجعي من حيث جئت فترجع فتصبح طالعة من مطلعها ثم تجري حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش فتخر ساجدة ولا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي ارجعي من حيث جئت فترجع فتصبح طالعة من مطلعها ثم تجري لا يستنكر الناس منها شيئاً حتى تنتهي إلى مستقرها ذاك تحت العرش فيقال لها: ارتفعي أصبحي طالعة من مغربك فتصبح طالعة من مغربها**». فقال رسول الله ﷺ: «**أتدرون متى ذاكم؟ ذاك حين لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً**»(١).

وأما لفظ الأعمش ففيه بعض الاختلاف لكثرة الروايات عنه، لكن أشهره كما رواه البخاري ومسلم وهو:

«دخلت المسجد ورسول الله ﷺ جالس، فلما غابت الشمس قال: يا أبا ذر! هل تدري أين تذهب هذه؟

قال: قلت: الله ورسوله أعلم.

قال: فإنها تذهب، فتستأذن في السجود، فيؤذن لها، وكأنها قد قيل لها: ارجعي من حيث جئت. فتطلع من مغربها.

قال: ثم قرأ في قراءة عبدالله ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ﴾.

بينما روى وكيع عن الأعمش بلفظ موجز وهو:

قال أبو ذر: «سألت رسول الله ﷺ عن قول الله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ﴾. قال: مستقرها تحت العرش».

ولا مانع من القول بأن حديث أبي ذر بألفاظه المختلفة يعد حديثا واحدا حدث به النبي ﷺ لأبي ذر في مناسبة واحدة، بل هو الذي يتعين القول به نظرا لاتحاد مخرجه، وهو إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر، وأن كل واحد منهما ينفرد بما رواه عن إبراهيم التيمي. فلو رواه التيمي

---

(١) رواه مسلم في باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان وغيره، ويتفق الجميع في السياق وإن كان هناك تفاوت في الألفاظ.

بألفاظ مختلفة باعتبارها أحاديث مستقلة سمعها من أبيه عن أبي ذر أو أن النبي ﷺ حدث به لأبي ذر في أكثر من مجلس لروى أحد رواة الحديث مرة بلفظ يونس، وأخرى بلفظ الأعمش، وثالثة بلفظ وكيع! وهذا لم يقع حسب علمي وتتبعي، بل كلٌّ رووا عن شيوخهم حسب ما سمعوه منهم، أو روى بعضهم الحديث بالمعنى وباختصار. وعليه فلفظ يونس يتعين أن يكون أتم، بينما اختصره الأعمش، حتى جاء لفظ وكيع تلميذ تلميذ الأعمش بإيجاز شديد وهو: «سألت رسول الله ﷺ عن قول الله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ﴾، قال: مستقرها تحت العرش».

وهذا اختصار من وكيع لحديث الأعمش. إذا كان سياق هذا الحديث عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر مختلفا بتعدد رواته فإن اعتماد رواية واحدة منها في فهم معنى الحديث، دون تتبع الروايات الأخرى ودون مراعاة لتفاوت الألفاظ فيها أو قبل التأكد من اللفظ الذي صدر منه ﷺ، يعد ذلك تسرعا واسترواحا، بل إن ما يترتب على هذا التساهل في شرح النصوص الحديثية من الآثار والنتائج يكون خطيرا؛ إذ يؤدي ذلك إلى حدوث فتن واضطراب في معتقدات الأمة ومواقفهم من آراء السلف.

ولا شك أن الذي يتبين من خلال جمع الروايات وتفسير بعضها ببعض بعد التأكد من صحتها: أن الحديث في مجمله كان تفسيرا للآية: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ﴾، وبيان المقصود من قوله ﴿لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ﴾ بأنه مستقر زمنيا لا مكانيا؛ حيث جاء ربطها بالحديث في بعض الروايات، وأن جري الشمس دون انقطاع إنما يكون امتثالا لأمر الله تعالى[1]، كسائر الكائنات التي قالت ﴿أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾.

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فإذا كان النبي ﷺ قد أخبر أنها تسجد كل ليلة تحت العرش فقد علم اختلاف حالها بالليل والنهار مع كون سيرها في فلكها من جنس واحد وأن كونها تحت العرش لا يختلف في نفسه وإنما ذلك اختلاف بالنسبة والاضافة علم أن تنوع النسب والاضافات لا يقدح فيما هو ثابت في نفسه لا مختلف.

ومن هنا يظهر ما ذكره ابن حزم وغيره في حديث النزول؛ حيث قال النبي؟ ﷺ: ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني=

ومن أهم النقاط التي يجب اعتبارها في شرح هذا الحديث أنه ﷺ كان يصور لأبي ذر كيف تخضع الشمس وهي تَسْبَح في فلكها المحدد لإرادة الله تعالى وكيف تمتثل لأمره، وتستمر في دورانها دون توقف حتى تطلع من المغرب يوم القيامة يوم ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾.

والذي ينبغي الالتفات إليه في هذه المناسبة هو أن ذلك الحديث كان بلغة المخاطب وأسلوبه الذي يعرفه، ولا يكون المقصود هو ما تدل عليه حرفية اللفظ، مع أنه لا يدل على أن الشمس تغيب كل يوم عن الأرض حتى تصل إلى تحت العرش؛ لتسجد لله تعالى هناك، وهذا فهم غير منهجي؛ إذ لفظ الحديث قد اختلف من راو إلى آخر مما يمنعنا من الجزم بأن هذا هو المقصود، مع أن أسلوبه ﷺ في إخباره عن الكون إنما يكون بحيث يفهم من يخاطبهم مقصوده الأصلي، وهو امتثال الشمس مع ضخامة حجمها لأمره تعالى.

وإن كان من أساليبنا أن نربط الأمور بأسبابها التي تكتشف في ضوء

= فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له حتى يطلع الفجر. فقالوا: قد ثبت أن الليل يختلف بالنسبة إلى الناس فيكون أوله ونصفه وثلثه بالمشرق قبل أوله ونصفه وثلثه بالمغرب. قالوا: فلو كان النزول هو النزول المعروف للزم أن ينزل في جميع أجزاء الليل إذ لا يزال في الأرض ليل. قالوا: أو لا يزال نازلا وصاعدا وهو جمع بين الضدين.

وهذا إنما قالوه لتخيلهم من نزوله ما يتخيلونه من نزول أحدهم وهذا عين التمثيل، ثم إنهم بعد ذلك جعلوه كالواحد العاجز منهم الذي لا يمكنه أن يجمع من الأفعال ما يعجز غيره عن جمعه. وقد جاءت الأحاديث بأنه يحاسب خلقه يوم القيامة كل منهم يراه مخليا به ويناجيه لا يرى أنه متخليا لغيره ولا مخاطب لغيره. وقد قال النبي ﷺ: إذا قال العبد: الحمد لله رب العالمين، يقول الله: حمدني عبدي. وإذا قال: الرحمن الرحيم، قال الله: أثنى علي عبدي. فكل من الناس يناجيه، والله تعالى يقول لكل منهم ذلك، ولا يشغله شأن عن شأن. وذلك كما قيل لابن عباس: كيف يحاسب الله تعالى الخلق في ساعة واحدة، فقال: كما يرزقهم في ساعة واحدة.(بيان تلبيس الجهمية ٢/٢٢٨).

التطور العلمي؛ فنقول: حدث كذا بسبب كذا، أو وراءه سبب كذا، بينما في لغة السلف يربطونها إلى الله تعالى لكونه خالقها، لا سيما حين يجهلون الأسباب التي تكون وراء تلك الأمور، مثل جري الشمس وغيرها من الكواكب.

وعندما نجمع الروايات ونفسر بعضها ببعض نفهم أن الحديث يهدف إلى تقريب صورة دوران الشمس ممتثلة لأمر الله سبحانه، وبيان أن المقصود بالمستقر الذي ورد في القرآن الكريم هو المستقر زمنيا وليس مكانيا، كما جاء في بعض الروايات: «فقال النبي ﷺ: **أتدرون متى ذاكم، ذاك حين لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً**».

والدليل على أن المقصود من الحديث ليس ما يدل عليه بحرفيته أن الشمس كانت تشرق وتغيب كل يوم بالنسبة إلى من في الأرض، وحتى هذا اليوم لا تزال تشرق من المشرق وتغرب في المغرب، وأنها لا تغيب لحظة واحدة عن الأرض جميعا، وإنما عن جزء منها لتشرق على الذي يليه، وهو أمر بدهي يعلمه كل من عاش في الأرض، ولا يمكن أن يكون المقصود بالحديث أن الشمس تسجد وتشرق بعد الاستئذان ثلاثة أيام، وفي المرة الرابعة تؤمر بشروقها من المغرب، كما جاء في سياق حديث يونس عن إبراهيم التيمي. فهل يفهم أحد ذلك من الحديث؟! كلا، إذ المقصود ليس بيان عدد المرات التي يتم فيها السجود والاستئذان، وإنما المقصود أن الشمس ينتهي جريها بطلوعها من المغرب يوم القيامة ممتثلة لأمر الله تعالى.

كما أنه لا يفهم من الحديث أن سجود الشمس يكون مثل سجودنا، وهو الانحناء ووضع الجبهة على الأرض ثم رفعها. ومن يفهم من الحديث ذلك لينكر مصداقية الحديث زاعما أنه مخالف للواقع الذي يشاهده فإنه لا يجد تبريرا للتفريق بين أسلوبي الحديث والقرآن الذي تطرق لذكر سجود السموات والأرض.

ولذا فإن الحديث يصور عموما بلغة المخاطب وأسلوبه حركة الشمس وجريها في فلكها باستمرار وكيف تمتثل كل لحظة لأمر الله تعالى، لا سيما

حين يصل جريها إلى نقطة انطلاقها التي - فيما أحسب - تحاذي العرش محاذاة مباشرة من وجه الأرض، ومن المعلوم أن الأرض والكواكب كلها تحت العرش. وأن الشمس حين يقع في دورانها وجريها خلل فيزيائي تشرق من المغرب، وذلك يوم القيامة. والجدير بالذكر أن سجودها ليس كسجودنا، وإنما بحيث يناسب طبيعتها وحركتها التي تتمثل في خضوعها لأمر الله تعالى.

وقد جاء في القرآن الكريم ما يدل على أن جميع الكائنات تُسبِّح وتصلي وتسجد لكننا لا نفقه ذلك. قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴿١٨﴾﴾[1].

وقال تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤٤﴾﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ﴿١٥﴾﴾[3].

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٤٩﴾﴾[4].

فغاية ما في الحديث إذن أنه ذكر سجود الشمس، وأنها تشرق يوم القيامة من المغرب مع بيان معنى لفظة (لمستقر لها) التي جاءت في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾. وأنها تمتثل لأوامر الله تعالى حتى تنتهي لمستقرها الزمني، وبعد ذلك تشرق من المغرب وتغرب في المشرق.

---

(١) الحج: ١٨.
(٢) الإسراء: ٤٤.
(٣) الرعد: ١٥.
(٤) النحل ٤٩.

ومن فهم من الحديث أن سجود الشمس يكون مثل سجودنا، وأنها تخرج من خطها لتغيب عن الأرض حتى تصل إلى تحت العرش بناء على حرفية النص فإنه ضيق على نفسه فهم المقصود من سياق الحديث النبوي.

ومن الجدير بالذكر أن من أهم معايير تفسير النصوص والكلمات مراعاة أسلوب صاحبها فيها والتأمل كيف تناولها في أماكن أخرى؛ إذ الكلمات تتغير وتتبدل بمرور الزمن وتقلُّبِ العادات والتقاليد والأعراف واختلاف المناطق.

وعلى كلٍّ فالحديث صححه أئمة الحديث وتلقته الأمة بالقبول، وفيهم أهل المنطق والكلام والفقهاء، ولم ينقل عن أحد منهم إنكار هذا الحديث بحجة أنه يخالف ما يشاهد كل يوم؛ وهو أن الشمس تجري وتدور دون توقف، ولم نجد في رواته، أو في روايته شيئا خفي على من سبقنا مما يثير الشك في مدى صحته.

وأما مخالفة ظاهر الحديث لما يشاهده كل إنسان في هذا الكون فمن الغريب بل من المستحيل عرفا أن تكون خافية لدى السابقين جميعا، لا سيما أئمة الحديث الذين يتميزون بدقة النظر في المرويات من جميع جوانبها بناء على منهج علمي أساسه العلم والفهم والحفظ. ولذا كان من أهم معايير هذا المنهج عرض الحديث على الواقع المعيش، لكن فقط وفق شروط يقتضيها محتوى الحديث وطبيعة روايته. ومن هنا تتجلى دقتهم في النظر والتتبع، ويتكامل منهجهم في النقد من جميع جوانبه[1].

أما عرض الحديث على الواقع الملموس أو العقل مطلقا من غير مراعاة لشروطه فليس بمنهج سليم، بل يشكل تلاعبا خطيرا بمكانة السنة النبوية، يدخل فيه كل باحث يتصرَّف فيما يروى من الأحاديث بما يوافق هواه، ولا يمنعه عن ذلك أنها متفق على صحتها من قبل النقاد.

---

(١) وقد أوضحنا ذلك في القسم الثاني من كتاب (نظرات جديدة في علوم الحديث).

ومن هنا تجرَّأ بعض الباحثين المعاصرين غير المتخصصين[1] على إنكار هذا الحديث الذي صححه النقاد، مغرورا بمنهج العرض على الواقع المعيش، وكأن جميع من مضى ممن تلقى ذلك الحديث بالقبول، لا سيما من صححه من النقاد، مُغفَّلون لدرجة أنهم لم يستطيعوا النظر في مدى مطابقة النص بالواقع المشاهد، حتى إذا كان الأمر واضحا مثل الشمس في ربع النهار، ثم يتهمهم بأنهم متجمدو العقل وقليلو الفقه.

وبعد كل ذلك أخذ هذا الباحث المستعجل يزعم أنه يقوم بإصلاح أفراد الأمة وتنبيههم إلى أهمية تجديد المنهج وتطويره!! وأنى له التجديد والتطوير وهو يبني الأمور على مجرد خيال بعيد عن الواقع العلمي!!!.

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على غفلة هذا الباحث وتسرعه إلى الحكم قبل أن يعرف ما يحكم عليه معرفة تامة، بل قبل أن يفهم الحيثيات التي يعول عليها المحدثون في تنقية السنة من شوائبها من أوهام الرواة المقبولين وحتى ما يقع من الثقات الأئمة من وهم نادر.

وإذا تتبع الباحث كتب العلل وجد فيه أمثلة كثيرة تدل على دقة نظر النقاد وتكامله من جميع الزوايا التي يجب أن يستوفيها النقد العلمي البنَّاء، حتى وإن كان وهمُ الراوي في زيادة حرف في لفظ شيخه أو تغيير سياقه الذي حدث به، فإنهم يكتشفون ذلك ببالغ الدقة والأمانة، ثم يلفت الانتباه إليه أيا كان صاحبه.

ولا شك أن الأوهام التي قد تقع من الرواة الثقات الأئمة تكون أدق وأخفى من أوهام الرواة الضعفاء فضلا عن كذب الكذابين.

---

(١) راجع موقع (الحوار المحضِّر) للدكتور عمراني.

الأنموذج الثاني

وأما الأنموذج الثاني - وهو حديث عائشة: «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يُحرِّمن، ثم نُسِخن بخمس معلومات، فتُوفي رسولُ الله ﷺ، وهنَّ فيما يُقرأ من القرآن» - فقد فهمه بعض المعاصرين فهما مغلوطا حتى ضعف الحديث على الرغم من وجوده في صحيح مسلم، ورواه هو وغيره من الأئمة بطرق مختلفة تدور جميعها على التابعية المشهورة بالرواية وهي عمرة. والشيء الذي اعتمده هذا المعاصر في إنكاره لصحة الحديث هو أن القرآن الكريم الذي نقرأه اليوم لا يوجد فيه هذا النص كما تحكي عائشة. إذن فالحديث باطل لمخالفته واقع القرآن، وإن كان قد ورد في صحيح مسلم وغيره!.

والواقع أن هذا تسرع واسترواح من الباحث المعاصر وإقحام لنفسه في مجال لم يتخصص فيه، وكان ينبغي له أن يحاول فهم النص في ضوء الجو العام الذي عاشته الصحابة؛ إذ عاداتهم في قراءةِ القرآن الكريم وحفظِه، ووسائلَ تدوينهم له، مختلفة عن وسائلنا وعاداتنا. إن القرآن الكريم لم يكن مدونا في عصر الصحابة في الصورة التي أَلِفناها، ولا أن نسخة المصحف متناولة بكاملها في أيدي الجميع كما هو حالنا اليوم. بل كان فيهم من يحفظ القرآن عن ظهر قلبه بكامله، وهم قلة. يقول أنس بن مالك - رضي الله عنه -: من جمع القرآن على عهد النبي ﷺ أربعة كلهم من الأنصار. وفي رواية عنه: مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة:

أبو الدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبو زيد. قال أنس: ونحن ورثناه[1].

وفي الصحابة أيضاً من كان قد دوَّن مصحفه كما تلقاه من النبي ﷺ مباشرة وقد لا يكون نسخة كاملة.

وفيهم من يحفظ من سور القرآن عن ظهر قلب ما تمكن حفظه، إذ ليس لدى الجميع إمكانية الكتابة.

وعلى كلٍّ فإن الصحابة لا يتداولون نسخة القرآن الكريم على الشكل الذي نحن نتداوله، بل إن كثيرا منهم لا يملكون نسخة المصحف بكامله إلا ما كان عند أبي بكر ثم عند عمر ثم عند حفصة ثم عثمان بن عفان رضي الله عنهم جميعا. وذلك أن القرآن الكريم بعد أن تم جمعه في عهد أبي بكر لم يكن له إلا نسخة واحدة كاملة بقيت عند أبي بكر، ثم عمر ثم انتقلت إلى حفصة، وظلت عندها إلى أن ظهرت بوادر الاختلاف على القرآن الكريم في عهد عثمان، فطلب عثمان من حفصة النسخة التي عندها، ثم أمر بنسخها إلى عدة نسخ وأمر الناس بالاعتماد عليها، وإحراق جميع ما يخالفها من النسخ، وذلك من أجل حفظ الأمة بعيدا عن التنازع في شأن القرآن الكريم.

يقول أنس: إن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأَذْرَبيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفةَ اختلافُهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدْرِك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصُّحُف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك. فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت.

---

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب القراء من أصحاب النبي ﷺ ٩ /٤٨ (فتح الباري) وإن كان هذا القول يتناقض مع وجود عدد آخر من القراء فإنه جاء في توجيهه عدة أقوال ؛ فمنها: أنه لم يجمع ما نسخ منه بعد تلاوته وما لم ينسخ إلا أولئك الأربعة من الأنصار. (انظر التفصيل في فتح الباري ٥١/٩ - ٥٢).

وعبدالله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف. وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

قال ابن شهاب: وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ فألحقناها في سورتها في المصحف(١).

ومن المناسب أن أنقل عن ابن قتيبة قوله في مقدمة كتابه (تأويل مختلف الحديث ص: (٣٠ - ٣١) ردا على طعن بعض أهل الكلام على عبدالله بن مسعود لجحده سورتين من القرآن العظيم، وهما المعوذتان، وهذا نصه:

«فإن لابن مسعود في ذلك سببا، والناس قد يظنون ويَزِلُّون، وإذا كان هذا جائزا على النبيين والمرسلين فهو على غيرهم أجوز. وسببه في تركه إثباتَهما في مصحفه أنه كان يرى النبي ﷺ يعوذ بهما الحسن والحسين، ويعوذ غيرهما، كما كان يعوذهما بـ (أعوذ بكلمات الله التامة)، فظن أنهما ليستا من القرآن، فلم يثبتهما في مصحفه.

وبنحو هذا السبب أثبت أبي بن كعب في مصحفه افتتاح دعاء القنوت، وجعله سورتين لأنه كان يرى رسول الله ﷺ يدعو بهما في الصلاة، دعاء دائما فظن أنه من القرآن».اهـ.

ومن حفظ تفاصيل قصة جمع القرآن في عهد أبي بكر وما جرى بين

---

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن ١١/٩.

الكُتّاب من اختلاف قبل اتفاقهم بان له حقيقة أحوال الصحابة في تلاوة القرآن الكريم وتداولهم لنسخ المصحف، وطبيعة ما يقرأه بعض أفراد الصحابة أو يحفظه من القرآن. ولو لم يكن أبو بكر ثم عثمان قد نهضا بمهمة جمع القرآن وتوحيد الناس على تلاوة القرآن لاختلفت الأمة في القرآن اختلاف اليهود والنصارى في كتبهم رضي الله عنهما وجزاهما وكُتَّابَ القرآن وحُفّاظَه من الصحابة خير الجزاء.

وإذا كانت نسخ القرآن محدودة العدد وقد أرسلت كل منها إلى الآفاق فليس من الإمكان أن يملك كل واحد من الصحابة تلك النسخة المتكاملة، وإن كان ممكنا أن يحفظ بعضهم القرآن كاملا. وفي ضوء هذا الواقع فمن الطبعي جداً أن يبقى لدى بعض الصحابة القدر الذي تلقاه من النبي ﷺ من القرآن الكريم، ويظل يقرؤه كما حفظه، وقد يكون في ذلك القدر الذي يحفظه شيء تم نسخه وهو لا يدري أنه نُسِخ، وإذا وقع اختلاف بينهم حول تلاوة القرآن رجعوا إلى تلك النسخة الأم.

وفي ضوء هذا الواقع فمن الطبعي أن يحدث ما قالته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لا سيما أنه تأخر نسخها إلى قبيل وفاة النبي ﷺ، حتى لم يعرف ذلك الصحابة جميعا. وهذا معنى قولها: «ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن».

يقول الإمام النووي: «قولها: (فتوفى رسول الله ﷺ وهنَّ فيما يُقرأ) معناه: أن النَّسخ بخمس رضعات تأخر إنزالُه جداً حتى إنه ﷺ توفي، وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآنا متلوّا، لكونه لم يبلغه النسخُ لقرب عهده، فلما بلغهم النسخُ بعد ذلك رجعوا عن ذلك، وأجمعوا على أن هذا لا يُتلى[1]».

وينبغي أن نلحظ أن عائشة رضي الله عنها لم تقل: «وهن في القرآن»، وإنما قالت: «وهن فيما يُقرأ من القرآن». ولو كان قصدها أنها

---

(١) شرح النووي ١٠ /٢٩.

مذكورة في القرآن الكريم ما كان قولها على هذا النحو الذي رأيناه، وإنما يكون قولها كالعادة: «اقرؤوا إن شئتم قوله تعالى. . .» مثلاً.

فهذا المعاصر قد فهم من حديث عائشة ما فهمه في ضوء ما نحن عليه اليوم، بدلا من فهمه في ضوء عادات الصحابة وطريقتهم في قراءة القرآن العظيم ومدى إمكانية كل واحد منهم أن يملك ما تم جمعه في عهد أبي بكر ثم في عهد عثمان. وكان ينبغي ألاَّ يتسرع بالاستدراك على علماء الحديث الذين صححوه في مختلف العصور التي كان فيها العلماء أكثر تلاوة للقرآن الكريم وتدبرا وفهما منا.

نعم يمكن أن نرفض ما كان شاذا لمجرد كونه غير مألوف، أما الأمر المتفق عليه جيلا بعد جيل يصعب على العاقل المنصف أن ينكره لشبهة وقعت له فيه، أو أنه لم يفهم حقيقته، بل عليه أن يقتنع بعجزه رغم أنفه.

والذي ينبغي فهمه من هذا الأنموذج أن في الأحاديث ما يتوقف شرحه على معرفةِ المناسبة التي صدر فيها الحديث، وطبيعة المحيط العلمي الذي عاشه المخاطبون به، بغض النظر عن المصطلحات التي استقرت عليها متأخراً، وعن العادات التي نعيشها. وأن كل شرح لا يحترم ذلك سيكون باطلاً وفهماً مغلوطاً. والله تعالى الموفق.

الأنموذج الثالث

وهو حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ: **«إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد»**، وشرحه كثير من الشراح في ضوء خلفيتهم العلمية المتوفرة في عصرهم حول خلق الجنين ونموه، بحيث يصطدم الحديث مع الواقع الذي تبين اليوم بدقة متناهية في ضوء تطور علم الجنين؛ إذ معنى الحديث حسب شرحهم: أن مجموع المدة لخلق الجنين في بطن أمه مائة وعشرون يوما، وأن كل مرحلة من المراحل الثلاث المذكورة في الحديث مدتها أربعون يوما. بينما ثبت في ضوء تطور علم الجنين أن خلقه على مراحله الثلاث يتم خلال أربعين يوماً فقط.

وعلى هذا التفسير فإن بعض الكلمات التي وردت في الحديث مشكلة ولا تستقيم معانيها إلا بتأويل وتكلف، وذلك أولا:

إذا كان المقصود بقوله: **«إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً»** هو مرحلة النطفة لوحدها فما معنى الجمع؟

وما الذي يجمع؟

وما المقصود بكلمة «الخلق» في قوله : **«خلقه»**؟

وأين في الجملة ذكر النطفة؟

وإن كانت هذه التساؤلات تعكر صحة التفسير بما سبق، فإن الشراح أجابوا عنها حين أولوا تلك الكلمات بما لا يصفو من كدر الغموض والإشكال ولا يخرج من التكلف؛ فمثلا: قوله «**خلْقُه**» أي المخلوق، وهو النطفة، ووجه جمعها هنا أنها حين تدخل في الرحم تتطاير في جدار الرحم ثم يجمع ما تطاير من النطفة خلال أربعين يوما، كما جاء ذلك مصرحا في أكثر من رواية لكنها شاذة وغريبة.

غير أنه إذا حملنا قوله: «**إنَّ أحدَكم يُجمع خلْقُه في بطن أمه أربعين يوما**» على مرحلة النطفة لوحدها، فلا يخلو ذلك من إشكال؛ إذ كلمة «**الخلق**» لم يرد استخدامها في القرآن الكريم فيما يتعلق بمرحلة النطفة بمفردها، بينما وردت مستقلة فيما يخص مراحل العلقة والمضغة والعظام.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَـٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَـٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَـٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَـٰلِقِينَ ﴿١٤﴾﴾(١)

نعم ورد استخدام كلمة «خلق» بحيث تشمل جميع مراحل الجنين جملة كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿١٤﴾﴾(٢).

وقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ ثَمَـٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۚ يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِى ظُلُمَـٰتٍ ثَلَـٰثٍ ۚ﴾(٣).

وفي ضوء أسلوب القرآن الكريم فإنه يلزم من التفسير السابق استخدام كلمة «**الخلق**» في مرحلة النطفة مستقلة، وهذا مناف لأسلوبه بل مناف للواقع أيضاً، فإن النطفة هي الأصل الذي يتحول إلى علقة ثم تتحول العلقة

---

(١) المؤمنون: ١٢ - ١٤.
(٢) نوح: ١٤.
(٣) الزمر: ٦.

إلى مضغة كما تتحول المضغة عظاما، لذا جاء إطلاق القرآن كلمة «**الخلق**» فيما عدا مرحلة النطفة. والنطفة التي استقرت في الرحم تبقى نطفة لمرحلة معينة ثم تحول إلى تلك المراحل اللاحقة التي تتناسب مع الوصف بخلقها، وبالتالي يكون وصف النطفة المستقرة في الرحم بخلقها في الرحم غير دقيق، لذا يتعين تفسير الحديث بحيث تحمل «**الخلق**» على مراحل التحويل جميعا، وإدراج مرحلة النطفة فيها يكون على سبيل التغليب فقط، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿١٤﴾﴾ فإن طور النطفة داخل في هذه الأطوار.

وثانياً: إن «**الجمع**» في قوله «**يجمع خلقه**» لا يستقيم معناه إلا إذا ضممنا إلى مرحلة النطفة بقية المراحل اللاحقة، وهي: مرحلة العلقة ومرحلة المضغة، وجعلناها كلها في أربعين يوما. وأما إذا وزعنا زمن الخلق كل مرحلة في أربعين يوما على حدة فإن كلمة «**الجمع**» تحتاج إلى تأويل، وربما إلى تكلف فيه دون حاجة لذلك.

كقولهم إن كلمة «**يجمع خلقه**» المقصود من قوله «**خلقه**» أي المخلوق بمعنى اسم المفعول وهو النطفة، وبالتالي يكون المعنى: تجمع نطفته أي نطفة أحدكم. وإلا فما معنى الضمير في قوله «**خلقه**»؟ وهذا أبعد ما يكون. إلى جانب تأويلهم لكلمة الجمع في قوله «**يجمع خلقه**»، وهو أن المقصود من الجمع جمع ما تطاير من النطفة في جدار الرحم خلال أربعين يوما. وفيه من التكلف ما لا يخفى، وكيف يكون ذلك الجمع أربعين يوما؟!.

لذا لا يستقيم معنى قوله «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً**» إلا إذا قلنا في معنى الجمع: إن الجمع إنما يكون بالنسبة إلى مراحل خلق الجنين في بطن أمه، وهي المراحل الثلاث المبينة في الحديث، وتستغرق هذه المراحل الثلاثة في خلق الجنين مدة أربعين يوما. وبالتالي لا يتعارض الحديث مع الواقع العلمي الذي ثبت في ضوء الاكتشافات العلمية المتصلة بالجنين.

وأما الجمل الآتية ـ وهي: ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك -، فمفسرة لجملة «**يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً**» وموضحة لمعنى الجمع، فالتقدير: إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما: يكون نطفة ثم يكون في ذلك الأربعين مضغة مثل ذلك أي مثل حال النطفة في الإحكام والإتقان.. إلى آخر الحديث.

ولعل كلمة «**ثم**» في قوله «**ثم يكون علقة**» أداة عطف على المحذوف، وهو: «**يكون نطفة**» حذفت هنا في الحديث لوضوح حال النطفة لدى الجميع، هذا وقد جاء في رواية: «نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك»، ومن خلال المقارنة بين الروايات الصحيحة فإن كلمة نطفة من أحد الرواة أدرجها هو للتوضيح. وعلى هذا التأويل تكون المدة الزمنية لخلق الجنين في صورته البدائية مستغرقا لمراحله الثلاث الواردة في الحديث أربعين يوما. ويؤيده ما ورد في حديث آخر رواه مسلم وغيره من حديث حذيفة: «**إذا مر على النطفة ثنتان وأربعون يوما**».

ومن البدهي أن حمل الجنين يستغرق غالبا في بطن أمه مدة تسعة أشهر؛ أي حوالي ٢٧٠ يوما، ولكن ليس من المعقول أن تستغرق هذه المدة كلها لخلق الجنين، بل لا بد أن يمر الجنين بمرحلتين: مرحلة الخلق ومرحلة النمو. أما مرحلة الخلق فجاء تحديدها في كلام النبي ﷺ قبل ١٤ قرنا، وقد برهن العلم باكتشافاته الحديثة على جانب الإعجاز في ذلك.

فالحديث صحيح بل دليل على نبوته ﷺ، وما وجدناه اليوم معارضا لما ثبت في علم الجنين فإنه حسب شرح بعض الشراح الذين اجتهدوا في فهم معناه في ضوء إمكانياتهم العلمية، وهم معذورون في ذلك. وعلى كلٍّ فالذي يهمنا هنا أن نقول إن الحديث يكون بريئا من الإشكال الذي يهتم بإثارته للطعن في المحدثين. لذا يجب علينا أن نقوم بتوعية الأجيال بأهمية مراعاة أصول الشرح التي سيأتي ذكرها قريبا ليبتعد عن التسرع إلى إنكار

صحة هذا الحديث، وتهمة المحدثين بأنهم يصححون ويضعفون بناء على ظواهر السند، وأنهم قليلو النظر في مضمون الحديث وفقهه!.

وهذا الأنموذج يلفت انتباهنا إلى ضرورة مراعاة الأسلوب العام لاستخدام الكلمة في عصر قائلها وما يقصدون بها من معنى ليضمن لنا سداد القول في تأويل الحديث، ولا ينبغي شرحها في ضوء ما تعارفنا عليه من معان ومصطلحات.

أصول شرح النصوص النبوية
وأهمية التركيز عليها في مناهج الدراسة

من خلال تتبع الأحداث في تاريخ الأمة الإسلامية يستطيع الباحث أن يستنتج أن كثيرا من الفتن والبدع والانحرافات تأتي بسبب الخلل في فهم النصوص؛ قرآنية كانت أو حديثية. لذا يكون من واجب المؤسسات العلمية أن تتولّى مهمة إصلاح هذا الخلل الذي يتفاقم في المجتمع يوما بعد يوم لبعدهم عن العلم، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا اعتمدت المؤسسات في مقرراتها الدراسية على الجانب المنهجي في مجال التثبت والشرح أكثر من الاهتمام بتحفيظ ما فيها من المعلومات دون فهم. وإلا نكون قد قصرنا في خدمة الحديث الشريف ومواجهة التحديات وإصلاح الخلل. ويمكن أن نستخلص بعض أهم أصول شرح النصوص بما يأتي:

١ ـ ينبغي فهم النص وفق ما يقتضيه سياقه الموضوعي أو البلاغي أو النحوي أو المقصدي. وعندئذ يكون الفهم الذي ينسجم مع السياق أفضل مما يصطدم مع السياق موضوعيا أو بلاغيا أو نحويا. وبذلك نتمكن من الفصل بين التأويل الصحيح والتأويل الباطل.

٢ ـ جمع روايات الحديث وطرقه قبل شرح الحديث، إذ يختلف لفظه وسياقه كلما كثر رجاله ورواته. فلا ينبغي اعتماد نص جاء في رواية واحدة؛ لأنه قد يكون مختصرا أو يكون سياقه مبهما. وبالتالي يتعين على الباحث أن يقوم أولا بجمع الروايات بعد تثبتها، ثم يفسر بعضها ببعض، فيكون التأويل الذي يصطدم مع الروايات الأخرى باطلا.

٣ ـ جمع النصوص التي لها صلة بموضوع الحديث الذي بصدد شرحه، فإن النبي ﷺ يخاطب مراعيا لحال السائل أو المناسبة، وعليه فإذا اختلف حال السائلين والمناسبات فإن ما يخاطب به فيها يختلف بعضه عن بعض. فلا يكون القيد الوارد في نص مقصودا أو لا يكون لفظه العام أو المطلق مقصودا، وكل ذلك يتضح من خلال جمع ما ورد في الموضوع من النصوص.

٤ ـ يجب التأمل كيف كان العمل أو الالتزام أو السلوك في عهد الصحابة والتابعين؛ إذ يعتبر ذلك جانب التطبيق العملي للحديث، وإذا كان تأويل الحديث مخالفا لذلك الجانب التطبيقي فإن ذلك دليل على بطلان ذلك التأويل وشذوذه.

٥ ـ لا بد أن يعتمد في فهم الحديث على أسلوب صاحب النص في استخدام الكلمات أو الأسلوب المعروف في عصره فإن اللفظ يختلف معناه باختلاف العصور والأعراف العلمية بدليل ظهور المصطلحات واستقرار معانيها في العصور اللاحقة بحيث لا يتبادر إلى الذهن إلا هي عند الاطلاق، فلا ينبغي تفسير كلمة في النص بما استقر عليه لاحقا من المعاني.

٦ ـ ينبغي الاستئناس في فهم الحديث بما بوب به المحدثون لتلك الأحاديث في مصنفاتهم الحديثية.

٧ ـ لا بد من وضع احتمال أن يكون معنى الحديث الذي يتعلق بالغيبيات أو الذي يتنبأ بما سيحدث في المستقبل يتطلب جهازا معرفيا لم يحن أوانه بعد، وأسلم طرق التعامل مع هذا النوع من الأحاديث إمرارها على ظاهرها.

وإذا كانت المقررات الحديثية ترتكز في وضع مفرداتها والمحاضرات فيها على مراعاة هذه النقاط المنهجية لغرض تأسيسها في وجدان الطلبة فإننا أعددنا الأجيال لحمل العلم عن طريق موثوق بعيدا عن احتمال الخطأ والوهم، والتحريف والانتحال.

وتوضيح هذه النقاط بالأمثلة يحتاج إلى صفحات كثيرة. ولأهمية التقيد

بعدد صفحات البحث المحدد من قبل اللجنة المنظمة للندوة نكون مضطرين إلى الاكتفاء بهذا القدر، راجيا من الله تعالى أن يكون هذا البحث الموجز خطوة إيجابية في سبيل إصلاح الخلل في فهم النصوص الحديثية، وخدمة السنة النبوية بما يناسب مكانتها ووفق ما تقتضيه مستجدات عصرنا.

والله من وراء القصد..

مواجهة التحديات المعاصرة
للحديث النبوي الشريف
على مستوى الأفراد من أصحاب التخصص

بقلم د. صلاح الدين بن أحمد الإدلبي
كلية الشريعة ـ رأس الخيمة ـ الإمارات ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد إمام النبيين، وخاتم المرسلين، وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار، والتابعين الأبرار، وعلينا وعلى عباد الله الصالحين أجمعين.

وبعد، فهذه صفحات يسيرة أكتبها لموضوع الندوة العلمية التي دعت إليها كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي تحت عنوان «الحديث الشريف وتحديات العصر»، مع التركيز على المحور الثاني وهو «مواجهة هذه التحديات».

أهمية الموضوع وضرورة بحثه ومناقشته:

دعيت قبل سنين عديدة لأكون عضوا في لجنة شكلت لمناقشة رسالة علمية، وكان الأخ الباحث الذي أعدها قد قدمها لنيل درجة الماجستير في السنة وعلومها، وقد عجبت للأخ الباحث إذ مر بحديث يعزى للنبي ﷺ، وفيه أنه صلوات الله وسلامه عليه يخبر أصحابه عن مجيء نبيين في آخر الزمان، ويقول لهم: **«لو شئت أنبأتكم باسميهما واسمي أبويهما»**. والعجيب هو أن الباحث بعد دراسة الإسناد يصل إلى تصحيح الحديث أو إلى تحسينه، وذلك حسب المنهج الذي درسه خلال مراحل التعليم.

قلت يومها للباحث: من النبيان اللذان يأتيان في آخر الزمان ويكاد نبينا ﷺ أن يخبر الصحابة باسميهما واسمي أبويهما؟. فقال: هكذا جاءت

الرواية بسند جيد، وما علينا إلا التسليم. قلت: هل فكرت بمضمون الحديث بعيدا عن درجة السند؟. فقال: أحدهما هو عيسى ابن مريم عليه السلام. قلت: سأعلق على هذا إن شاء الله، ولكن من الآخر؟. فسكت، فقلت له: إن سيدنا عيسى عليه السلام يستحيل أن يدخل تحت قوله: «لو شئت أنبأتكم باسميهما واسمي أبويهما»، فقد خلقه الله تعالى من غير أب، «إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون». فسكت ولم يجد جواباً.

وأنا لا ألوم الباحث بقدر ما ألوم المنهج الدراسي الذي تلقاه خلال مراحل التعليم، وهو المنهج التساهلي الذي درج عليه كثير من المتأخرين، والذي يقف عند بعض القواعد النقدية في دراسة الأسانيد، وهي التي استقر العمل عليها عندهم، بينما يبتعد هذا المنهج عن بعض القواعد الأخرى التي لم تسلط عليها الأضواء وظلت حبيسة زوايا الإهمال.

ما التحديات وكيف تكون المواجهة؟

التحديات المعاصرة للحديث النبوي الشريف كثيرة ومتعددة الجوانب، ولعل من أهمها الأحاديث التي يصححها بعضنا ثم تكون سببا بأيدي أصحاب المعاول الهدامة لاختراق أسوار السنة النبوية الشريفة، وما القصة التي ذكرتها في أهمية الموضوع وضرورة بحثه ومناقشته سوى نموذج لنتائج منهج المتساهلين. إن الخطوة التي ينبغي أن تكون في مواجهة هذا التحدي هي إحكام منهج التصحيح والتضعيف، ثم إعادة النظر فيما سطرته أقلام بعضنا من الحكم لكثير من الأحاديث بالصحة رغم أنها لا ترقى لمستوى التصحيح.

أعداء السنة يتحملون أوزار عدوانهم وهجومهم على السنة المطهرة، ونحن ـ معشر المشتغلين بالسنة وعلومها ـ نتحمل من ذلك جزءاً من المسؤولية بسبب ما جرته أقلام المتساهلين منا، حيث صححوا من دون قصد بعضَ الروايات التي لم تبلغ درجة الصحة، وربما كان فيها شيء من المناكير، وذلك نتيجة المنهج التساهلي، فينبغي أن لا نغفل في خضم الدفاع

ضد الأخطار الكبيرة عن التنبه إلى الخلل الناتج عن منهج المتساهلين منا، مهما كان يبدو صغيراً؛ لأن التحصين الداخلي له من الأهمية ما لا يخفى.

وسأسير في هذا البحث ـ بإذن الله تعالى ومشيئته ـ مجيباً على تساؤلات تدور في أذهان من لم يمعنوا في معرفة منهج الدراية لدى أئمة الحديث النقاد.

كيف كانت نظرة النقاد إلى الراوي الثقة وتطرق وقوع الخلل الى روايته؟

هل كل الألفاظ في الروايات المتعددة للحديث الواحد ثابتة عن رسول الله ﷺ؟

هل صحح بعضنا أحاديث على الرّغم أنها لا ترقى لمستوى التصحيح؟.

كيف كانت نظرة النقاد إلى الراوي الثقة وتطرق وقوع الخلل إلى روايته؟

أئمة الحديث النقاد يرون أن الراوي الذي يستحق مرتبة الثقة هو العدل الضابط، سواء أكان ضابطاً ضبط صدر أم ضبط سطر، أي: بالحفظ الذهني أم بالكتابة أم بالجمع بينهما، ويرون أن هذا لا يعني عدم تطرق وقوع الخلل إلى روايته بإطلاق، ولذا تجدهم يقولون «هذا يخطئ إذا حدث من حفظه وهو ثبت إذا حدث من كتابه»، ويقولون «فكان الذين حدثوا من كتبهم أتقن». وكانوا يرون أن الرواة الثقات إنما يروون بالمعنى غالباً، وحسبهم أن يقتربوا من اللفظ الذي سمعوه ويعبروا عنه بمعناه.

وعندما ضعفت الروح النقدية في العصور اللاحقة أصبحت النظرة إلى الراوي الثقة تستبعد تطرق وقوع الخلل إلى روايته، وصار كثير من أهل الحديث لا يكادون يتصورون وقوع الأوهام في روايات الثقات، ويتحاشون فهم الروايات واختلافاتها في ضوء شيوع الرواية بالمعنى، على تفاوت بينهم في ذلك.

هل كان أئمة الحديث النقاد يمشون على غير ضوابط؟ كلا، فإن لهم منهجا دقيقا يسلكونه، لعل من أهم معالمه مقارنة رواية الراوي للحديث بروايات غيره الذين شاركوه في رواية ذلك الحديث، لمعرفة مدى التطابق أو الاختلاف الذي لا يؤثر على المعنى أو الاختلاف الذي يؤثر على المعنى عند الرواة، مع مراعاة القرائن التي تعين على تمييز الرواية الراجحة من الرواية المرجوحة.

منهج الإمام يحيى بن سعيد القطان:

قف معي على هذه الحكاية التي يحكيها أحد كبار أئمة الحديث النقاد يحيى بن سعيد القطان، والتي وقعت له مع شيخه أمير المؤمنين في الحديث الإمام الكبير أبي عبدالله سفيان الثوري، رحمهما الله تعالى، قال يحيى بن سعيد القطان: كنت إذا أخطأت قال لي سفيان الثوري «أخطأت يا يحيى»، فحدث يوما عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم». فقلت: أخطأت يا أبا عبدالله، هذا أهون عليك. قال: فكيف هو يا يحيى؟. قلت: «حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن زيد بن عبدالله عن عبدالله بن عبدالرحمن عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ. . . . ». فقال لي: **صدقت يا يحيى**[1].

والذي يعنينا هنا ـ زيادة على أدب المحدثين في نقد التلميذ لشيخه وسرعة رجوع الشيخ عن خطئه وأنه لا غضاضة عليه في قبول التنبيه من تلميذه ـ هو منهج النقد الذي كان عليه أولئك الأئمة، ويتمثل في نقطتين:

الأولى: إذا كان المعروف والمسموع من عبيد الله بن عمر العمري أنه حدث بهذا الحديث عن نافع عن زيد بن عبدالله عن عبدالله بن عبدالرحمن عن أم سلمة فجاء أحد الثقات يحدث به عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر، فهذا يعني أنه نسي وأخطأ في رواية الحديث.

---

(١) تهذيب الكمال للمزي: **٣١/٣٣٤ - ٣٣٥** في ترجمة يحيى بن سعيد القطان.

أما البعيدون عن الدراية الحديثية؛ فيقولون من باب استبعاد وقوع الوهم لسفيان الثوري: «لعل لنافع في هذا الحديث شيخين، ولعله سمعه بعلو من ابن عمر وسمعه بنزول من زيد بن عبدالله عن عبدالله بن عبدالرحمن عن أم سلمة».

الثانية: أشار يحيى بن سعيد إلى سبب وقوع الوهم لشيخه سفيان في هذه الرواية، وهو أن كثرة سماع الأحاديث النبوية بأسانيدها مع كثرة ما يجيء فيها «نافع عن ابن عمر» هو ما جعل الشيخ يتبع الطريق المعهود ويقول: «عن نافع عن ابن عمر» لمجرد ذكر نافع في السند، فقال لشيخه: «هذا أهون عليك»، وفي مثل هذا يقول المحدثون: «وهم الراوي فسلك الجادة».

فإن قيل: لم لا يكون للراوي في نحو هذا شيخان؟ ولم لا نحمل اختلاف الرواية على أنه سمع ذلك الحديث بعلو وبنزول فحدث بهذا تارة وبهذا تارة أخرى؟

فالجواب أن هذا إذا نظر إليه من حيث التجويز العقلي فلاشك في أنه جائز عقلاً غير مستحيل، ولكن إذا نظر إليه من حيث الاستعمال الواقعي فهو بعيد، إذ العادة فيمن سمع شيئاً من واحد عن مصدره وسمعه من واحد عن واحد عن آخر عن مصدره: أن يروي ذلك الشيء عن واحد عن المصدر، ولا داعي له إلى روايته ولو في بعض الأحيان من الطريق الطويل الذي هو نزول في الرواية، والعادة تقتضي كذلك أنه إذا أراد أن يذكر الطريق الطويل فإنه لا يقتصر عليه بل يقرنه بذكر الطريق الآخر ويجمع بينهما. ومن نافلة القول أن أشير هنا إلى أن الراوي لو كان قد سمع الحديث من طريق عال صحيح ومن طريق نازل ضعيف فإن احتمال اقتصاره ولو في بعض الأحيان على روايته من الطريق النازل الضعيف ليس بعيداً فقط، بل هو أبعد من البعيد.

منهج الإمام أبي زرعة الرازي:

وهٰهنا حديث يرويه ابن عباس رضي الله عنهما، هو أن النبي ﷺ أهدى في بُدْنه جملا كان لأبي جهل بُرته فضة، وقد رواه أربعة عن سفيان

الثوري عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن مِقْسم بن بُجْرة عن ابن عباس[1]، ورواه يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن منصور عن مقسم عن ابن عباس[2]. فماذا يقول نقاد الحديث في اختلاف هذه الرواية؟.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن حديث رواه يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن منصور عن مقسم عن ابن عباس أنه قال: ساق النبي ﷺ مئة بدنة فيها جمل لأبي جهل؟. فقال: هذا خطأ، إنما هو الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس، والخطأ من يعلى[3].

فلم يقل أبو زرعة لعل لسفيان الثوري فيه شيخين، ولم يقل لعله سمعه من منصور بن المعتمر - وهو من المكثرين عنه - عن مقسم كما سمعه من ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم، ولم يقل: إن لابن أبي ليلى متابعا تابعه على هذه الرواية وهو منصور، كما لم يصحح الطريقين، ولكنه حكم بتخطئة الراوي الذي رواه عن سفيان بعلو معتمداً على رواية الذين رووه عنه بنزول.

منهج الحافظ ابن حجر:

نقل ابن حجر حكم أبي زرعة بتخطئة يعلى بن عبيد في المثال السابق وأقره قائلا: فإن قيل: إذا كان الراوي ثقة فلم لا يجوز أن يكون للحديث إسنادان عند شيخه حدث بأحدهما مرة وبالآخر مرارا؟ قلنا: هذا التجويز لا ننكره، لكن مبنى هذا العلم على غلبة الظن[4].

---

(١) مسند الامام أحمد: الطبعة المحققة ٣/٥٠٤. ٤٠/٢٤٩. سنن ابن ماجه: ٢/١٠٣٥. المعجم الكبير للطبراني ١١/٣٧٨ برقم ١٢٠٥٧. سنن البيهقي: ٥/٢٣٠.
البدن: الإبل. البرة: حلقة في أحد جانبي أنف البعير.

(٢) سنن البيهقي: ٥/٢٣٠. ويعلى بن عبيد اتفق النقاد على توثيقه إلا ابن معين، فإنه قال عنه مرة: ثقة. وقال عنه مرة أخرى: ضعيف في سفيان ثقة في غيره.(تهذيب التهذيب لابن حجر: ١١/٤٠٢ - ٤٠٣).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/٦٢٦ برقم ٨٨٣.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ٢/٨٧٥.

هل كل الألفاظ في الروايات المتعددة للحديث الواحد ثابتة عن رسول الله ﷺ

لو نظرنا في كل حديث يرويه أحد الصحابة عن النبي ﷺ وتتعدد طرقه عن ذلك الصحابي في طبقة التابعين أو من بعدهم ؛ فإننا نجد في الأعم الأغلب أن ألفاظ الحديث تختلف باختلاف الطرق، ولا نكاد نجد حديثاً مروياً في الصحيحين فضلاً عن غيرهما بطرق متعددة فتتفقَ ألفاظه في تلك الطرق التي روي بها، فهل نحمل اختلاف الألفاظ على أن الصحابي قد تلقى الحديث بلفظ واحد وبلّغه بلفظ واحد ثم تعددت الألفاظ بتعدد الطرق من باب الرواية بالمعنى؟ أو على أن الصحابي تلقى الحديث بألفاظ متعددة ثم قام بتوزيعها على التابعين فيما إذا روى عنه ذلك الحديثَ أكثر من تابعي؟ وفيما إذا روى عنه ذلك الحديثَ تابعي واحد: فهل نقول إن الصحابي بلغ الحديث للتابعي بألفاظ متعددة كان هو قد تلقاها ثم قام التابعي بتوزيعها على الرواة عنه؟[1].

الظاهر هو الاحتمال الأول، وذلك لشيوع الرواية بالمعنى زمن الرواية في عصور السلف رحمهم الله تعالى، فقد قال الإمام الترمذي: فأما من أقام الإسناد وحفظه وغير اللفظ فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير به المعنى. ثم

---

(١) انظر: حديث كان الله ولم يكن شيء غيره رواية ودراية لصلاح الدين الإدلبي: ص ١١ - ١٤، ففيه إلماحة لهذه المسألة ودراسة اختلاف ألفاظ حديث «إنما الأعمال بالنيات» من خلال رواياته في صحيح البخاري.

روى عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه أنه قال: إذا حدثناكم على المعنى فحسبكم. وروى عن محمد بن سيرين أنه قال: كنت أسمع من عشرة: اللفظُ مختلف والمعنى واحد. وعن ابن عون أنه قال: كان إبراهيم النخعي والحسن والشعبي يأتون بالحديث على المعاني، وكان القاسم بن محمد ومحمد بن سيرين ورجاء بن حيوة يعيدون الحديث على حروفه. وعن الحسن أنه قال: إذا أصبت المعنى أجزأك. وعن رجل عن سفيان الثوري أنه قال: إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، إنما هو المعنى. وعن وكيع أنه قال: إن لم يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس[1]. وقِف عند قول الترمذي ووكيع، إذ يفيد قولهما جوازَ الرواية بالمعنى واستمرار عمل الرواة على ذلك عند كل أهل الحديث أو جلهم على الأقل.

ونقل ابن رجب عن الإمام أحمد أنه قال: مازال الحفاظ يحدثون بالمعنى[2]. ثم نقل عن زرارة بن أوفى أنه قال: لقيت عدة من أصحاب النبي ﷺ فاختلفوا علي في اللفظ واجتمعوا في المعنى. ثم قال معقباً على جواز الرواية بالمعنى: وروي معناه عن ابن مسعود وأبي الدرداء وأنس أنهم كانوا يحدثون عن النبي ﷺ ثم يقولون «أو نحو هذا» «أو شبهه»، وكان أنس يقول «أو كما قال»[3]. وأردف بقوله: وهو أيضاً قول عمرو بن دينار وابن أبي نجيح وعمرو بن مرة وجعفر بن محمد وحماد بن زيد ويحيى بن سعيد ويزيد بن هارون وابن عيينة وأبي زرعة، . . . وكان ابن عمر رضي الله عنه يشدد في اتباع لفظ الحديث وينهى عن تغيير شيء منه، . . . وحكى الإمام أحمد عن وكيع أنه كان يحدث على المعنى وأن ابن مهدي كان يتبع الألفاظ ويتعاهدها[4].

(١) العلل الصغير للترمذي، المطبوع مع شرح ابن رجب: ١/١٤٥ - ١٤٦. وقول واثلة بن الأسقع رواه كذلك الدارمي في سننه: ٢/٥٠٥. و الطبراني في المعجم الكبير: ٢٢/ ٥٤، ٦٥.

(٢) شرح العلل لابن رجب: ١/١٤٧.

(٣) المرجع السابق: ١/١٤٩.

(٤) المرجع السابق: ١/١٥٠.

ونقل السيوطي عن الزهري أنه قال: إذا أصبت معنى الحديث فلا بأس. وذكر عن عمرو بن دينار أنه كان يحدث بالحديث على المعنى وعن إبراهيم بن ميسرة أنه كان لا يحدث إلا على ما سمع(١).

وقد قال ابن الصلاح رحمه الله بعد أن ذكر جواز الرواية بالمعنى عن أكثر العلماء؛ لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين، وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ(٢).

بعد هذا أود إيراد حديث من صحيح مسلم وكيف فسر الإمام النووي اختلاف ألفاظ رواياته، للاطلاع - عملياً وتطبيقياً - على نظرة بعض المتأخرين لاختلاف الرواة الثقات في رواية ألفاظ الحديث، ذلكم هو الحديث الصحيح المشهور: **«بني الإسلام على خمس»**.

روى الإمام مسلم هذا الحديث من طريق ثلاثة من التابعين عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ، وهم: سعد بن عبيدة، ومحمد بن زيد بن عبدالله بن عمر، وعكرمة بن خالد، وتفرع طريق التابعي الأول بعد ذلك إلى وجهين.

قال مسلم: حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير، قال: حدثنا أبو خالد يعني سليمان بن حيان عن أبي مالك الأشجعي [سعد بن طارق]، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«بني الإسلام على خمسة: على أن يوحد الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، والحج»**. فقال رجل: الحج وصيام رمضان. قال: لا، صيام

---

(١) تدريب الراوي للسيوطي: ١٥٤/٢. وانظر بعض الآثار الأخرى في سنن الدارمي: ٥١٠/٢ - ٥٢٠. ولكن ينبغي أن يُعلم أن العلماءَ قد اشترطوا أن يكون الراوي عالماً بالمعاني وما يُحيلها ليجوز له الرواية بالمعنى، أما غير العالم بذلك فلا يجوز له. وهذا كافٍ في الرد على الجهلة الذين يظنون أن السنة لم تُحفظ بسبب شيوع الرواية بالمعنى.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ص ٢١٤، في النوع ٢٦.

رمضان والحج، هكذا سمعته من رسول الله ﷺ. ثم أسنده مسلم عن سهل بن عثمان العسكري عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن سعد بن طارق، به نحوه، وفيه: «... على أن يعبدالله ويكفر بما دونه،... وحج البيت، وصوم رمضان». ثم أسنده عن عبيد الله بن معاذ بن معاذ العنبري عن أبيه معاذ بن معاذ عن عاصم بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر عن أبيه محمد بن زيد عن ابن عمر، وفيه: «... شهادة أنْ لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله... وحج البيت وصوم رمضان». ثم أسنده عن محمد بن عبدالله بن نمير عن أبيه عن حنظلة بن أبي سفيان عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر، وفيه: «... **شهادة أنْ لا إله إلا الله،... وصيام رمضان وحج البيت**»[1].

ويحق لنا أن نتساءل: سياق الحديث واحد والصحابي واحد فهل سمع ابن عمر رضي الله عنهما الحديث من رسول الله ﷺ بتقديم الصيام على الحج أو بتقديم الحج على الصيام؟.

يقول الإمام النووي رحمه الله وغفر له: يحتمل أن ابن عمر سمعه من النبي ﷺ مرتين، مرة بتقديم الحج ومرة بتقديم الصوم، فرواه أيضاً على الوجهين في وقتين، فلما رد عليه الرجل وقدم الحج قال ابن عمر لا ترد علي ما لا علم لك به...، هكذا سمعته من رسول الله ﷺ. ثم يقول النووي: وليس في هذا نفي لسماعه على الوجه الآخر، ويحتمل أن ابن عمر كان سمعه مرتين بالوجهين كما ذكرنا ثم لما رد عليه الرجل نسي الوجه الذي رده فأنكره[2]. انتهى كلام الإمام النووي رحمه الله.

كلا الاحتمالين اللذين يوردهما النووي رحمه الله مبنيان على أن ابن عمر سمع الحديث من رسول الله ﷺ مرتين، مرة بتقديم الحج ومرة بتقديم الصوم، لكن الاحتمال الأول في توجيه رد ابن عمر على ذلك الرجل كان

---

(١) صحيح مسلم: ٤٥/١، كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي: ٢١٠/١ - ٢١١.

على أساس أنه ذاكر لسماعه لكلا الوجهين، والاحتمال الثاني كان على أساس أنه نسي الوجه الذي رده فأنكره.

هذه هي نظرة بعض المتأخرين للرواة الثقات، هي استبعاد وهم الراوي أو روايته للحديث بالمعنى لدرجة تشبه الاستحالة، وهي بعيدة كل البعد عن الواقع.

من الواضح البين أن إحدى الروايات يروي فيها ابن عمر الحديث عن النبي ﷺ بلفظ «**صيام رمضان والحج**»، فيقول له أحد الحاضرين متساءلاً: «الحج وصيام رمضان؟»، فيرد عليه ابن عمر ويقول: لا، صيام رمضان والحج، هكذا سمعته من رسول الله ﷺ. وهذا يعني أن هذا الترتيب هو الذي سمعه ابن عمر من النبي ﷺ، وهو اللفظ الذي جاء في الوجه الأول من رواية التابعي الأول وفي رواية التابعي الثالث في صحيح مسلم، ولا يبقى أمامنا إلا أن نحمل رواية «حج البيت وصوم رمضان» التي جاءت في الوجه الثاني من رواية التابعي الأول وفي رواية التابعي الثاني على أنها رواية بالمعنى. هذا هو الذي نص عليه ابن عمر نفسه، فمن الغريب أن يلجأ النووي - رحمه الله وغفر له - إلى تأويل كلام ابن عمر تأويلاً متكلفاً متعسفاً، لا لشيء سوى لرفض أن الرواة الثقات كثيراً ما يروون الحديث بالمعنى، رغم أن هذا هو المعهود الشائع في عصر الرواية.

والدليل على بطلان الطريقة التي مشى عليها الإمام النووي رحمه الله هو أنه نظر إلى الاختلاف بين الروايات في تقديم الصوم على الحج أو تقديم الحج على الصوم في الذكر، وأهمل بقية الاختلافات في ألفاظ الروايات، ومنها: روي الحديث بلفظ «**بني الإسلام على خمسة**»، وبلفظ «**بني الإسلام على خمس**»، وبلفظ: «**إن الإسلام بني على خمس**». ومنها: روي الحديث في بيان الخصلة الأولى من تلك الخصال الخمس بلفظ: «**على أن يوحد الله**»، وبلفظ: «**على أن يعبدالله ويكفر بما دونه**»، وبلفظ «**شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله**»، وبلفظ «**وأن محمداً عبده ورسوله**». ومن الجدير بالذكر أنه قد جاء في رواية التابعي الثاني عند مسلم

من طريق معاذ بن معاذ عن عاصم بن محمد بن زيد «**وأن محمداً عبده ورسوله**»، وحدث الراوي الثقة أبو النضر هاشم بن القاسم عن عاصم بن محمد بن زيد بهذا الحديث وفيه: «**وأن محمداً رسول الله**»[(١)]. بينما رواه شبابة بن سوار عن عاصم بلفظ: «**وأن محمداً عبده ورسوله**» وبتقديم الصوم[(٢)].

كما أن من الجدير بالذكر كذلك أنه قد جاء في رواية التابعي الثالث عند مسلم وغيره من طريق عبدالله بن نمير عن حنظلة بن أبي سفيان بتقديم الصيام على الحج، وكذا من طريق روح بن عبادة ووكيع وعبدالله بن وهب عن حنظلة[(٣)]، وحدث عبيد الله بن موسى والمعافى بن عمران عن حنظلة بهذا الحديث بتقديم الحج على الصوم[(٤)].

وأما من رواية غير أولئك الثلاثة من التابعين فقد جاء هذا الحديث من رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر بلفظ الشهادتين وبتقديم الصوم[(٥)]. ومن رواية يزيد بن بشر وأبي سُويد العبدي عن ابن عمر بلفظ الشهادتين وبتقديم الحج[(٦)]، ومن رواية سلمة بن كهيل عن ابن عمر كرواية يزيد بن بشر وأبي سويد[(٧)]. وللحديث طرق أخرى.

أفيُعقل أن يكون ابن عمر قد سمع هذا الحديث من رسول الله ﷺ بكل تلك الألفاظ ثم خص بعض التابعين بلفظ منها وبعضهم بأكثر ثم نقل هذا التابعي تلك الألفاظ إلى من بعده ثم قام هذا بتوزيعها على الرواة عنه؟

---

(١) مسند الإمام أحمد: ٢١٣/١٠. صحيح ابن خزيمة: ١٥٩/١.

(٢) الشريعة للآجري: ٥٦٦/٢.

(٣) مسند الإمام أحمد: ٣٨٩/١٠ عن ابن نمير. صحيح ابن خزيمة: ١٥٩/١ من طريق روح بن عبادة. صحيح ابن حبان: ٣٧٤/١ من طريق وكيع، ٢٩٤/٤ من طريق ابن وهب. بينما رواه الآجري في الشريعة من طريق وكيع بتقديم الحج.

(٤) صحيح البخاري: ١١٧/١. سنن النسائي: ١٠٧/٨ - ١٠٨.

(٥) مسند الحميدي: ٣٠٨/٢. سنن الترمذي: ٧/٥. الشريعة للآجري: ٥٦٤/٢.

(٦) مسند الإمام أحمد: ٤١٧/٨. ٤٨٤/٩.

(٧) المنتخب من مسند عبد بن حميد: ص ٢٦١.

أفيعقل هذا ولا يجيء في طريق واحد أن يحدث ابن عمر بأنه سمع من النبي ﷺ أكثر من لفظ؟ إن حدوث مثل هذا يمكن أن يتصوره العقل من باب التجويز العقلي فحسب، أما حدوثه في واقع حياة السلف وطريقتهم في الرواية فإن من له أدنى إلمام بذلك لا يشك مثقال ذرة في استحالته عادة وواقعاً، فكيف إذا جاءت رواية صحيحة عن ابن عمر نفسه أنه أنكر على من ذكر تقديم الحج على الصوم؟ ومن الغريب - على الرغم من هذا كله - أن تجيء عدة روايات بأسانيد صحيحة وفيها تقديم الحج؟ أفليس هذا من باب الرواية بالمعنى من قبل الرواة الذين لم يبلغهم إنكار ابن عمر؟.

لا شك إذاً في أن تقديم الحج على الصوم كان من باب الرواية بالمعنى، وهذا هو الذي ارتضاه قبل النووي أبو العباس القرطبي وابن الصلاح[١]، وارتضاه بعد النووي العلائي وابن حجر[٢]. أما عن الاختلافات الأخرى فهي لا تخرج عن أن السبب فيها هو الرواية بالمعنى، لكن بعضها شأنه يسير، فلا داعي للوقوف عنده، وذلك كاختلاف الرواة في هذا الحديث في لفظ «بني الإسلام على خمس»، فقد قال بعض الرواة «على خمسة»، وقال بعضهم «إن الإسلام بني على خمس». وكاختلاف الرواة في لفظ «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله»، فقد قال بعض الرواة «وأن محمداً عبده ورسوله»، ولم يذكر بعض الرواة الشهادة الثانية اكتفاء بالأولى لأنه من المعلوم بداهة أنها قرينتها.

لكن هنالك اختلاف ينبغي أن نقف عنده، وهو بيان الخصلة الأولى

---

(١) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي: ١/١٢١ - ١٢٢. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط لابن الصلاح: ص ١٤٦ - ١٤٧.

(٢) نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد للعلائي: ص ١١٤. فتح الباري لابن حجر: ١/١١٩. وكان من رد العلائي على النووي أن قال: وهذا بعيد جداً لأنه لو سمعه على الوجهين لم ينكر على من قال بأحدهما إلا أن يكون حينئذ ناسياً لكون النبي ﷺ قاله على ذلك الوجه الذي أنكره، والظاهر القوي أن أحد رواة هذه الطريق رواه على المعنى فقدم وأخر ولم يبلغه نهي ابن عمر عن هذا التصرف، وهذا الاحتمال أولى من تطرق النسيان إلى ابن عمر. وذكر ابن حجر نحواً من هذا وقال: «أفيقال إن الصحابي سمعه على ثلاثة أوجه؟ هذا مستبعد».

من هذه الخصال الخمس، ففي كل الطرق التي وقفت عليها تجيء الخصلة الأولى بذكر الشهادتين، سوى طريق سعد بن طارق عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر، فقد رواه مسلم من طريق سليمان بن حيان عن سعد بن طارق به بلفظ «على أن يوحد الله»، ورواه من طريق ابن أبي زائدة عن سعد بن طارق به بلفظ: **«على أن يعبد الله ويكفر بما دونه»**. ومن الواضح البين أن اللفظ الذي جاء في معظم الروايات هو الأصل، وهو ذكر الشهادتين، وأن ما سواه مما جاء في رواية سعد بن عبيدة هو مروي بالمعنى، وهو **«على أن يوحد الله»** أو **«على أن يعبد الله ويكفر بما دونه»**.

وإذا كان من عادة مسلم أن يبدأ بذكر الرواية الأصح فلم بدأ برواية سعد بن عبيدة التي فيها **«على أن يوحد الله»** وقدم هذا الوجه على الوجه الآخر؟ الظاهر أنه كان معتنياً بمسألة تقديم الصوم على الحج فبدأ بالرواية المشتملة على إنكار ابن عمر على من قدم الحج وعلى تصريحه بأن تقديم الصوم هو الذي سمعه من رسول الله ﷺ.

هل صحح بعضنا أحاديث رغم أنها لا ترقى لمستوى التصحيح؟

أود أن أذكر هنا بعض الأمثلة على وقوع مثل هذا الأمر، نصحاً للأمة، ورغبة في اتباع الحق، وذباً عن سنة المصطفى ﷺ. مع التنبيه على أن من صحح حديثاً من أمثال تلك الأحاديث وقد بلغ درجة الاجتهاد في هذا الباب فلا ضير عليه أنه أخطأ في بعض أحكامه، ومَن منا لايخطىء؟ لكن للمجتهد المصيب أجران إن شاء الله، وللمخطئ أجر واحد بإذن الله.

❋ ❋ ❋

المثال الأول:

حديث «من اكتوى أو استرقى فقد برئ من التوكل»:

هذا الحديث خرجه بعض المصنفين من مسند الإمام احمد وصحيح ابن حبان وغيرهما من طريق عقّار بن المغيرة بن شعبة عن أبيه مرفوعاً،

ونقل تصحيحه عن الترمذي والحاكم والذهبي بالإضافة إلى ابن حبان، وأقرهم(١).

وفي تصحيح هذا الحديث نظر من حيث السند والمتن:

أما السند ففيه عقار بن المغيرة بن شعبة، وهذا قد وثقه العجلي وذكره ابن حبان في الثقات، لكن تساهل ابن حبان في ذكر المجاهيل والمساتير أشهر من أن يذكر، فهذا لا ينبغي الاعتماد عليه في توثيق الراوي. وأما العجلي فهو كذلك من المتساهلين في التوثيق، فقد وثق عدداً من الرواة الذين ضعفهم غيره من النقاد، وفي بعضهم تضعيف شديد، وهذا يدل على تساهله(٢). فعقّار بن المغيرة مستور، ولا ينبغي إطلاق القول بتوثيقه وتصحيح ما ينفرد به.

وأما المتن فهو مخالف للثابت عن رسول الله ﷺ، وذلك فيما رواه

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني: ١/٤٣٥ برقم ٢٤٤. هذا وقد أخذت هذا المثال وما بعده: من تصحيحات الشيخ الألباني رحمه الله، لأن كثيراً من الناس يقلدونه في هذا الباب، فلا بد من بيان الخلل الذي وقع له في المنهج وأدى إلى هذه النتائج، وإذا لم تكن الندوات العلمية المتخصصة مكاناً مناسباً لهذه المناقشات فأين ستكون المناقشة؟.

(٢) وثّق سهيل بن أبي حزم وقد قال فيه البخاري و البزار: لايتابع في حديثه. ووثق عطاء بن عجلان البصري وقد اتهم بالكذب وقال فيه أبو حاتم و الدارقطني وغيرهما: متروك. ووثق عمار بن سيف الضبي وقد قال فيه البخاري وأبوحاتم: منكرالحديث. ووثق بكر بن خنيس وقد ضعفه جماعة من الأئمة، وقال فيه جماعة آخرون: متروك. وقال فيه أبو زرعة: ذاهب الحديث. ووثق الحكم بن عبد الملك وقد قال فيه الأئمة: ضعيف ليس بثقة وليس بشيء، مضطرب الحديث، منكر الحديث، ضعيف الحديث جداً له أحاديث مناكير. ووثق عبد الله بن موسى بن إبراهيم الطلحي وقد قال فيه الأئمة: صدوق كثير الخطأ، ماأرى بحديثه بأساً ولكن لايحتج به، لا يتابع، كل بلية منه، يرفع الموقوف ويسند المرسل لا يجوز الاحتجاج به. ووثق مصعب بن سلام وقد قال فيه الأئمة: ليس به بأس، محله الصدق، ضعيف، كثير الغلط لايحتج به، ضعيف جداً عنده أحاديث مناكير، ضعيف منكر الحديث. انظر: كشف المعلول للإدلبي: ١/٢٥-٢٦. وتهذيب التهذيب: ١/٤٨١-٤٨٢. ٢/٤٣١-٤٣٢. ٦/٤٤-٤٥. ١٠/١٦١.

البخاري عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «إن كان في شيء من أدويتكم شفاء ففي شرطة محجم أو لذعة بنار، وما أحب أن أكتوي». وقد ذكر ابن حجر في الشرح بعض ما وقع للصحابة من الكي على عهده ﷺ. وروى البخاري أن النبي ﷺ أمر أن يُسترقى من العين، وأمر في حديث آخر فقال «استرقوا لها»(١). فهل يأذن النبي ﷺ في الكي أو يأمر بالاسترقاء إذا كان من يفعله قد برئ من التوكل؟(٢).

❋ ❋ ❋

المثال الثاني:

حديث «من أخذ على تعليم القرآن قوساً قلده الله قوساً من نار يوم القيامة»:

هذا الحديث خرجه بعض المصنفين من حديث أبي الدرداء وعبادة بن الصامت، وأشار إلى أن له شاهداً ضعيفاً من حديث أبي بن كعب، وصحح الحديث بشاهديه(٣). وله شاهدان آخران أحدهما مسند والآخر مرسل.

وفي تصحيح هذا الحديث نظر من حيث السند والمتن:

فأما أسانيد هذا الحديث وشواهده فكلها ضعيفة، ولي ههنا ملحوظات:

الأولى: أن الإمام الحافظ عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي المعروف بدُحَيم المتوفى سنة **٢٤٥** هـ قال: «حديث أبي الدرداء هذا ليس له أصل». ورغم أن الذي صححه قد نقل هذه الكلمة إلا أنه لم يعرها الاهتمام الكافي، فالمتقدمون إذا قالوا عن الحديث «ليس له أصل» فمعناه أنه منكر أو غلط، وإذا كان من الجائز أن يكون ذلك الإمام نفسه قد غلط في حكمه

---

(١) انظر: صحيح البخاري مع فتح الباري لابن حجر: ٣٩/١٣، ٥٦، ٧٠١.

(٢) انظر: كشف المعلول للإدلبي: ٧٦/١ - ٧٧.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني: ٤٥٧/١ - ٤٦١ برقم ٢٥٦.

هذا فإن من غير الجائز أن نتجاوز كلامه بسهولة، ولابد من الوقوف عنده طويلاً حتى لا نعدل عنه إلا بحجة ظاهرة قوية. فأين هي ههنا؟.

الثانية: أنه خرج حديث عبادة بن الصامت من طريق مغيرة بن زياد عن عبادة بن نُسَيّ عن الأسود بن ثعلبة عن عبادة بن الصامت، ومن طريق بشر بن عبدالله بن يسار عن عبادة بن نُسَيّ عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت، وقال عن هذا الإسناد «وله طريقان». فإذا كان عبادة بن نُسَيّ قد تفرد بحديث ابن الصامت هذا وعليه مدار الحديث فكيف يقال له طريقان؟. وإذا كان الأئمة لايثبتون في مثل هذا الإسناد أن له طريقين حتى فيما إذا كان كل من الراويين عمن عليه مدار الحديث ثقة، فكيف يقال ذلك هنا والراوي الأول عن عبادة بن نُسَيّ وثقه جماعة وضعفه الإمام أحمد والبخاري والعقيلي وابن حبان؟ والراوي الثاني عنه ليس فيه سوى أن ذكره ابن حبان في الثقات؟.

الثالثة: أن هذا الباحث نقل عن الإمام البيهقي أنه قال: «هذا حديث مختلف فيه على عبادة بن نُسَيّ كما ترى». فعلق عليه بقوله: «وليس هذا في نقدي اختلافاً، لاحتمال أن يكون لابن نُسَيّ فيه شيخان فكان يرويه تارة عن هذا وتارة عن هذا». أقول: أليس مدار الحديث على واحد واختُلِفَ عليه فيه؟. وهل يصح الإعراض عن قول الإمام البيهقي دون نظرة عميقة مستوعبة؟.

الرابعة: أن هذا الباحث لم يراجع ترجمة المغيرة بن زياد أحد الراويين عن عبادة بن نُسَيّ، ولو راجعها لوجد أن الإمام يحيى بن سعيد القطان وابن عبدالبر يحكمان على حديثه هذا بأنه منكر، وأن ابن حبان ترجم له في المجروحين مستنكراً له هذا الحديث، وأن الحاكم حكم على هذا الحديث بأنه موضوع، فهل ينفع الحديثَ الذي حكم عليه الأئمة بالنكارة والوضع وروده بعدة أسانيد ضعيفة ليرتقي عما حكموا به عليه؟.

وليت الباحث يقف على قول الإمام أحمد في مثل هذا إذ قال: «الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقت، والمنكر أبداً منكر»[1].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد - رواية المروذي وغيره: ص١٦٣.

وأما المتن فهو مخالف لما ثبت في صحيح البخاري عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله**»[١]. فإن حمل حامل حديث البخاري على جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن وهذا الحديث برواياته على تحريم أخذ الأجرة على تعليم القرآن فهذه غفلة شديدة؛ لأن حديث عبادة بن الصامت وأبي بن كعب والطفيل بن عمرو ومرسل أبي إدريس الخولاني ليس فيها أن الإعطاء أجرة، وإنما هو هدية، فهل يحرم على من علم غيره القرآن أن يقبل منه هدية؟ وهل إذا قبلها فإنما يتقلدها من جهنم؟[٢].

❋❋❋

المثال الثالث:

حديث «ما من رجل يلي أمر عشرة فما فوق ذلك إلا أتى الله عزَّ وجلَّ يوم القيامة يده إلى عنقه، فكه بره أو أوبقه إثمه، أولها ملامة، وأوسطها ندامة، وآخرها خزي يوم القيامة»:

هذا الحديث خرجه بعض المصنفين من حديث أبي أمامة مرفوعاً وصححه[٣].

وفي تصحيح هذا الحديث نظر من حيث السند والمتن:

أما السند ففيه لقمان بن عامر وقد سئل عنه أبو حاتم فقال: يكتب حديثه. وفي مقابل هذا التليين نجد أن العجلي وثقه وأن ابن حبان ذكره في الثقات، ولكنهما من المتساهلين في التوثيق، فلا ينبغي إطلاق القول بتوثيقه[٤].

---

(١) صحيح البخاري: ١٣/١٠٧.

(٢) انظر: كشف المعلول للإدلبي: ١/٧٨ - ٨٣.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني: ١/٦١٩ برقم ٣٤٩.

(٤) تقدم قريباً في المثال الأول عدد من الأمثلة تدل على تساهل العجلي في التوثيق.

وأما المتن فإن شطره الأول إلى قوله «أو أوبقه إثمه» له شواهد بمعناه، فيصح بها، وأما شطره الثاني الذي يقول عن ولاية أمور الناس «أولها ملامة وأوسطها ندامة وآخرها خزي يوم القيامة» فإنه لايصح بهذا الإطلاق الذي فيه، فالإسلام لا يزهّد المسلم في تقلد ولاية على الناس ولا يكرّهه فيها إذا قام بحقها، وقد روى مسلم عن أبي ذر أنه قال: يا رسول الله ألا تستعملني؟. فضرب بيده على منكبه وقال له: «يا أبا ذر، إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها». ولو كان مآل الولاية على الناس الخزيَ يوم القيامة فلم اختار رسول الله ﷺ لبعض أصحابه الأخيار الأبرار شيئاً هذا مآله؟[1].

***

المثال الرابع:

حديث «حق الزوج على زوجته أنْ لو كانت به قرحة فلحِستها ما أدت حقه». وحديث «لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر، ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها، والذي نفسي بيده لو كان من قدمه إلى مفرق رأسه قرحة تنبجس بالقيح والصديد ثم أقبلت تلحسه ما أدت حقه»:

ذكر بعض المصنفين هذين الحديثين وقال عن كل منهما «صحيح»، ورمز للأول بأنه أخرجه الحاكم وابن حبان وابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي عن أبي سعيد، ورمز للثاني بأنه رواه أحمد والنسائي عن أنس[2].

أقول: في تصحيح هذين الحديثين نظر، وكذا ما في معناهما كحديث أبي هريرة والموقوف على معاذ بن جبل، سوى الشطر الأول من الحديث الثاني.

---

(١) انظر: كشف المعلول للإدلبي: ١/١٤١.

(٢) صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني: ١/٦٠٢. ٢/١٢٧٧.

فأما حديث أبي سعيد الخدري فرواه النسائي في السنن الكبرى، قال: أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم الكوفي، قال: حدثنا جعفر بن عون، قال: حدثني ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن نهّار العبدي، وهو مدني لابأس به، عن أبي سعيد أنه قال: جاء رجل بابنة له إلى النبي ﷺ فقال: هذه ابنتي أبت أن تزوّج!. فقال: **«أطيعي أباك»**. فقالت: والذي بعثك بالحق، لا أتزوج حتى تخبرني ما حق الزوج على زوجته؟. فقال: **«حق الزوج على زوجته لو كانت به قرحة فلحستها ما أدت حقه»**. فقالت: والذي بعثك بالحق لا أتزوج أبداً. فقال: **«لا تنكحوهن إلا بإذنهن»**[1].

وهذا السند عندي ضعيف لأمرين: أحدهما أن فيه ربيعة بن عثمان وهو وإن وثقه جماعة فقد قال فيه أبو زرعة: إلى الصدق ما هو، وليس بذاك القوي. وقال فيه أبو حاتم: منكر الحديث يكتب حديثه[2]. والآخر هو أن الإمام النسائي رحمه الله علق على هذا الحديث بقوله: «أبو هارون العبدي متروك الحديث، واسمه عمارة بن جوين، وأبو هارون الغنوي لا بأس به، واسمه إبراهيم بن العلاء، وكلاهما من أهل البصرة». وليس في السند حسب الظاهر «أبو هارون»، فلعل النسائي يرى أن في السند تصحيفاً، وأن أصله «عن أبي هرون العبدي»، فسقطت بعض الحروف من النسخة، والتصقت الياء من كلمة أبي بهاء هارون، فصارت ـ «عن نهر العبدي» ـ، وكانوا يكتبون هارون ونهار بحذف الألف وإثبات الألف وحذفها سيان، وإذا كان ذلك كذلك فهذا يعني أنه قد سقط من نسخة السنن الكبرى شيء من

---

(١) السنن الكبرى للنسائي: ١٧٦/٥، نكاح، باب البكر يزوجها أبوها وهي كارهة. ورواه ابن أبي شيبة عن جعفر بن عون به نحوه، ورواه البزار وابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق جعفر بن عون به نحوه، وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بقوله: بل منكر، قال أبو حاتم: ربيعة منكر الحديث. [المصنف لابن أبي شيبة: ٣٠٣/٤. كشف الأستار عن زوائد مسند البزار للهيثمي: ١٧٨/٢. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: ٤٧٢/٩. سنن الدارقطني: ٢٣٧/٣. المستدرك للحاكم و مختصر المستدرك للذهبي: ١٨٨/٢ - ١٨٩. سنن البيهقي: ٢٩١/٧].

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر: ٢٥٩/٣ - ٢٦٠.

كلام النسائي على الحديث يتضمن توضيح هذا التعليق، وإلا فما وجه تعليق النسائي على هذا الحديث بذكر أبي هارون العبدي؟!!!.وإذا كان هذا الحديث من روايته فهو عمارة بن جوين، وهو متروك الحديث واتهمه جماعة من الأئمة بالكذب(١).

وأما حديث أنس فرواه الإمام أحمد، قال: حدثنا حسين [ابن محمد بن بهرام]، قال: حدثنا خلف بن خليفة، عن حفص [ابن أخي أنس بن مالك]، عن عمه أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ(٢).

وحديث أنس هذا يتألف من شطرين، فشطره الأول صحيح بطرقه الكثيرة عن جماعة من الصحابة(٣)، ومنها هذه الرواية عن أنس بهذا الإسناد، أما الشطر الثاني فهو محل الإشكال.

وفي هذا السند خلف بن خليفة، وهو في الأصل صدوق ثقة، لكنه اختلط(٤)، وحيث إنه قد روى عنه هذا الحديث راويان أحدهما رواه عنه بشطريه والآخر رواه عنه بالشطر الأول فقط؛ فالظاهر أن الأول سمعه منه حالة الاختلاط وأن الثاني سمعه منه قبل ذلك.

وأما حديث أبي هريرة فرواه البزار والحاكم من طريقين عن القاسم بن الحكم العرني، عن سليمان بن داود اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ به نحوه(٥). وسليمان بن داود

---

(١) تهذيب التهذيب: ٤١٢/٧ - ٤١٤.

(٢) مسند الإمام أحمد: ٦٤/٢٠ - ٦٥. ورواه البزار والنسائي كلاهما عن محمد بن معاوية بن مالج عن خلف بن خليفة به نحوه، إلى نهاية الشطر الأول «من عظم حقه عليها»، فعزو الحديث بشطريه للنسائي وهم ظاهر. [كشف الأستار للهيثمي: ١٥١/٣ - ١٥٢. السنن الكبرى للنسائي: ٢٥٣/٨، عشرة النساء، باب حق الرجل على المرأة].

(٣) بعضها رواه ابن حبان في صحيحه فراجعه مع حاشيته: ٩/ ٤٧٠ برقم ٤١٦٢.

(٤) تهذيب التهذيب: ١٥٠/٣ - ١٥٢.

(٥) كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي: ١٧٨/٢. المستدرك للحاكم: ١٨٩/٢، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بقوله: بل منكر، وسليمان واه، والقاسم صدوق تكلم فيه.

اليمامي قال فيه ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، لاأعلم له حديثاً صحيحاً(١).

وأما الموقوف على معاذ فأخرجه الإمام أحمد والطبراني من طريقين عن عبدالحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب، عن عائذ الله بن عبدالله، عن معاذ، به نحوه(٢).

وشهر بن حوشب تفاوتت الأقوال فيه من نقاد الحديث، وهي هكذا: ثقة، ليس به بأس، حسن الحديث، ليس بالقوي، ليس بحجة، ضعيف، ضعيف جداً. ولخص ابن حجر هذه الأقوال بقوله: صدوق، كثير الإرسال والأوهام(٣). فهل يحتج بمن هو كثير الأوهام؟.

والخلاصة فإن هذا المعنى المنكر لاتثبت نسبته إلى رسول الله ﷺ، والمتسرعون المتساهلون يبادرون إذا رأوا حديثاً مرفوعاً مروياً بعدة أسانيد ضعيفة: إلى تصحيحه أو تحسينه مهما كان فيه من نكارة، ويغفلون عن أن المنكر لا يرتقي بتعدد الأسانيد، وقد تقدم ـ في المثال الثاني ـ نقل كلمة الإمام أحمد رحمه الله إذ يقول: «و المنكر أبداً منكر».

---

(١) لسان الميزان لابن حجر: ١٤٠/٤ - ١٤٢، الطبعة المحققة.

(٢) مسند الإمام أحمد: ٣٩٥/٣٦ - ٣٩٦. المعجم الكبير للطبراني: ٨٧/٢٠.

(٣) تهذيب التهذيب: ٣٦٩/٤ - ٣٧٢. تقريب التهذيب: ص ٩٦٢.

أهم نتائج هذا البحث

ـ مخاطر الاعتماد على المنهج التساهلي الذي أدى أحيانا إلى الحكم بالصحة لبعض الأحاديث الضعيفة سنداً والمنكرة متناً.

ـ نظرة الأئمة النقاد للرواي الثقة لا تستبعد وقوع الخلل في بعض مروياته، وهي تختلف عنها لدى أهل العصور اللاحقة.

ـ الأصل في اختلاف الرواة على شيخهم وجوب البحث لاكتشاف الخطأ، لا أن يقال إن له في هذه الرواية شيخين تابع أحدهما الآخر.

ـ اختلاف الفاظ الروايات في الطرق المتعددة للحديث الواحد إنما جاء من قبل الرواية بالمعنى.

ـ تعدد الأسانيد الضعيفة لا يرتقي بالحديث عن مرتبة الضعف إذا كان المتن منكراً، وهذا عند الامام أحمد وسائر الأئمة النقاد، بخلاف عمل المتأخرين.

وفي ختام هذا البحث أقول: اللَّهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه وحببنا فيه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه وكرهنا فيه، واجمعنا على ما تحب وترضى، وصل وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

١ - **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**: لابن بلبان، ت: شعيب الأرناءوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢ - **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: للسيوطي، ت: د. عزة علي عطية وغيره، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

٣ - **تقريب التهذيب**: لابن حجر، ت: الشيخ محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ط٤، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٤ - **تلخيص المستدرك**: للذهبي، انظر: المستدرك. - تهذيب التهذيب لابن حجر: حيدر آباد الدكن، ط١، ١٣٢٥هـ.

٥ - **تهذيب الكمال**: للمزي، ت: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٦ - **حديث كان الله ولم يكن شيء غيره رواية ودراية وعقيدة**: لصلاح الدين بن أحمد الإدلبي، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٧ - **سلسلة الأحاديث الصحيحة**: للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٨ - **سنن ابن ماجه**: ت: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي.

٩ - **سنن البيهقي**: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط١، ١٣٥٥هـ.

١٠ - **سنن الترمذي**: ت: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبدالباقي وكمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت. ـ.

١١ - **سنن الدارقطني**: بتعليقات الشيخ محمد شمس الحق العظيم آبادي، عالم الكتب، بيروت.

١٢ ـ **سنن الدارمي**: انظر: فتح المنّان. ـ السنن الكبرى للنسائي: ت: حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

١٣ ـ **سنن النسائي**: بعناية الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، مصورة.

١٤ ـ **شرح صحيح مسلم**: للنووي، ت: عصام الصبابطي وغيره، دار أبي حيان، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١٥ ـ **شرح علل الترمذي**: لابن رجب، ت: د.نور الدين عتر، دار الملاح، ط ١، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م. - الشريعة للآجري: ت: د. عبدالله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٦ ـ **صحيح ابن حبان**: انظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.

١٧ ـ **صحيح ابن خزيمة**: ت: د. محمد مصطفى الأعظمي: المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

١٨ ـ **صحيح البخاري**: انظر: فتح الباري. - صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

١٩ ـ **صحيح مسلم**: ت: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٠ ـ **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط**: لابن الصلاح، ت: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

٢١ ـ **علل الحديث لابن أبي حاتم**: ت: محمد بن صالح الدباسي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢٢ ـ **العلل الصغير**: للترمذي، انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب.

٢٣ ـ **العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد**، رواية المروذي وغيره: ت: وصي الله عباس.

٢٤ ـ **علوم الحديث**: لابن الصلاح، ت: د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢٥ ـ **فتح الباري**: لابن حجر، ت: سيد بن عباس الجليمي وغيره، دار أبي حيان، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢٦ ـ **فتح المنّان شرح سنن الدارمي**: لأبي عاصم نبيل بن هاشم الغمري: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٢٧ ـ **كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي**: ت: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢٨ ـ **كشف المعلول مما سمي بسلسلة الأحاديث الصحيحة** لصلاح الدين بن أحمد الإدلبي: ط١، ١٤٢٠/٢٠٠٠.

٢٩ ـ **لسان الميزان**: لابن حجر، ت: الشيخ عبدالفتاح أبوغدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٣٠ ـ **مختصر المستدرك**: للذهبي، انظر: المستدرك. - المستدرك للحاكم: دار المعرفة، بيروت، مصورة.
٣١ ـ **مسند الإمام أحمد**: ت: الشيخ شعيب الأرناءوط وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٣٢ ـ **مسند الحميدي**: ت: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت، مصورة.
٣٣ ـ **المصنف لابن أبي شيبة**: ت: عامر العمري الأعظمي، الدار السلفية، بومباي.
٣٤ ـ **المعجم الكبير**: للطبراني، ت: حمدي عبدالمجيد السلفي. دون بيانات.
٣٥ ـ **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**: لأبي العباس القرطبي: ت: د. الحسيني أبو فرحة وغيره، دار الكتاب المصري بالقاهرة.
٣٦ ـ **المنتخب من مسند عبد بن حميد**: ت: صبحي البدري السامرائي وغيره، عالم الكتب، بيروت،ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٣٧ ـ **نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد**: للعلائي، ت: بدر بن عبدالله البدر، دار ابن الجوزي، الدمام ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٣٨ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**: لابن حجر، ت: د. ربيع بن هادي عمير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

ضرورة وصل الحديث بالفقه
في الدراسات الشرعية المعاصرة

للأستاذ الدكتور

توفيق بن أحمد الغلبزوري

أستاذ بكلية أصول الدين ـ جامعة القرويين

المملكة المغربية

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى كل من نهج نهجهم، وسن سنتهم، واقتفى آثارهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن المشاهد اليوم أن أغلب المشتغلين بالحديث وعلومه لا يولون أهمية كبيرة للدراسات الفقهية والأصولية، ولا يوجهون همتهم إلى فقه علل الأحكام، وقواعد الشريعة ومقاصدها، واختلاف الأئمة الفقهاء، وتعدد أصولهم في الاستنباط والاستدلال.

وفي مقابل هؤلاء تجد لدى أغلب المشتغلين بالفقه وأصوله ومقاصد الشريعة ضعفا بارزا في الحديث وعلومه، وعلم الرجال، وعلم الجرح والتعديل، وعلم علل الحديث، فتروج على ألسنتهم وفي كتبهم وتصانيفهم أحاديث لا خطم لها ولا أزمة، وقد يردون بعض الأحاديث الصحيحة أو المتفق عليها وهم لا يشعرون.

ومن أجل سد هذه الفجوة العلمية، وعلاج هذه الجفوة النفسية بين المشتغلين بالفقه والمشتغلين بالسنة في أوساط الدراسين والباحثين المعاصرين، ومن أجل مد جسر واصل بين الفقه والحديث في عصرنا، كتبت هذا الموضوع، لأنه لا يمكن أن يقوم اجتهاد صحيح وسليم إلا بذلك.

ولئن كان هذا الخلل واضحا عند سلفنا ـ كما بينته النصوص المضيئة

المنقولة عنهم في هذا البحث ـ فإنه في مجمله قد يغيب عن الأساتذة والباحثين وطلبة العلم الشرعي في عصرنا، فيوقعهم إغفاله في أخطاء جسيمة، وأغلاط خطيرة.

فكان لا بد من التذكير بهذا المنهج العلمي الراشد من خلال النصوص وتحليلها، وقد أقمت هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث، وقسمت المبحثين: الأول والثاني إلى عناوين هامة ودقيقة، وجاء المبحث الثالث نتيجة وثمرة ختامية للموضوع.

● المبحث الأول: حاجة المحدث إلى الفقه.

أ ـ توجيه السلف الصالح أصحابهم إلى الدراية أكثر من الرواية.

ب ـ ذم العلماء للإكثار من الحديث دون التفهم له والتفقه فيه.

ج ـ نماذج من المحدثين غير الفقهاء.

● المبحث الثاني: حاجة الفقيه إلى الحديث: وتأتي هذه الحاجة من ثلاثة أمور:

ـ أولا: السنة مستقلة بتشريع الأحكام.

ـ ثانيا: جل أحكام الفقه ثابتة بالسنة.

ـ ثالثا: علم الحديث حجة على سائر العلوم.

● المبحث الثالث: سد الفجوة بين المشتغلين بالفقه والمشتغلين بالسنة، والله تعالى أسأل التوفيق والسداد، والعون والرشاد، إلى الفهم والعمل بهدي خير العباد، ليكون زادا ليوم المعاد.

حاجة المحدّث إلى الفقه

الفقه ـ في معاجم اللغة العربية ـ هو الإدراك الفطن[1] العميق النافذ في أمر من الأمور؛ والذي يتعرَّف غايات الأقوال والأفعال لا مجرد ظواهرها.

وبذا يتميز عن الفهم الذي يدل على مجرد الإدراك ولو بلا تعمق كما جاء في الحديث المتفق عليه «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين»[2].

وفي دعاء النبي ﷺ لحبر الأمة وبحرها عبد الله بن عباس «اللَّهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»[3]، والقرآن نفسه يريد من علماء الأمة التفقه في الدين لا مجرد تعلم الدين كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[4].

وقد دلت الأحاديث على فضل الواعي على **الراوي**، وهذا يدخل في

---

(١) انظر القاموس المحيط للفيروز آبادي: مادة (فقه). ط٦ مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م.

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في العلم: باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، رقم (٧١)، وأخرجه مسلم رقم (١٠٣٧) في الزكاة: باب النهي عن المسألة، وفي الإمارة: باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين. . . ».

(٣) متفق عليه، انظر اللؤلؤ والمرجان ٢/ ٧٦٢ رقم (١٦١٠).

(٤) سورة التوبة الآية ١٢٢.

فقه مراتب الأعمال: أي أولوية وأهمية **علم الدراية** على **علم الرواية**، وأولوية الفهم والفقه على مجرد الاستيعاب والحفظ، لأن الحفظ مع قلة الفهم قل أن يكون معه علم كما قال الإمام ابن أبي جمرة الأندلسي(١)، وقد ذَمَّ الله عزَّ وجلَّ من صدر منه ذلك في كتابه، فشبه الذي يحمل العلم ولا يفقه مقاصده؛ ولا يفهم أسراره، ولا يعمل بمقتضاه بالحمار الذي يحمل نفائس الأسفار (أي الكتب) ولا يعي منها شيئا، قال سبحانه: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًاۢ﴾(٢).

قال الإمام القرطبي المتوفى سنة **٦٧١** هـ في تفسير هذه الآية: «ضرب مثلاً لليهود لما تركوا العمل بالتوراة ولم يؤمنوا بمحمد ﷺ، (حُمّلوا التوراة) أي كلفوا بها، عن ابن عباس، وقال الجرجاني هو من الحمالة بمعنى الكفالة؛ أي ضمنوا أحكام التوراة. (كمثل الحمار يحمل أسفارا) هي جمع سفر، وهو الكتاب الكبير، لأنه يسفر من المعنى إذا قرئ، قال ميمون بن مهران، الحمار لا يدري أسفر على ظهره أم زبل، فهكذا اليهود، وفي هذا تنبيه من الله تعالى لمن حمل الكتاب أن يتعلم معانيه، ويعلم ما فيه لئلا يلحقه في الذم ما لحق هؤلاء(٣)، ثم راح يستدل على ذم ذلك بآثار وأشعار ذكرناها في مواضع من هذا البحث.

وقال الحافظ ابن كثير المتوفى سنة **٧٧٤**هـ: «يقول تعالى ذاما اليهود الذين أعطوا التوراة وحملوها للعمل بها ثم لم يعملوا بها، مثلهم في ذلك كمثل الحمار يحمل أسفارا، أي كمثل الحمار إذا حمل كتابا لا يدري ما فيها، فهو يحملها حملا حسيا ولا يدري ما عليه، وكذلك هؤلاء في حملهم الكتاب الذي أوتوه، حفظوه لفظا ولم يتفهموه، ولا عملوا بمقتضاه؛

---

(١) بهجة النفوس شرح مختصر صحيح البخاري لابن أبي جمرة الأندلسي ١٤٩/١، تحقيق د. بكري أمين، ط١ دار العلم للملايين بيروت ١٩٩٧ م.

(٢) سورة الجمعة الآية ٥.

(٣) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي ٩٤/١٨، ط دار الفكر، بيروت، ط ١ ١٤٠٠٧هـ/١٩٨٧م.

بل أولوه وحرفوه وبدلوه، فهو أسوأ حالا من الحمير، لأن الحمار لا فهم له، وهؤلاء لهم فهوم لم يستعملوها[١].

وفي حديث الصحيحين عن أبي موسى رضي الله عنه[٢] شبه النبي ﷺ العالم الفاهم الفقيه بالمعاني بالأرض الطيبة التي نزل عليها الماء من السماء، فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، فنفع الله به الناس، كما شبه العالم الناقل الراوي الذي ليس له فهم ولا فقه بالأرض الجدباء التي أمسكت الماء، فشرب الناس منه وسقوا، وزرعوا، وانتفعوا.

فقد فرق هذا الحديث بين العلماء الوعاة، والعلماء الرواة، ودل على أن أرفع أصناف الناس درجة ومرتبة عند الله ورسوله **هم أهل الفهم والفقه، وبعدهم أهل الحفظ والنقل**، ومن هنا كان فضل الدراية على الرواية، وفضل الفقهاء على الحفاظ، ولهذا كان للفقيه في تاريخ أمتنا ـ دائماً ـ مركز الريادة والقيادة، والتوجيه والصدارة.

ومن المؤسف أن ترى أكثر المشتغلين بالحديث والرواية -اليوم- لا يتعمقون في معرفة الفقه وأصوله، والقدرة على استنباط معانيه وفوائده وأحكامه، والاطلاع على أقوال أئمته، وأسباب اختلافهم، وتنوع اجتهاداتهم، ولا يتذوقون مقاصد الشريعة ولا يفقهون أسرارها، ولا ينفذون إلى أغوارها وعللها وحِكَمِهَا، ويكتفون بظواهرها وقشورها[٣].

وهذا يفضي في كثير من الأحيان إلى آفة «الحرفية» في فهم النصوص، والجمود على ظواهر الألفاظ، وتحجير ما وسعه الله، وتعسير ما يسره.

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤/٤٠٠، ط دار الفكر، بيروت ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

(٢) أصل الحديث أخرجه البخاري في العلم: باب فضل من عَلِمَ وَعَلَّمَ رقم (٧٩)، وأخرجه مسلم رقم (٢٢٨٢).

(٣) انظر: «كيف نتعامل مع السنة النبوية»، للدكتور يوسف القرضاوي ص ٥٦، ط المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ط٢ /١٤١١ هـ- ١٩٩٠م، وتيسير الفقه للمسلم المعاصر لنفس المؤلف ص ٥٣، مكتبة وهبة، القاهرة ط ١، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

إن الإكثار من الرواية دون فقه ودراية كثيرا ما يكون مظنة زلل الأقدام، وضلال الأفهام، واضطراب الأحكام، والخروج على الناس بفتاوى واستنباطات ما أنزل الله بها من سلطان، ولا تقوم على حجة ولا دليل ولا برهان.

وهذا الأمر حذَّر منه الصحابة رضوان الله عليهم أنفسهم في وقت مبكر فقد روى حافظ المغرب ابن عبدالبر القرطبي بسنده إلى عباد بن عبدالصمد قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: «إن العلماء همتهم الوعاية، وإن السفهاء همتهم الرواية»(١).

وقال الإمام سفيان الثوري رحمه الله تعالى: «تفسير الحديث خير من سماعه»(٢). وفي تذكرة الحفاظ للذهبي قال الإمام أبو علي النيسابوري: «الفهم عندنا أجل من الحفظ»(٣).

الفهم عندنا أجل من الحفظ!! ما أبلغها من كلمة قالها هذا الإمام الجليل!.

غير أن كلام هؤلاء الأئمة الجهابذة لا ينبغي أن يجنح بذهن القارئ إلى خلاف المقصود، فيسيء الظن برواة الأحاديث وحملتها، وهم مصابيح الدجى، ونجوم الهدى، الذين حفظوا على الأمة دينها، ونقلوا إليها عقيدتها وشريعتها، أو يظن أن المراد من أقوالهم أن الحفظ ليس له أي قيمة مطلقا، وأن الذاكرة ليست مهمة، فهذا لا يقول به عاقل، وإنما المراد أن الحفظ هو مجرد خزن للمعلومات والمعارف ليستفاد منه بعد ذلك، فالحفظ ليس مقصودا لذاته، وإنما هو وسيلة لغيره، والخطأ الذي وقع فيه بعض المشتغلين بالحديث هو اهتمامهم بالحفظ أكثر من الفهم، وبالرواية أكثر من الوعاية.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر ٦٩٥/١.

(٢) المصدر السابق ١١٤٤/٢.

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ص ٧٧٦، مصورة بيروت ١٣٧٥، لطبعة حيدر آباد الدكن.

مع أن الفهم والفقه واستنباط الفوائد والمعاني والأحكام من الحديث، هو الغاية من الاشتغال بصناعة الحديث، ومن أجل سلامة هذه الغاية وسدادها كان الجرح والتعديل ودراسة الأسانيد؛ وما بني عليهما من القبول أو الرد.

فثمرة الاشتغال بالحديث هو الدراية في نصوصه، والتفقه في متونه، لا الاشتغال بالرواية المجردة فحسب، حتى يجمع العالم بين الوسيلة والغاية.

أقول هذا لأني رأيت بعض إخواننا الطلاب بل بعض الأساتذة المهتمين بعلوم الحديث، قد أكثروا من النظر في كتب الرجال، وأن فلانا من الرواة قيل فيه كذا، وعلانا قيل فيه كيت، وأكثروا من البحث عن الطرق المتعددة للحديث حتى وإن ثبتت صحته من طريق واحد، فاستغرقتهم بذلك شكليات الإسناد وقوالب الرواية وتراجم الرواة، وأصبحت شغلهم الشاغل وهمهم الهميم، حتى نسوا النظر في علوم المتن والفهم والفقه.

بل إن بعض طلاب الحديث والرواية من الأصاغر وحدثاء الأسنان عادوا هذه العلوم-ومن جهل شيئا عاداه-ونفروا منها، وأعرضوا عمن يشتغل بها من أهل العلم، وقدحوا فيها وفيهم، بذريعة أن بضاعة أصحابها في علوم الحديث مزجاة، وبدأنا نسمع من يطعن على أشرف العلوم الذي ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأي والشرع: وهو علم أصول الفقه، حتى إني سمعت من مبتدئ في قراءة «البيقونية» يقول: إن علم الأصول إنما وضع لمحاربة سنة الرسول!!

ووجدنا من هؤلاء من يزعم أنه ليس بحاجة إلى المذاهب الفقهية ولا إلى أقوال الفقهاء الأئمة، وأنه يأخذ من السنة مباشرة، وإذا ذُكر لأحدهم مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد وأمثالهم قال: هم رجال ونحن رجال، فنعوذ بالله من الخذلان.

ويلاحظ عموما أن المنهج التعليمي عند المسلمين لا يزال إلى اليوم، يهتم بالحفظ أكثر من الفهم، حتى أصبح الحفظ غاية في ذاته؛ وإن لم يفهم

طالب العلم نقيرا ولا قطميراً مما حفظه، ولذلك أمثلة في الواقع: فكم يرصد من الجوائز لحفاظ القرآن الكريم، على ما في ذلك من فضل كبير، وأجر وفير، وهو أمر يُقَدَّرُ ويشكر، ويعتَزُّ به ويفخر؛ ولكن لِم لم يرصد مثل هذه الجوائز للأذكياء والنابغين في علوم الشريعة المختلفة: كالتفسير، وشرح الحديث، والفقه وأصوله، والعقيدة، والدعوة؛ مع أن حاجة الأمة إلى هؤلاء لا يقل عن أولئك، وقد يكون نفعهم أعظم، وعملهم أجدى وأقوم(١).

ومما يعاب به التعليم المدرسي في أوطاننا الإسلامية كذلك؛ أنه يعتمد - في الغالب - منهج الحفظ والتلقين؛ على منهج الفهم والهضم والتفكير، ولهذا ينسى طلبة العلم عندنا غالبا ما تعلموه بعد أداء الامتحان، فيصبح جل ما تلقوه من العلوم والمعارف نسيا منسيا، وتصبح جهود وزارات التربية والتعليم والمدرسين هدرا مهدورا، وهباء منثورا.

وما أحسب أن الأمر سيكون على هذا الحال من سوء المآل لو أن ما تعلمه طالب العلم كان مبنيا على الفهم والفقه والبحث، فلو كان هكذا لرسخ في ذهنه، واستقر في فكره، ولما تعرض بهذه السرعة للزوال.

ولذلك، فعلى المعنيين بالحديث والأثر أن يذعنوا أن الفقه والفهم أفضل من الحفظ المجرد، وإن كان في كل فضل. وهذا هو منهج السلف الصالح أنفسهم الذين كانوا يوجهون أصحابهم وتلاميذهم إلى الدراية أكثر من الرواية.

أ - توجيه السلف الصالح أصحابهم إلى الدراية أكثر من الرواية:

كان المنهج العلمي لدى سلف هذه الأمة من القرون الخيرة توجيه طلاب العلم إلى الإكثار من الفهم والفقه والنظر، والإقلال من الحفظ المجرد للطرق والأثر. وأسوق - في هذا المبحث - من أقوالهم في هذا

---

(١) انظر في فقه الأولويات للدكتور يوسف القرضاوي ص ٦٨، مكتبة وهبة، القاهرة ط١، ١٤١٥ هـ-١٩٩٥م.

الموضوع ما يروي الغلة ويشفي العلة إن شاء الله تعالى، تبصرة للمبتدئين، وتذكرة للمنتهين.

بل قد قام لدي الدليل بعد البحث أن هذا المنهج العلمي هو المنهاج النبوي نفسه، فقد أخرج ابن عبدالبر في جامعه عن أبي هارون العبدي وشهر بن حوشب قالا: «كنا إذا أتينا أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول: مرحبا بوصية رسول الله، قال رسول الله ﷺ: «ستفتح لكم الأرض، ويأتيكم قوم، أو قال: غلمان حديثة أسنانهم، يطلبون العلم، ويتفقهون في الدين، ويتعلمون منكم، فإذا جاءوكم فعلموهم، والطفوهم، ووسعوا لهم في المجلس، **وفهموهم**.... **الحديث**». فكان أبو سعيد يقول لنا: مرحبا بوصية رسول الله أمرنا رسول الله أن نوسع لكم في المجلس، **وأن نفهمكم الحديث**[(1)].

والشاهد عندنا من هذا الحديث توصية رسول الله ﷺ بطريقة التعليم المثلى وهي: التفقه في الدين، وفهم الحديث وتفهيمه تفهيما، وفي ذلك إشارة واضحة إلى عدم الاقتصار على مجرد الحفظ والرواية.

وقد تقدم قول الصحابي الجليل أنس بن مالك رضي الله عنه: «إن العلماء همتهم الوعاية، وإن السفهاء همتهم الرواية». وهو وإن كان ضعيف الإسناد من حيث الرواية، فإن معناه صحيح في الدلالة على المراد من جهة الدراية.

وقد سلك مسلك الصحابة العلمي والتعليمي واقتفى أثرهم من جاء بعدهم من التابعين، وأتباع التابعين، وسائر الأئمة المجتهدين رضوان الله عليهم أجمعين.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ٥٧٨/١، الحديث أخرجه الترمذي في كتاب العلم: باب ما جاء في الاستيصاء بمن طلب العلم رقم (٢٦٥٠، ٢٦٥١)، وابن ماجه (٢٤٧، ٢٤٩)، وعبد الرزاق في مصنفه ٢٥٢/١١، والبغوي في: شرح السنة ٢٨٦/١، قال أبو الأشبال الزهيري: وهو حديث حسن وله عن أبي سعيد الخدري طرق، كما أن له شواهد.

فهذا إمام الكوفة وشيخ فقهائها: إبراهيم النخعي رحمه الله، روى عنه الخطيب البغدادي «أن المغيرة الضبي تأخر عن مجلس إبراهيم، فقال له إبراهيم: يا مغيرة، ما أبطأ بك؟ قال: قدم علينا شيخ-أي رجل من الرواة- فكتبنا عنه أحاديث، فقال إبراهيم: لقد كنا لا نأخذ الأحاديث إلا ممن يعلم حلالها من حرامها، وحرامها من حلالها، وإنك لتجد الشيخ يحدث بالحديث فيحرف حلاله عن حرامه، وحرامه عن حلاله وهو لا يشعر»[(١)].

وهذا شيخ مالك، أمير المؤمنين في الحديث أبو الزناد عبدالله بن ذكوان كان يقول: «وأيم الله إنا كنا نلتقط السنن من أهل الفقه والثقة، ونتعلمها شبيها بتعلمنا آي القرآن[(٢)].

وشيخه الإمام ربيعة الرأي كان هذا نهجه كذلك، فقد أسند الخطيب عن مالك أن ربيعة الرأي قال لابن شهاب الزهري: «أنت تحدث عن النبي ﷺ فتحفظ في حديثك[(٣)].

وفي «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي: أن رجلا سأل ابن عقدة عن حديث فقال له: «أقلوا من هذه الأحاديث فإنها لا تصلح إلا لمن علم تأويلها[(٤)].

وروى ابن عبدالبر بسنده إلى يحيى بن يمان قال: «يكتب أحدهم الحديث، ولا يتفهم ولا يتدبر، فإذا سئل أحدهم عن مسألة جلس كأنه مكاتب[(٥)].

ولهذا قال أبو عاصم النبيل: «الرياسة في الحديث بلا دراية ـ أي تفقه ـ رئاسة نذلة[(٦)].

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ١٦٩، ط دار الكتب العلمية، بيروت.
(٢) جامع بيان العلم وفضله ٢/٩٤٩.
(٣) الكفاية ص ١٩٦.
(٤) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ٢/١٥٨، دار ابن الجوزي الرياض تحقيق: عادل العزازي، ط١، ١٤١٧هـ.
(٥) جامع بيان العلم ٢/١٠٣١.
(٦) المحدث الفاصل ص ٢٥٣.

وروى ابن عساكر في «تاريخه»، في ترجمة إمام الجرح والتعديل أبي زرعة الرازي قال: تفكرت ليلة في رجال، فأُريت فيما يرى النائم كأن رجلا ينادي: يا أبا زرعة، فهم متن الحديث خير من التفكر في الموتى-أي رجال الإسناد الذين ماتوا[(١)].

ومثله ما رواه ابن عبدالبر بسنده إلى حمزة بن محمد بن علي الكناني قال: «خرجت حديثا واحدا عن النبي ﷺ من مائتي طريق أو نحو مائتي طريق، قال: فداخلني من ذلك من الفرح غير قليل، وأعجبت بذلك، قال: فرأيت ليلة من الليالي يحيى بن معين في المنام فقلت له: يا أبا زكريا! خرجت حديثاً واحداً عن النبي ﷺ من مائتي طريق، قال: فسكت عني ساعة ثم قال: أخشى أن يدخل هذا تحت ﴿ألهاكم التكاثر﴾[(٢)].

قلت: فكأنه شبه تكاثر أهل الحديث بالطرق والروايات؛ بعضهم على بعض بتكاثر أهل الدنيا بالدنانير والدراهم بعضهم على بعض، والله أعلم.

وقد كان أئمة الحديث وفقهاؤه يعرفون منزلة الفقه والفقهاء، فيوجهون أصحابهم ويحثونهم عليه وعلى مجالسة أئمته والأخذ عنهم.

ولذلك كان إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله ينتقي من يأخذ عنه الحديث، فكان إلى جانب انتقائه كون الرجل ثقة مقبولا، كان ينتقيه ليكون من أهل الدراية والفهم لما يرويه:

حتى روى القاضي عياض رحمه الله في «ترتيب المدارك» قال: قال ابن وهب: نظر مالك إلى العطاف بن خالد ـ وهو من مقبولي الرواية ـ فقال مالك: بلغني أنكم تأخذون من هذا! فقلت: بلى، فقال: ما كنا نأخذ إلا من الفقهاء[(٣)].

---

(١) نقله محمد عوامة في كتابه «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء» ص ٦٩، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٠٧ هـ.

(٢) جامع بيان العلم ١٠٣٥/٢.

(٣) ترتيب المدارك ١/ ١٢٤-١٢٥ بتحقيق ابن تاويت الطنجي ١٣٨٣ هـ.

ولذلك أوصى مالك ابني أخته أبا بكر وإسماعيل ابني أبي أويس بالمنهج العلمي السديد الذي ينبغي لهما أن يسلكاه في طلب العلم؛ فقال لهما: أراكما تحبان هذا الشأن -يعني رواية الحديث- قالا: نعم. قال: إن أحببتما أن تنتفعا وينفع الله بكما، فأقلا منه وتفقها[1].

وروى القاضي عياض في «ترتيب المدارك» عن ابن وهب المصري أحد أجلاء تلامذة مالك رحمه الله في المدينة، قال: لولا أن الله أنقذني بمالك والليث لضللت، فقيل له: كيف ذلك؟ قال: أكثرت من الحديث فحيرني، فكنت أعرض ذلك على مالك والليث، فيقولان لي: خذ هذا ودع هذا[2].

ومن هنا قال الإمام سفيان الثوري منبها ومتخوفا من هذه الحيرة: «تفسير الحديث خير من سماعه»[3].

وهذه الحيرة التي حصلت لابن وهب، مثلها ما رواه الخطيب أيضاً بسنده إلى أبي نعيم الفضل بن دكين- أحد مشاهير شيوخ الإمام البخاري- قال أبو نعيم: «كنت أمر على زُفَر بن الهذيل- من كبار أصحاب الإمام أبي حنيفة- وهو محتب بثوب فيقول: يا أحول تعال حتى أغربل لك أحاديثك، فأريه ما قد سمعت، فيقول هذا يؤخذ به، هذا لا يؤخذ به، وهذا ناسخ وهذا منسوخ»[4].

ولذلك قال ابن وهب: «الحديث مضلة إلا للعلماء»[5]، وبيَّن الإمام سفيان بن عيينة المراد بالعلماء فقال: «الحديث مضلة إلا للفقهاء»[6].

---

(١) المحدث الفاصل ص ٢٤٢.

(٢) ترتيب المدارك ٤٢٧/٢.

(٣) جامع بيان العلم ١١٤٤/٢.

(٤) الفقيه والمتفقه للخطيب ١٦٣/٢.

(٥) ترتيب المدارك ٩٦/١.

(٦) الجامع لابن أبي زيد القيرواني ص ١١٨، تحقيق محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ، ط١، ١٤٠٢ هـ.

ومعنى هذا أن الفتوى بالسنة والحديث ليست لأي كان، ولا لكل من هب ودب، ولا لكل من تزَبَّبَ قبل أن يتحصرم، بل لا بد أن يكون أهلا لذلك، يعرف الناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيد، والخاص والعام، والمجمل والمبين، والتعارض والترجيح، وغير ذلك من علوم الفهم والفقه.

ولذلك قال الفقيه الإمام المجتهد ابن أبي ليلى رحمه الله: «لا يتفقه الرجل في الحديث حتى يأخذ منه ويدع منه»[1].

وذكر الخطيب في آخر كتابه «الكفاية في علم الرواية» بعض مرجحات الآثار والأخبار، فقال: «ويرجح الحديث بأن يكون رواته فقهاء، لأن عناية الفقيه بما يتعلق من الأحكام أشد من عناية غيره بذلك»[2].

ولهذا فضل الأئمة الأعلام شموس الإسلام الأحاديث التي يتداولها الفقهاء على مايتداوله غيرهم، وقد عقد القاضي الرَّامَهُرْمُزي في «**المحدِّث الفاصل**» فصلاً طويلاً بعنوان: «القول في فضل من جمع بين الرواية والدراية»، ذكر أول خبر فيه عن الإمام وكيع بن الجراح أنه قال يوما لأصحابه: «الأعمش - أحب إليكم عن أبي وائل، عن عبدال - ابن مسعود -، أو: سفيان الثوري، عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله؟ فقالوا له: الأعمش عن أبي وائل: أقرب! فقال وكيع: الأعمش شيخ، وأبو وائل شيخ، وسفيان عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله: فقيه، عن فقيه، عن فقيه، عن فقيه»[3].

واحتج الخطيب البغدادي في ترجيح أحاديث الفقهاء على غيرهم بقصة وكيع المذكورة، وزاد قول وكيع عقبها «وحديث الفقهاء أحب إلي من حديث المشايخ»[4]. وقوله بلفظ آخر أوضح: «وحديث تداوله الفقهاء خير من أن يتداوله الشيوخ»[5].

---

(١) جامع بيان العلم ١٠٣٣/٢.

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب ص ٤٣٦.

(٣) المحدث الفاصل ص ٢٣٨.

(٤) الكفاية ص ٤٣٦.

(٥) نفس المصدر السابق.

ويبدو أن لفظ (الشيوخ والمشيخة) صار اصطلاحاً يطلق على غير الفقهاء من المحدثين كما هو جلي معين في كلام وكيع، فقد استعمل (الشيوخ) في مقابلة (الفقهاء)، أو الشيخ في مقابلة (الفقيه). يدل عليه كذلك نصيحة الإمام سفيان الثوري لأحد تلامذته بقوله: «خذ الحلال والحرام - يعني أحاديث الأحكام- من المشهورين في العلم؛ وما سوى ذلك فمن المشيخة»[1].

وهكذا يضع الثوري (الشيخ) في مقابلة المشهورين في العلم، ويبين أنه ليس كل من حمل الحديث يمكن أن يستفاد منه العلم بالأحكام[2].

ويدل عليه أيضاً مسلك الإمام الترمذي رحمه الله في سننه، فإنه روى حديث أم عطية في وصف غسل زينب بنت النبي ﷺ لما توفيت، وعلق عليه كلاما طويلا ثم قال: «وكذلك قال الفقهاء: وهم أعلم بمعاني الحديث»[3].

وهذا المسلك العلمي لم يكن وليد عصر الترمذي، وإنما كان عليه السلف الصالح من التابعين وأتباعهم في وقت مبكر، يدل عليه ما أخرجه الخطيب بسنده إلى عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه قال: «أدركت بالمدينة مائة أو قريبا من مائة، كلهم مأمون، ما يؤخذ عن رجل منهم حرف من الفقه، يقال: إنه ليس من أهله»[4].

ولهذا كان إمام الجرح والتعديل أبو زرعة الرازي يقول: «عليكم بالفقه، فإنه كالتفاح الجبلي يطعم من سنته»[5].

---

(١) المحدث الفاصل ص ٤٠٦.

(٢) انظر: الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد ص ١٢٦، دار الوفاء للطباعة، القاهرة، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م.

(٣) كتاب الجنائز: باب ما جاء في غسل الميت، وحديث أم عطية صحيح. انظر صحيح سنن الترمذي للألباني ٥٠٥/١، رقم: (٩٩٠).

(٤) الفقيه والمتفقه ٣٧٩/٢.

(٥) الصلة لابن بشكوال ٤٢٩/٢ رقم الترجمة: ٩٢٠، طبع مصر، سلسلة تراثنا.

ولهذا أيضاً حض الإمام ابن الجوزي أهل عصره ومن بعدهم على التفقه؛ لأن الفقه أعظم العلوم وأهمها، وهو ثمرة الاشتغال بعلوم الشريعة بأسرها، وبه نال الفقهاء الصدارة والريادة والقيادة للأمة كلها.

قال رحمه الله: «أعظم دليل على فضيلة الشيء النظر إلى ثمرته. ومن تأمل ثمرة الفقه علم أنه أفضل العلوم. فإن أرباب المذاهب فاقوا بالفقه على الخلائق أبدا، وإن كان في زمان أحدهم من هو أعلم منه بالقرآن أو بالحديث أو باللغة. واعْتَبِرْ هذا بأهل زماننا، فإنك ترى الشاب يعرف مسائل الخلاف الظاهرة فيستغني، ويعرف حكم الله تعالى في الحوادث ما لا يعرفه النِّحرير من باقي العلماء.وكم رأينا مبرزا في علم القرآن أو في الحديث أو في التفسير أو في اللغة لا يعرف مع الشيخوخة معظم أحكام الشرع، وربما جهل علم ما ينويه في صلاته، على أنه ينبغي للفقيه أن لا يكون أجنبيا عن باقي العلوم. فإنه لا يكون فقيها. بل يأخذ من كل علم بحظ ثم يتوفر على الفقه فإنه عز الدنيا والآخرة»[1].

ب ـ ذم العلماء للإكثار من الحديث دون التفهم له والتفقه فيه:

وهكذا ننتهي إلى أن العلم في أصله -وفي معناه في اللغة كذلك- هو الفهم والدراية والوعاية، وليس الإكثار من الحفظ والتوسع في الرواية فحسب.

وهذا المعنى هو المراد من قول مالك رحمه الله: «ليس العلم بكثرة الرواية، وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب»[2].

وقال الشافعي: قيل لمالك بن أنس: إن عند ابن عيينة عن الزهري

(١) صيد الخاطر لابن الجوزي ص ١٥٤، بتحقيق محمد عبد الرحمن عوض، دار الكتاب العربي، بيروت ط١، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٦م.

(٢) جامع بيان العلم ٧٥٧/١.

أشياء ليست عندكَ! فقال مالك: وأنا كل ما سمعته من الحديث أحدث به؟ أنا إذا أريد أن أضلهم[1].

ولذلك قال الإمام الأوزاعي رحمه الله تعالى: «كنا نسمع الحديث؛ فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف، فما عرفوا أخذنا به، وما أنكروا تركنا[2].

وقال القاضي الرامهرمزي ينصح أصحاب الحديث: «فتمسكوا - جبركم الله - بحديث نبيكم ﷺ، وتبينوا معانيه وتفقهوا به، وتأدبوا بآدابه، ودعوا ما تُعَيَّرُون به من تتبع الطرق وتكثير الأسانيد، وتطَلُّب شواذ الأحاديث، وما دلسه المجانين وتبلبل فيه المغفلون[3].

وبين الأئمة الأعلام أن الإقلال من الرواية هو سبيل التفهم والتفقة، وأنه قلما يكون مع كثرة الرواية فهم وفقه.

فقد روى الرامهرمزي في باب سماه (باب من كره كثرة الرواية) بسنده إلى سفيان بن حسين قال: قال لي ابن شبرمة: «أقل الرواية تفقه[4].

وأحسب أن هذا الأمر هو الذي جعل حافظ المغرب أبا عمر ابن عبدالبر القرطبي يترجم لباب من أبواب كتابه النفيس «جامع بيان العلم وفضله» بقوله: «باب ذكر من ذم الإكثار من الحديث دون التفهم له والتفقه فيه».

قال رحمه الله معقبا على أقوال أهل العلم في هذا الباب: «الذي عليه جماعة فقهاء المسلمين وعلمائهم ذم الإكثار دون تفقه ولا تدبر... لأن المُكْثِرَ لا تكاد تراه إلا غير متدبر ولا متفقه[5].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ١٠٩/٢، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض ١٤٠٣ هـ.

(٢) المحدث الفاصل ص ٣١٨.

(٣) المحدث الفاصل ص ١٦٠-١٦١.

(٤) المصدر السابق ص ٥٥٨.

(٥) جامع بيان العلم ١٠٠٨/٢-١٠١٣.

وشنع رحمه الله على أهل عصره مسلكهم المرذول في نبذهم للفهم والفقه والتدبر فقال: «أما طلب الحديث على ما يطلبه كثير من أهل عصرنا اليوم دون تفقه فيه، ولا تدبر لمعانيه، فمكروه عند جماعة أهل العلم»[1].

ثم بسط رحمه الله الكلام في انتقاد هذا المسلك غير المرضي لأهل زمانه وبلده فقال: «واعلم ـ رحمك الله ـ أن طلب العلم في زماننا هذا وفي بلدنا ـ يعني الأندلس ـ قد حاد أهله عن طريق سلفهم، وسلكوا في ذلك ما لا يعرفه أئمتهم، وابتدعوا في ذلك ما بان به جهلهم وتقصيرهم عن مراتب العلماء قبلهم، فطائفة منهم تروي الحديث وتسمعه قد رضيت بالدؤوب في جمع ما لا تفهم، وقنعت بالجهل في حمل ما لا تعلم، فجمعوا الغث والسمين والصحيح والسقيم والحق والكذب في كتاب واحد وربما في ورقة واحدة، ويدينون بالشيء وضده، ولا يعرفون ما في ذلك عليهم، وقد شغلوا أنفسهم بالاستكثار؛ عن التدبر والاعتبار، فألسنتهم تروي العلم، وقلوبهم قد خلت من الفهم، غاية أحدهم معرفة الكنية العربية والاسم الغريب والحديث المنكر، وتجده قد جهل ما لا يكاد يسع أحدا جهله من علم صلاته وحجه وصيامه وزكاته»[2].

وهذا الجهل بأبسط فرائض الإسلام وأركانه عند بعض هؤلاء الأغمار حملة الأسفار، رآه الإمام ابن الجوزي رحمه الله في زمانه رأي العين.

قال رحمه الله في «صيد الخاطر»: «وقد رأينا في مشايخنا المحدثين من كان يسأل عن مسألة في الصلاة فلا يدري ما يقول»[3].

لذلك رفض ـ رحمه الله ـ تشاغل أهل الحديث عن المهم الذي هو الفقه بكثرة الطرق والروايات، فقال: «فأنا أنهى أهل الحديث أن تشغلهم كثرة الطرق، ومن أقبح الأشياء أن تجري حادثة يسأل عنها شيخ قد كتب

---

(١) المصدر السابق ٢/١٠٢٠.

(٢) المصدر السابق ٢/١١٣٥.

(٣) صيد الخاطر، ص: ٢٧٩.

الحديث ستين سنة فلا يعرف حكم الله عزَّ وجلَّ فيها»[(١)].

وقال في موضع آخر ناصحا أصحاب الحديث: «وليحذر من عادات أصحاب الحديث، فإنهم يفنون الزمان في سماع الأجزاء التي تتكرر فيها الأحاديث، فيذهب العمر وما حصلوا فهم شيء[(٢)].

وينصح في مكان آخر بمخالطة الفقهاء ومجالستهم ليستقيم الفهم وتحصل ملكة الفقه، قال: «وكل من لم يخالط الفقهاء وجهد مع المحدثين تأذى وساء فهمه، فالحمد لله الذي أنعم علينا بالحالتين»[(٣)].

قلت: وهكذا يعلم أن الإكثار من كَتْبِ الحديث وروايته والبحث عن الطرق والتشاغل بها لا يصير بها طالب العلم فقيها، وإنما يتفقه بالدربة على استنباط معاني الحديث وفوائده وأحكامه، وإدمان النظر في كتب فقه الحديث وشروحه.

ولابن قتيبة ـ في هذا الصدد ـ كلمة مضيئة، فإنه مع نِفَاحه عن أهل الحديث لا يتردد في توجيه اللوم لهم، قال في «**تأويل مختلف الحديث**»: «على أنا لا نخلي أكثرهم من العذل ـ أي اللوم ـ في كتبنا، في تركهم الاشتغال بعلم ما قد كتبوا، والتفقه بما جمعوا، وتهافتهم على طلب الحديث من عشرة أوجه، وعشرين وجها. وقد كان في الوجه الواحد الصحيح والوجهين مقنع لمن أراد الله عزَّ وجلَّ بعلمه، حتى تنقضي أعمارهم، ولم يحلوا من ذلك إلا بأسفار أتعبت الطالب، ولم تنفع الوارث، فمن كان من هذه الطبقة، فهو عندنا مضيع لحظه، مقبل على ما كان غيره أنفع له منه»[(٤)].

وفي نفس المعنى قال ابن الجوزي في (ذكر تلبيس إبليس على

---

(١) المصدر السابق، ٣٧٩.

(٢) المصدر السابق، ٢٢٣.

(٣) المصدر السابق، ٢٢٧.

(٤) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ص ٧٦-٧٧، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

أصحاب الحديث): «من ذلك أن قوما استغرقوا أعمارهم في سماع الحديث، والرحلة فيه، وجمع الطرق الكثيرة، وطلب الأسانيد العالية، والمتون الغريبة، وهؤلاء على قسمين: قسم قصدوا حفظ الشرع بمعرفة صحيح الحديث من سقيمه، وهم مشكورون على هذا القصد إلا أن إبليس يلبس عليهم بأن يشغلهم بهذا عما هو فرض عين؛ من معرفة ما يجب عليهم، والاجتهاد في أداء اللازم، والتفقه في الحديث... فترى المحدث يكتب ويسمع خمسين سنة، ويجمع الكتب ولا يدري ما فيها، ولو وقعت له حادثة في صلاته لافتقر إلى بعض أحداث المتفقهة الذين يترددون إليه لسماع الحديث منه، وبهؤلاء تمكن الطاعنون على المحدثين فقالوا: زوامل أسفار لا يدرون ما معهم»[1].

وانتقد الخطيب البغدادي مسلك هذه الطائفة من أهل الحديث كذلك فقال: «وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها، في كتب الأحاديث والمثابرة على جمعها، من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين، وينظروا كالسلف الماضين في حال الراوي والمروي، وتمييز سبيل المرذول والمرضي، واستنباط ما في السنن من الأحكام، وإثارة المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام، بل قنعوا من الحديث باسمه، واقتصروا على كَتْبِهِ في الصحف ورسمه، فهم أغمار، وحملة أسفار»[2].

إن كلام هؤلاء الأئمة الذي يوزن بالذهب، ينبغي أن يعضَّ عليه بالنواجذ، وأن يوضع نصب الأعين في الدراسات الإسلامية والشرعية المعاصرة، لكي لا ينحرف المسار العلمي في وجهة واحدة بغير دليل هاد.

وإنا لنربأ بأساتذة الحديث وطلابه أن يصبحوا مثل هؤلاء الأغمار، حملة الأسفار، وزوامل الأخبار، الذين ذكرهم الخطيب البغدادي، وابن عبدالبر وابن الجوزي وغيرهم.

---

(١) تلبيس إبليس لابن الجوزي، ص ١١٤-١١٥، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) الكفاية في علم الرواية، ص: ٣.

وحتى يتبين سبيلهم فيجتنب، لابد من ذكر نماذج منهم في عنوان مفرد.

جـ - نماذج من المحدثين غير الفقهاء:

تقدم ذكر أهمية الفقه للمحدث حتى إذا سئل -ولابد أن يسأل- لم يخبط خبط عشواء، ولم يته في بيداء، ولكي لا يصير ضحكة للضاحكين، ولعبة للاعبين، وإليك طائفة من أخبار هذه الطبقة «ممن لا يعرفون إلا الحديث، ولا ينتحلون سواه، وهم عيون رجاله، ليس فيهم أحد يذكر بالدراية، ولا يحسنون غير الرواية(١)».

روى حافظ المغرب ابن عبدالبر بإسناده إلى ابن شَوْذَب عن مطر الوراق «أنه سأله رجل عن حديث فحدَّثه، فسأله عن تفسيره، فقال: لا أدري، إنما أنا زاملة(٢)، فقال له الرجل: جزاك الله من زاملة خيرا، فإن عليك من كل حلو وحامض»(٣).

وفي «المحدث الفاصل» قصة طريفة يجدر بنا أن نستشهد بها هنا: روى الرامهرمزي: أن امرأة وقفت على مجلس فيه يحيى بن معين وأبو خيثمة وخلف بن سالم في جماعة يتذاكرون الحديث، فسمعتهم يقولون: قال ﷺ، وسمعت رسول ﷺ، ورواه فلان، وما حدَّث به غير فلان، فسألَتهمُ المرأة عن الحائض تغسل الموتى، وكانت غاسلة، فلم يجبها أحد منهم، وجعل بعضهم ينظر إلى بعض، فأقبل أبو ثور(٤)، فقيل لها عليك بالمقبل، فالتفتت إليه، وقد دنا منها، فسألته، فقال: نعم تغسل الميت،

---

(١) المحدث الفاصل، ص: ١٦٠.

(٢) الزاملة: البعير الذي يحمل عليه الطعام والمتاع، والزمل هو الحمل، ويريد به أنه يَحْمِلُ الحِمَل من العلم.

(٣) جامع بيان العلم ١٠٢٠/٢.

(٤) أبو ثور: هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي الفقيه، صاحب الشافعي، كان أحد أئمة الدنيا فقها وعلما وورعا وفضلا، كان ثقة، توفي ببغداد سنة ٢٤٠هـ انظر تذكرة الحفاظ ٨٧/٢ وميزان الاعتدال ١٥/١ وتقريب التهذيب ٥/١.

لحديث عثمان بن الأحنف عن القاسم عن عائشة، أن النبي ﷺ قال لها: «أما إن حيضتك ليست في يدك»[1].

ولقولها «كنت أفرق رأس رسول الله ﷺ بالماء وأنا حائض»[2].

قال أبو ثور: فإذا فَرَقَتْ رأس الحي بالماء فالميت أولى به، فقالوا: نعم. رواه فلان، ونعرفه من طريق كذا، وخاضوا في الطرق والروايات، فقالت المرأة: فأين كنتم إلى الآن[3]. قلت: ويحيى بن معين وهؤلاء الأفاضل، هم مَنْ هم علما ودينا وفضلا، وهم أعلم بالحديث من أبي ثور، ولكنْ شغلهم جمع الحديث وطرقه، ولم يتشاغلوا بالفهم والفقه، فكان ما كان!! ولكن يكفيهم شرفا وفخرا أن خدموا السنة ونخلوها، ونقلوها للأمة صافية كما سمعوها، فجزاهم الله خير ما يجزي به عباده الصادقين، والعلماء المخلصين.وروى ابن عبدالبر بسنده إلى أبي يوسف (القاضي) قال: «سألني الأعمش عن مسألة، وأنا وهو لا غير، فأجبته، فقال لي: من أين قلت هذا يا يعقوب؟ فقلت: بالحديث الذي حدَّثْتَنِي أنت، ثم حدثته، فقال لي: يا يعقوب! إني لأحفظ هذا الحديث من قبل أن يجتمع أبواك، ما عرفت تأويله إلا الآن»[4].

ولذلك كان الأعمش يفْصِل بين الحديث والفقه، وبين مهمة المحدث ومهمة الفقيه، فعلى المحدث -عنده- أن يجمع المادة: من رواية للحديث وجمع لطرقه، وعلى الفقيه أن يستعملها في مواضعها، ويبين خصائصها وصلاحياتها، ولهذا كان يقول للفقهاء: (أنتم الأطباء ونحن الصيادلة).

فقد روى ابن عبدالبر بسنده إلى عبيد الله بن عمرو قال: «كنت في مجلس الأعمش، فجاءه رجل فسأله عن مسألة فلم يجبه فيها، ونظر فإذا أبو

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحيض: باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله، انظر مسلم بشرح النووي ٢٠٩/٣.

(٢) متفق عليه، انظر اللؤلؤ والمرجان ٩٠/١ رقم: (١٧٢-١٧٣).

(٣) المحدث الفاصل ص٢٤٩-٢٥٠.

(٤) جامع بيان العلم ١٠٢٩/٢.

حنيفة فقال: يا نعمان! قل فيها: قال: القول فيها كذا، قال: من أين! قال: من حديث كذا أنت حدثتناه، قال: فقال الأعمش: نحن الصيادلة وأنتم الأطباء»(١).

قال ابن الجوزي: «وقد كان ابن صاعد كبير القدر في المحدِّثين، لكنه لما قلَّتْ مخالطته للفقهاء كان لا يفهم جواب فتوى». ثم روى بسنده إلى أبي بكر الأبهري الفقيه قال: «كنت عند يحيى بن محمد بن صاعد فجاءته امرأة فقالت: أيها الشيخ ما تقول في بئر سقطت فيها دجاجة فماتت، فهل الماء طاهر أو نجس، فقال يحيى: ويحك، كيف سقطت الدجاجة إلى البئر، قالت: لم تكن البئر مغطاة، فقال يحيى: ألا غطيتيها حتى لا يقع فيها شيء، قال الأبهري: فقلت يا هذه، إن كان الماء تغير فهو نجس وإلا فهو طاهر»(٢).

والأخطر من هذا كله، أن يسأل بعض هؤلاء المشتغلين بالحديث فحسب ـ ولابد أن يسأل ـ فيقتحم الفتوى مع جهله بالفقه حتى لا يُرى بعَيْنِ النقيصة، فيقع في أخطاء شنيعة، ويفتي بفتاوى سخيفة.قال ابن الجوزي في «تلبيس إبليس»: «وقد كان فيهم من يُقْدِمُ على الفتوى بالخطأ لئلا يرى بعين الجهل، فكان فيهم من يصير بما يفتي ضحكة، فَسُئِلَ بعضهم عن مسألة من الفرائض - يعني المواريث- فكتب في الفتوى: تقسم على فرائض الله سبحانه وتعالى(٣).

وروى بسنده إلى إبراهيم الحربي قال: «بلغني أن امرأة جاءت إلى علي بن داود وهو يحدِّث، بين يديه ألف نفس، فقالت له: حلفت بصدقة إزاري، فقال لها: بكم اشتريته، قالت: باثنين وعشرين درهما، قال: اذهبي فصومي اثنين وعشرين يوما، فلما مرت، جعل يقول: آه، آه غلطنا والله، أمرناها بكفارة الظهار(٤).

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) تلبيس إبليس، ص: ١١٥.

(٣) المصدر السابق، ص: ١١٦.

(٤) نفس المصدر السابق.

ثم قال ابن الجوزي رحمه الله معلقا على هاتين القصتين الدالتين: «قلت: فانظروا إلى هاتين الفضيحتين: فضيحة الجهل، وفضيحة الإقدام على الفتوى بمثل هذا التخليط[1]».

وفي مثل هؤلاء الأغمار، رواة الأخبار، وحملة الأسفار، أنشد الشعراء قديما في تصوير حالهم تصويرا دالا معبرا.

مثل قول الشاعر:

زوامل للأسفار لا علم عندهم ... بجيدها إلاَّ كعلم الأباعر
لعمرك لا يدري البعير إذا غدا ... بأحماله أرواح ما في الغرائر

وقال عمار الكلبي:

إن الرواة على جهل بما حملوا ... مثل الجمال عليها يُحْمَل الودع[2]
لا الوداع ينفعه حمل الجمال له ... ولا الجمال بحمل الودع تنتفع

وقال القاضي الأندلسي الظاهري منذر بن سعيد البلوطي المتوفى سنة ٣٥٥هـ رحمه الله تعالى:

انعق بما شئت تجد أنصارا ... ورم أسفاراً تجد حمارا
يحمل ما وضعت من أسفاراً له وما درى ... إن كان فيها صوابا أو خطا
إن سئلوا قالوا: كذا روينا ... ما إن كذبنا ولا اعتدينا
أوْجَهُهُم من قال: ذي رواية ... ليس بمعناها له دراية[3]

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) قال الفيروز آبادي: الودعة أو الودعات: خَرَز بيض تُخْرَج من البحر بيضاء، شقها كشق النواة، تعلق لدفع العين، القاموس المحيط مادة (ودع)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

(٣) أورد هذه الأشعار المعبرة عن المراد حافظ المغرب ابن عبدالبر القرطبي رحمه الله في جامع بيان العلم ٢/١٠٣٢.

ولبعضهم:

إن الذي يروي ولكنه يجهل ما يروي وما يكتب
كصخرة تنبع أمواهها تسقي الأرض وهي لا تشرب

وقال بعض الظرفاء في الواحد من هذه الطائفة:

إنه قليل المعرفة والمخبرة، يمشي ومعه أوراق ومحبرة، معه أجزاء يدور بها على شيخ وعجوز، لا يعرف ما يجوز مما لا يجوز:

ومحدث قد صار غاية عمله أجزاء يرويها عن الدمياطي
وفلانة نروي حديثاً عالياً وفلان يروي ذاك عن أسباط
والفرق بين غريبهم وعزيزهم وأفصح عن الخياط والحناط
وأبو فلان ما اسمه ومن الذي بين الأنام ملقب بسناط
وعلوم دين الله نادت جهرة هذا زمان فيه طي بساطي(١)

قلت: بعد هذا البيان، في ضوء ما ذكر من قواعد جامعة، وأدلة قاطعة، وأمثلة ناصعة، يتبين لمن رزق العلم والفهم، مدى الخطأ الجسيم، والخطر العظيم؛ الذي يقع فيه بعض المشتغلين بالحديث اليوم من الأساتذة والطلاب ـ في مسلكهم العلمي ـ بصرف هممهم إلى علم المصطلح والإسناد الذي هو الباب، وإهمال فقه المتون الذي هو اللباب، على أنه في مقابل ذلك، ليس للفقيه أن ينبذ علم الحديث، بل ينبغي أن يكون سعيه فيه وإليه حثيثا، وإلا ظهر القصور في فقهه وكلامه، ونشأ عنده من الغلط والخلل ما يُزري بعلمه ومقامه، وهو ما سنتناوله بالدرس والبسط في المبحث الثاني من هذا الباب بعون الله تعالى وتوفيقه.

---

(١) تدريب الراوي، ١/٤٧.

حاجة الفقيه إلى الحديث

تحدثنا في المبحث الأول عن حاجة المحدث الراوي إلى علوم الفهم، لاسيما علمي الفقه وأصوله، وقررنا أن الفهم آكد من مجرد الحفظ، وفي مقابل ذلك، سنذكر الآن في المبحث الثاني حاجة الفقيه إلى علوم الحديث والرواية. إن حاجة المشتغل بالفقه إلى السنة وعلومها تأتي ضرورته من ثلاثة أمور:

أولاً: لأن السنة مستقلة بتشريع الأحكام.

ثانياً: لأن جل أحكام الفقه ثابتة بالسنة.

ثالثاً: لأن علم الحديث حجة على سائر العلوم.

• أولاً: السنة مستقلة بتشريع الأحكام:

اهتمام الفقيه بالحديث وعلومه ومتونه ضرورة يستوجبها استقلال السنة بتشريع الأحكام، ودليله قوله ﷺ: «**لا أُلْفِيَنَّ أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري، مما أمرت به، أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه**»[1].

(١) والحديث صحيح، أخرجه أبو داود في كتاب السنة: باب في لزوم السنة رقم ٤٦٠٥ والترمذي في كتاب العلم: باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ رقم ٢٦٦٣ وابن ماجه في المقدمة رقم ١٣ كلهم عن أبي رافع. انظر صحيح سنن أبي داود ١١٨/٣وصحيح سنن الترمذي ٦٣/٣ وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصحيح سنن ابن ماجه ٧/١، كلها للمحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

وقوله ﷺ ـ كما في سنن أبي داود عن المقدام بن معدي كرب ـ: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته، يقول: عليكم بهذا القرآن! فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه! وما وجدتم فيه من حرام فحرموه! ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السَّبع، ولا لقطة معاهد، إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يَقروه، فإن لم يَقروه، فله أن يُعْقِبَهم بمثل قراه»[(١)].

قال الإمام البغوي في شرحه للحديث الأول: «وفي الحديث دليل على أنه لا حاجة بالحديث إلى أن يُعْرض على الكتاب، وأنه مهما ثبت عن رسول الله ﷺ كان حجة بنفسه»[(٢)].

وهذا الذي ذهب إليه البغوي هو الحق الذي عليه الجمهور، وقد خالف في ذلك الإمام الشاطبي في «الموافقات[(٣)] ، إلا أن الإمام الشوكاني في «إرشاد الفحول» حكى الاتفاق على ذلك فقال: «اعلم: أنه قد اتفق من يُعْتَدّ به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال، وتحريم الحرام، وقد ثبت عنه ﷺ، أنه قال: «ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه[(٤)] ... وأما ما يروى من طريق ثوبان[(٥)]، في الأمر بعرض الأحاديث على القرآن: فقال يحيى بن معين: إنه موضوع وضعته الزنادقة، وقال الشافعي: ما رواه أحد عمن يثبت حديثه في

---

(١) حديث صحيح، أخرجه أبو داود في كتاب السنة: باب في لزوم السنة رقم ٤٦٠٤، انظر صحيح سنن أبي داود للألباني ١١٧/٣.

(٢) شرح السنة للإمام البغوي ٢٠٠/١-٢٠١ بتحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي بيروت-دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

(٣) انظر الموافقات ج٤/ص٣١٤ وما بعدها، بتحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) ثوبان بن بُجْدُد، وقيل ثوبان بن جحدر أبو عبد الله، مولى رسول الله ﷺ، اشتراه رسول الله فأعتقه، توفي رضي الله عنه بحمص سنة ٥٤هـ. انظر في ترجمته أسد الغابة ٢٩٦/١ والإصابة ٢١٢/١ والاستيعاب ٢١٨/١.

شيء صغير ولا كبير. وقال ابن عبدالبر في كتاب «جامع العلم[1]: قال عبدالرحمن بن مهدي[2]: الزنادقة والخوارج وضعوا حديث: «ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله، فأنا قلته، وإن خالف فلم أقله[3]».

وقد عارض حديث العرض قوم؛ فقالوا: عرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله، فخالفه؛ لأنّا وجدنا في كتاب الله:

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[4]، ووجدنا فيه: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[5]، ووجدنا فيه: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[6].

قال الأوزاعي: الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب.

قال ابن عبدالبر: إنها تقضي عليه، وتبين المراد منه.

وقال يحيى بن أبي كثير[7]: «السنة قاضية على الكتاب».

ثم يصل الإمام الشوكاني إلى نتيجة بحثه في هذا، فيقول: «والحاصل: أن ثبوت حجية السنة المطهرة؛ واستقلالها بتشريع الأحكام،

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ١١٩١/٢.

(٢) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان الأزدي مولاهم أبو سعيد البصري اللؤلؤي، الحافظ الإمام العلم، روى عن الثوري ومالك وخلق، وعنه ابن المبارك، وأحمد، وابن معين توفي بالبصرة سنة ١٩٨هـ انظر تهذيب التهذيب ٢٨٢/٢ وتقريب التهذيب ٥٠٠/١ رقم ١١٢٩، وميزان الاعتدال ٥٩٢/٢.

(٣) ضعيف جداً بل موضوع، انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني ٥٩٠/٣ رقم ١٤٠٠، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(٤) الحشر: ٧.

(٥) آل عمران: ٣١.

(٦) النساء: ٨٠.

(٧) يحيى بن صالح الطائي اليمامي، أبو نصر بن أبي كثير: عالم أهل اليمامة في عصره، أخذ من أعيان التابعين وكان من ثقات أهل الحديث، رجحه بعضهم على الزهري وتوف سنة ١٢٩، انظر طبقات ابن سعد ٤٠٤/٥.

ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لاحَظَّ له في دين الإسلام»[1].

ويحذر الإمام ابن القيم من القول بعدم استقلال السنة بالتشريع؛ لأن معنى ذلك إبطال السنن بالمرة.

قال رحمه الله: «فلو ساغ لنا رد كل سنة زائدة كانت على نص القرآن، لبطلت سنن رسول الله ﷺ كلها إلا سنة دل عليها القرآن، وهذا هو الذي أخبر النبي ﷺ بأنه سيقع؛ ولابد من وقوع خبره»[2].

• ثانياً: جُلُّ أحكام الفقه ثابتة بالسنة:

إن جهل الفقيه بالسنة النبوية وعلومها عيب كبير، وقصور خطير، ذلك لأن جل الأحكام التي يدور عليها الفقه في شتى المذاهب المعتبرة قد ثبتت بالسنة، ومن طالع كتب الفقه تبين له ذلك بكل جلاء، ولو حذفنا السنن، وما تفرع عليها واستنبط منها من تراثنا الفقهي، ما بقي عندنا فقه يذكر[3].

فمعرفة الفقه على الوجه الصحيح لا يمكن أن يتم إلا بعد الاطلاع الواسع على الأحاديث النبوية، وجرد أمهات كتب أحاديث الأحكام الدالة على الحلال والحرام.

وللإمامين النووي والشوكاني رحمهما الله تعالى كلمتان مضيئتان في هذا الصدد، يقول الإمام النووي: «إن شرعنا مبني على الكتاب العزيز والسنن المرويات، وعلى السنن مدار أكثر الأحكام الفقهيات، فإن أكثر الآيات الفروعيات مجملات، وبيانها في السنن المحكمات، وقد اتفق العلماء على أن من شرط المجتهد من القاضي والمفتي أن يكون عالما

---

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للإمام الشوكاني ١/١٢٠-١٢١-١٢٢، مطبعة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة-الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ٢/٢٩٠، بتحقيق محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

(٣) انظر: المدخل لدراسة السنة النبوية للدكتور يوسف القرضاوي، ص: ٤٤.

بالأحاديث الحكميات، فثبت بما ذكرناه أن الاشتغال بالحديث من أجل العلوم الراجحات، وأفضل أنواع الخير وآكد القربات[1] ، ويقول الإمام الشوكاني في «أدب الطلب»: «إن المتصدر للتصنيف في كتب الفقه، وإن بلغ في إتقانه وإتقان علم الأصول وسائر الفنون الآلية إلى حد يتقاصر عنه الوصف، إذا لم يتقن علم السنة ويعرف صحيحه من سقيمه، ويعول على أهله في إصداره وإيراده، كانت مصنفاته مبنية على غير أساس؛ لأن علم الفقه هو مأخوذ من علم السنة إلا القليل منه، وهو ما قد صرح بحكمه القرآن الكريم، فما يصنع ذو الفنون بفنونه إذا لم يكن عالما بعلم الحديث متقنا له معولا على المصنفات المدونة فيه»[2].

ولهذا السبب اعتبر علماء الأمة الفقيه الذي لا علم له بالحديث في عداد العوام، لأنه لا يستطيع رد الفروع الفقهية إلى أصولها، ومعلوم أن الفروع إنما هي أمثلة؛ وحقيقة الشرع أصوله، والمقتصر على التقليد ونقل الفروع إنما هو مقلد ناقل لفقه غيره دون دليل ولا تعليل، ولا تمييز بين الغث والسمين، ولا الصحيح من السقيم.

وللأسف البالغ، فإنك تجد - اليوم - أن الغالب على المشتغلين بالفقه وأصوله أنهم لا يتقنون فنون الحديث، ولا يتعمقون في معرفة علومه، ولاسيما علم الجرح والتعديل، وما يترتب عليه من توثيق الرواة أو تضعيفهم، بل يجهل بعضهم كتب علم الحديث ومصادره الموثقة، ومظانه الأصلية، ولهذا تروج عندهم الأحاديث الواهية وما لا أصل له ويثبتونها في كتبهم، ويحتجون بها لما يقررون من أحكام في الحلال والحرام، والإيجاب والاستحباب[3]، أو يستبقون الأحاديث الصحيحة الصريحة التي لا معارض

(١) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام النووي ١ /٤، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) أدب الطلب ومنتهى الأرب للإمام الشوكاني ص ١٣١-١٣٢ بتحقيق عبد الله يحيى السريعي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(٣) انظر: الدكتور يوسف القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة النبوية؟ ص ٥٥، وتيسير الفقه للمسلم المعاصر، ص: ٥٢.

لها بالرأي، فأصبحوا من الذين قال فيهم الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أصبح أهل الرأي أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يعوها، وتفلتت منهم أن يرووها، فاستبقوها بالرأي»[(١)].

لذلك كله، كانت حاجة الفقيه ماسة إلى الحديث وعلومه، لكي لا يظهر الغلط والخلل في كلامه، أو تنفق عنده أحاديث سقيمة أو معلولة، مما يُذكر في كتب الفقه ولا يعرف له أصل ولا سند، فيبني عليها أحكاما ما أنزل الله بها من سلطان، ولا حجة عليها ولا برهان.

وأفضل من وجدته أوضح ذلك الحافظ ابن الصلاح الشهرزوري، قال رحمه الله في خطبة كتابه **«علوم الحديث»**: «إن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة، يحبه ذكور الرجال وفحولهم، ويعنى به محققو العلماء وكملتهم، ولا يكرهه من الناس إلا رذالتهم وسفلتهم، وهو من أكثر العلوم تولجا في فنونها، لاسيما الفقه الذي هو إنسان عيونها، ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء»[(٢)].

• ثالثاً - علم الحديث حجة على سائر العلوم:

وإذا كان مدار الفقه على السنن، فإن علم الحديث حجة على سائر العلوم، منه تستمد، وإليه تستند، وعليه تعتمد.

قال العلامة ابن الوزير اليماني: «وهو العلم الذي تفجرت منه بحار العلوم الفقهية والأحكام الشرعية، وتزينت بجواهره التفاسير القرآنية، والشواهد النحوية، والدقائق الوعظية، وهو العلم الذي يميز الله به الخبيث من الطيب، ولا يرغم إلا المبتدع المترتب.

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ١٠٤١/٢، وهو صحيح بمجموع طرقه عن عمر رضي الله عنه.

(٢) مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح، ص: ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

وهو العلم الذي يرجع إليه الأصولي وإن برز في علمه، والفقيه وإن برز في ذكائه وفهمه، والنحوي وإن برز في تجويد لفظه، واللغوي وإن اتسع حفظه، والواعظ المبصر، والصوفي المفسر، كلهم إليه راجعون، ولرياضه منتجعون(١).

وبسبب إعراض بعض ذوي الفنون الأخرى عن هذا العلم، كثر الغلط، وظهر الخلل في كثير من المصنفات، فلم يسلم تراثنا الفقهي والأصولي والتفسيري والكلامي من رواج الأحاديث الضعيفة والمنكرة فيه، بل كثيرا ما تدخل عليه الأحاديث الموضوعة والتي لا أصل لها، لقلة بضاعة بعض أهله في علم الحديث، وتمييز صحيحه من سقيمه، وغثه من سمينه. ومن أراد الوقوف على حقيقة هذا، فلينظر في مؤلفات جماعة هم في الفقه بأعلى مرتبة، مع التبصر في فنون كثيرة كالجويني إمام الحرمين المتوفى سنة ٤٧٨هـ والغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ، فإنهم يوردون الموضوعات فضلا عن الضعاف ولا يعرفون ذلك ولا يفطنون به، ولا يفرقون بينه وبين غيره، وسبب ذلك عدم اشتغالهم بفن الحديث كما ينبغي، وأمثالهم وأشباهم من أهل طبقتهم ومن بعدهم كثير.

وكتب التفسير لم تسلم من ذلك أيضاً، فإن أئمة التفسير الذين لم يكن لهم كثير اشتغال بعلم السنة كالزمخشري المعتزلي المتوفى سنة ٥٣٨هـ والفخر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ وغالب من جاء بعدهم، يوردون في تفاسيرهم الموضوعات والإسرائيليات الباطلة.

وهكذا كتب أصول الفقه، ولهذا كان المشتغلون بها في زماننا بمفردها دون التحقق بعلم الحديث، ودون تمييز شيء منه، ينقلون منها الطامات والموضوعات ويبنون عليها القناطر(٢).

ولذلك وجب الرجوع في هذا الفن إلى أهله المشتغلين به، كما يُرْجَعُ

(١) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ٥/١.

(٢) انظر: أدب الطلب للشوكاني، ص ١٢٦-١٢٧.

إلى أهل سائر العلوم والفنون عند الاحتياج إلى مسألة من مسائله.

وإن الناظر في كتب الفقه ليجد فيها مجموعة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي تروج بين الفقهاء مثل: «ليس في الخضروات صدقة»[١]. وحديث «ليس في المال حق سوى الزكاة»[٢]. وهو ضعيف جداً لا يعرف كما قال النووي في «المجموع»[٣] وفي كتاب «الدراية في تخريج أحاديث الهداية»[٤]. للحافظ ابن حجر أحاديث كثيرة لم يعرف لها الحافظ سندا؛ في كتاب «الذبائح» فقط، ومن ذلك:

حديث: **«سنوا بهم (أي المجوس) سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم، ولا آكلي ذبائحهم»**[٥]، وحديث: **«ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر»**[٦]، وحديث ابن مسعود: **«جردوا التسمية»**[٧]،

---

(١) أخرجه البزار في مسنده رقم ٨٤٥، وقال هذا الحديث رواه الجماعة عن موسى بن طلحة مرسلا والطبراني في الأوسط رقم ٦٠٨٣ وقال: لم يصل هذا الحديث عن موسى بن طلحة عن أبيه إلا عطاء بن السائب، ولا رواه موصولا عن عطاء إلا الحارث بن نبهان، وتفرد به أبو كامل الجحذري، والصحيح ورد بلفظ «ليس في الخضروات زكاة» انظر صحيح الترمذي للألباني ص ٣٥٠ رقم ٦٣٨.

(٢) رواه ابن ماجه في سننه في كتاب الزكاة رقم ١٧٩٤، وهو ضعيف، انظر ضعيف الجامع الصغير ص ٧٠٨ رقم ٤٩٠٩.

(٣) قال: «وأما حديث «ليس في المال حق سوى الزكاة» فضعيف جداً لا يعرف»، المجموع شرح المهذب للنووي، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

(٤) انظر الجزء الثاني ص ٢٠٥-٢٠٦ تعليق هاشم اليماني.

(٥) رواه مالك في الموطأ، كتاب الزكاة، باب جزية أهل الكتاب والمجوس رقم ٦٢٤، وعبد الرزاق في مصنفه رقم ١٩٠٤٢، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الجزية، باب المجوس أهل الكتاب والجزية تؤخذ منهم رقم ١٧١١٠، وذكره الألباني في غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام ص ٤٥ رقم ٤٣ وقال: «وما ورد من تتمة لهذا الحديث «غير ناكحي نسائهم ولا آكلي ذبائحهم» فلم يصح عند المحدثين» فالحديث ضعيف.

(٦) قال الحافظ ابن حجر في الدراية ٢/٢٠٦: مرسل.

(٧) انظر الدراية ٢/٢٠٦ وقال الحافظ: لم أجده

وحديث «**الذكاة في الحلق واللبة**»[1]، وحديث «**افر الأوداج بما شئت**»[2]، وقد وقفت على أحاديث من جنسها في كتب الفقه منها: حديث «**ليس على مقهور يمين**»[3]، و«**ليس في الإبل العوامل صدقة**»[4]، و«**ليس في الحلي زكاة**»[5]. وحديث: «**ليس على من استفاد ما لا زكاة حتى يحول عليه الحول**»[6].

وأغرب من ذلك **كتب أصول الفقه** وما تخللها من الأحاديث الواهية والموضوعة والتي لا أصل لها مثل حديث «**أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**»[7]، وهو موضوع، و«**ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن**» يرفعونه وهو من كلام ابن مسعود[8]، و«**اختلاف أمتي رحمة**» وهو موضوع كما ذكر الألباني في الضعيفة[9] وغيرها مما يجده من يمعن النظر في كتب الأصول المشهورة بين المشتغلين بالدراسات الإسلامية وعلوم الشريعة.

---

(١) الدراية ٢/٢٠٧ قال الحافظ: إسناده واه وعن عمر مثله موقوفا وعن ابن عباس كذلك، وانظر ضعيف سنن أبي داود رقم ٤٩٠.

(٢) الدراية ٢/٢٠٧، وانظر: كيف نتعامل مع السنة النبوية للدكتور يوسف القرضاوي ص: ٥٧-٥٨..

(٣) موضوع، أخرجه الدارقطني في سننه رقم ٣٨١٢، وذكره الألباني في الضعيفة ٣٦٨/٩ رقم ٤٣٨٠.

(٤) ضعيف جدا، أخرجه الدارقطني في سننه رقم ١٦٩٧ والبيهقي في السنن الكبرى رقم ٦٩٦٥ وانظر الضعيفة ٣٦٨/٩ رقم ٤٣٨١.

(٥) ضعيف، رواه الدارقطني في سننه عن طريق أبي حمزة رقم ١٧١٣، وقال: أبو حمزة هذا: ميمون، ضعيف الحديث.

(٦) ضعيف، رواه الطبراني في الكبير رقم ٢٠٠١٦، وذكره الألباني في إرواء الغليل رقم ٧٨٧.

(٧) أخرجه ابن عبد البر في كتابه جامع بيان العلم ٩٢٥/٢ رقم ١٦٧٠ عن جابر وضعف إسناده وقال: هذا إسناد لا تقوم به حجة؛ لأن الحارث بن غصين مجهول.

(٨) ذكره الألباني في الضعيفة ١٧/٢ رقم ٥٥٣ وقال: لا أصل له مرفوعا إنما ورد موقوفا على ابن مسعود.

(٩) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني، رقم: ٥٧.

سد الفجوة بين المشتغلين بالفقه والمشتغلين بالسنة

من الفجوات العلمية التي ينبغي أن تسد - في الدراسات الإسلامية والشرعية المعاصرة - الفجوة بين المشتغلين بالفقه وأصوله ومقاصد الشريعة، وبين المشتغلين بالحديث وعلوم السنة، ولتحقيق ذلك، لابد من إعادة مراجعة مناهجنا لفهم السنة، وطرائقنا في استنباط الفوائد والمعاني والأحكام، فالواجب على الفقهاء أن يتعمقوا في الحديث وعلومه، كما على المحدثين أن يتقنوا علم الفقه وأصوله.

وهذا التنبيه والتذكير الذي أضعه بين يدي الباحثين والدارسين المعاصرين؛ خطوة في هذا الطريق لكي يتجدد للفقه الإسلامي المرتبط بالينابيع ذكرا.

فالواجب علينا في عصرنا الوصل بين الحديث والفقه، وبين الحفظ والفهم، وبين الرواية والدراية، في مناهجنا، وبرامجنا، لنزيح هذا الفصام النَّكِدَ بين أهل الفقه وأهل الحديث.

وهذا الفصل المبتدع بين العلمين شكا منه علماء الأمة وفقهاء السنة من قديم، حتى قالوا: كان سفيان الثوري وابن عيينة، وعبد الله بن سنان يقولون: «لو كان أحدنا قاضيا لضربنا بالجريد فقيها لا يتعلم الحديث، ومحدثا لا يتعلم الفقه»[1].

(١) نقله الكتاني في مقدمة (نظم المتناثر من الحديث المتواتر) ص: ٣، طبعة دار الكتب العلمية بيروت.

ومن المؤكد أن دراسة أسلافنا كانت تسير في اتجاه الوصل بين الحديث والفقه، وهذه جملة من أقوالهم في هذا الباب:

روى الرامهرمزي بسنده إلى محمد بن إسماعيل البخاري قال: سمعت علي بن المديني بقول: «التفقه في معاني الأحاديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم»(١). فلنرغب الرواة في التفقه، والمتفقهة في الحديث، لأن الحديث أساس، والفقه بناء كما **يقول الإمام الخطابي** المتوفى ٣٨١هـ في مقدمة كتابه المستطاب **«معالم السنن»** وهذا بسط كلامه قال رحمه الله: «رأيت أهل العلم في زماننا قد حصلوا حزبين وانقسموا إلى فرقتين: أصحاب حديث وأثر، وأهل فقه ونظر، كل واحدة منهما لا تتميز عن أختها في الحاجة ولا تستغني عنها في درك ما تنحوه من البغية والإرادة، **لأن الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالفرع، وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهار، وكل أساس خلا عن بناء وعمارة فهو قفر وخراب**»(٢).

وحلية طالب العلم المشتغل بعلوم الشرع أن يأخذ بكلا الأمرين، الحديث والفقه، فلا يطغى أحدهما على الآخر في مسلكه العلمي؛ لأن هذا الفصام المبتدع بين العلمين ما يزال يحدث فينا صراعات، وعصبيات وشروخا، نحن في غنى عنها لو انفتح كل منا وألم بما عند الآخر من علم نافع، وتخصص ماتع.

وهو الأمر الذي أوضحه الإمام محمد بن الحسن الشيباني بقوله: «لا يستقيم العمل بالحديث إلا بالرأي، ولا يستقيم العمل بالرأي إلا بالحديث»(٣).

وقال حافظ المغرب ابن عبدالبر القرطبي: قال عبدالملك بن حبيب:

---

(١) المحدِّث الفاصل للرامهرمزي ص ٢٣٠.

(٢) مقدمة معالم السنن للإمام الخطابي ص ٣-٤، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

(٣) أصول الإمام السرخسي ١١٣/٢، تحقيق أبي الوفا الأفغاني.

سمعت ابن الماجشون يقول: «كانوا يقولون: لا يكون إماماً في الفقه من لم يكن إماماً في القرآن والآثار، ولا يكون إماماً في الآثار من لم يكن إماماً في الفقه»[(١)].

وقال عبدالله بن المبارك ناصحاً أهل الحديث في زمانه: «ليكن الذي تعتمد عليه الأثر، وخذ من الرأي ما يفسر لك الحديث»[(٢)].

وقال ابن عبدالبر «أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار، أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ، ولا يعدون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان، والميز والفهم»[(٣)].

قلت: ولذلك إذا ذكر العلماء فمالك النجم، لأنه جمع كلا الطرفين: الحديث والرأي، ولما اقتدى به علماء الغرب الإسلامي كانت لهم الريادة في فقه الحديث والأثر لإتقانهم وميزهم وفهمهم- كما تقدم من قول ابن عبدالبر- فشروحهم على الموطأ والصحيحين كثيرة، والنقل عنهم، والتعويل على كلامهم أكبر من أن يستقصى في شروح الحديث، ويكفي أن تتصفح موسوعة في الحديث مثل «فتح الباري» للحافظ ابن حجر لتتحقق من ذلك.

وفي ذلك يقول الإمام أبو محمد ابن حزم الأندلسي الظاهري: «ومنها كتاب «التمهيد» لصاحبنا أبي عمر يوسف بن عبدالبر- وهو الآن بعد في الحياة، لم يبلغ سن الشيخوخة- وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلا، فكيف أحسن منه»[(٤)].

ولقد نبّه العلماء على ضرورة الجمع بين الرواية والدراية، وليكون الأمر آكد وأرسخ سموا كتبهم وجعلوا لها عناوين تدل على المراد، فسمى

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ٨١٨/٢، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري.

(٢) المصدر السابق ١٠٣١/٢.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٩٤٢.

(٤) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها لابن حزم ص ١٧٩ ضمن رسائل ابن حزم بتحقيق د. إحسان عباس.

الحافظ القاضي الرامهرمزي المتوفى سنة **٣٦٠** هـ كتابه **في الحديث «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»**.

ومن المتأخرين الإمام محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة **١٢٥٠** هـ سمَّى كتابه في التفسير **«فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في التفسير»**.

وبذلك تعلم أنهم نبهوا رحمهم الله على الجمع بين الأمرين، وعدم الاقتصار على مسلك أحد الفريقين، ولكننا ابتلينا في عصرنا بأناس ركبهم الغرور والجهل، فحسبوا ما عندهم من بضاعة مزجاة في أحد الفنين كافية شافية لا يعتريها النقص من بين أيديها ولا من خلفها، ولا تحتاج إلى غيرها.

وفي ذلك يقول القاضي الرامهرمزي في خطبة كتابه «المحدِّث الفاصل» ينصح أحد علماء عصره البغداديين الذي استطال على أهل الحديث:

«فألا تأدب بأدب العلم، وخفض جناحه لمن تعلق بشيء منه... ووفَّى الفقهاء حقوقهم من الفضل، ولم يبخس الرواة حظوظهم من النقل، **ورغب الرواة في التفقه، والمتفقهة في الحديث، وقال بفضل الفريقين، وحض على سلوك الطريقين، فإنهما يكملان إذا اجتمعا، وينقصان إذا افترقا**»(١).

وبذلك أيضاً نصح حافظ المغرب ابن عبدالبر علماء الأندلس من المحدثين والفقهاء، فقال رحمه الله: «واعلم يا أخي أن المفرط في حفظ المولدات -يعني الفروع الفقهية التي لا تنتهي- لا يؤمن عليه الجهل بكثير من السنن إن لم يكن تقدم علمه بها، وأن المفُرِطَ في حفظ طرق الآثار دون الوقوف على معانيها وما قال الفقهاء فيها لَصِفْر من العلم، وكلاهما قانع بالشم من الطعام، ومن الله التوفيق والحرمان»(٢).

---

(١) المحدث الفاصل، ص: ١٦٠-١٦١.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٢ /١١٣٦.

وليس معنى هذا الكلام إلغاء التخصص، فإن العلماء ينقسمون من قديم إلى محدِّث أو فقيه، لكن المراد ألاَّ يكون المحدث أجنبيا عن الفقه، وألاَّ يكون الفقيه بعيدا عن الحديث، بل كلاهما ملم بفن الآخر، منفتح عليه، مطلع منه على ما لابد له منه.

ومع ذلك فإن خيرا من الفريقين المذكورين، من جمع بين فني الرواية والدراية، وعلمي الحديث والفقه، حتى تسد الفجوة، وتزال الجفوة بين المشتغلين بالفقه والمشتغلين بالسنة؛ لأنه لا ثمرة لرواية بغير دراية، ولا ثقة لدراية بغير رواية.

أهم المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١ ـ **أدب الطلب ومنتهى الأرب** للإمام الشوكاني، تحقيق عبد الله بن يحيى السريعي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م.

٢ ـ **أصول الإمام السرخسي**، تحقيق أبي الوفا الأفغاني.

٣ ـ **أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء** لمحمد عوامة، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٠٧ هـ.

٤ ـ **الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث** للدكتور عبدالمجيد محمود عبدالمجيد، دار الوفاء، القاهرة ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م.

٥ ـ **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول** للإمام الشوكاني، مطبعة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٦ ـ **إعلام الموقعين عن رب العالمين** لابن القيم، بتحقيق محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت.

٧ ـ **بهجة النفوس شرح مختصر صحيح البخاري** لابن أبي جمرة الأندلسي، تحقيق د. بكري أمين، ط١، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٧م.

٨ ـ **تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٩ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: ت.عبدالوهاب عبداللطيف، دار الكتب العلمية بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

١٠ ـ **تذكرة الحفاظ**: للذهبي مصورة بيروت ١٣٧٥هـ، لطبعة حيدر آباد الدكن.

١١ - **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**: للقاضي عياض، بتحقيق ابن تاويت الطنجي، ١٣٨٣هـ.
١٢ - **تفسير القرآن العظيم**: لابن كثير، ط. دار الفكر بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١٣ - **تلبيس إبليس**: لابن الجوزي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤ - **تيسير الفقه للمسلم المعاصر**: للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٥ - **جامع بيان العلم وفضله**: لابن عبدالبر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط٤، صفر ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٦ - **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي: دار الفكر بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٧ - **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** للخطيب البغدادي: تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٠٣هـ.
١٨ - **الجامع** لابن أبي زيد القيرواني: تحقيق: محمد أبي الأجفان وعثمان بطيخ، ط١، ١٤٠٢هـ.
١٩ - **الدراية في تخريج الهداية** لابن حجر: تعليق هاشم اليماني.
٢٠ - **رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها** لابن حزم: ضمن رسائل ابن حزم، بتحقيق: د. إحسان عباس.
٢١ - **الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم**: لابن الوزير اليماني.
٢٢ - **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة** للألباني: مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م.
٢٣ - **شرح السنة** للإمام البغوي: تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢٤ - **صحيح البخاري**: ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٥ - **صحيح مسلم**: ط. دار ابن حزم، بيروت.
٢٦ - **صحيح سنن الترمذي** للألباني: مكتبة المعارف، الرياض.
٢٧ - **صحيح سنن أبي داود**: مكتبة المعارف، الرياض.
٢٨ - **صحيح سنن ابن ماجة**: مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
٢٩ - **الصلة** لابن بشكوال: طبعة مصر، سلسلة تراثنا.
٣٠ - **صيد الخاطر** لابن الجوزي: تحقيق: محمد عبدالرحمن عوض، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٣١ ـ **فقه الأولويات**: للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٢ ـ **الفقيه والمتفقه** للخطيب البغدادي: دار ابن الجوزي، الرياض، تحقيق: عادل العزازي، ط١، ١٤١٧هـ.

٣٣ ـ **القاموس المحيط** للفيروزآبادي: ط٦، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٤ ـ **الكفاية في علم الرواية** للخطيب البغدادي: ط.دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٥ ـ **كيف نتعامل مع السنة النبوية؟**: للدكتور يوسف القرضاوي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٦ ـ **اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان** لمحمد فؤاد عبدالباقي: دار الفيحاء دمشق، ومكتبة السلام الرياض، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٣٧ ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي** للرامهرمزي: تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٣٨ ـ **المجموع شرح المهذب** للنووي: تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣٩ ـ **المدخل لدراسة السنة النبوية**: للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة.

٤٠ ـ **معالم السنن** للخطابي: ط.دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٤١ ـ **مقدمة علوم الحديث** لابن الصلاح: دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٤٢ ـ **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج** للإمام النووي: ط.دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٣ ـ **الموافقات** للإمام الشاطبي: تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٤ ـ **نظم المتناثر في الحديث المتواتر** للكتاني: ط.دار الكتب العلمية، بيروت.

المداخلات والتعقيبات

المداخلات والتعقيبات

مداخلة الدكتور الشريف حاتم:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه. وبعد:

فلي مداخلتان:

المداخلة الأولى: بخصوص بحث الدكتور حمزة المليباري ـ وفقه الله ـ التي ينبه فيها على خطورة دراسات غير المتخصصين في السنة النبوية، وأنا أفهم لفظة غير المتخصصين، وأظن كلام الشيخ أيضاً كان واضحاً في ذلك، وإنما يقصد من لم يكن متخصصاً في علم الحديث بخاصة، ـ وعلم الحديث، كما هو معروف، علم تخصصي دقيق ـ يدخل في ذلك حتى العلماء الشرعيون الذين لم يتخصصوا في علم الحديث، كالفقهاء والأصوليين والعقديين وغيرهم ممن تخصصوا في علم شرعي غير علوم الحديث.

وهذا يبين لنا بالفعل أن ما ذكر اليوم وما ذكر بالأمس في قضية أن نقد غير المتخصصين سببه ـ في أحيان كثيرة ـ هو أنهم ما أدركوا أن المنهج الحديثي على وجهه الكامل، أنه يراعي نقد المتن، وأنه لا يمكن للمحدث المدقق أن يصحح الحديث إلا وقد عرضه على القرآن، وعرضه على ثابت السنة، وعرضه على مقاصد الشريعة، وراعى هذه الأمور جميعاً.

هذه من الأمور المعلومة عند المتخصصين، وكان ينبغي في الحقيقة على غير المتخصصين من العلماء الأفاضل الذين تكلموا في نقد المتن، وهو أدق مسألة تخصصية في علوم الحديث، التي لا يقوم لها إلا كبار النقاد المتخصصين في نقد المتن، كان ينبغي عليهم ألا ينقدوا المتن الذي صححه العلماء المتخصصون المدركون لوسائل نقد المتن الصحيحة.

هذه المداخلة الأولى التي أحببت أن أذكرها وهي خاصة ببحث د. حمزة، وقد تعرض لها، وقد أردت أن أؤكد وأنبه عليها فقط.

أما المداخلة الثانية: فهي طرح الدكتور صلاح الدين، يقرر الدكتور/ صلاح الدين أن سبب اختلاف ألفاظ الحديث هو الرواية بالمعنى لا أن السبب هو تكرير الرسول - ﷺ - للحديث في مجالس متعددة. والحقيقة أنا لاحظت فيه جزماً على هذه المسألة حتى قال في آخر بحثه: إن اختلاف ألفاظ الحديث إنما هو بسبب الرواية بالمعنى بهذا الحصر. وهذا الحصر لعله غير مراد. لعل الاختصار هو الذي دعاه إلى هذا الحصر. وهو غير صحيح، ولا شك. وذلك:

أولاً: من الصحابة والتابعين من كان يجيز الرواية بالمعنى، ومنهم من كان يرى الرواية باللفظ. هذا الأمر الأول.

ثانياً: أجمع العلماء على أن الرواية باللفظ أولى وأفضل من الرواية بالمعنى، واتفقوا على ذلك. وأنه ما أمكن الراوي أن يروي باللفظ هذا أحسن وأفضل.

ثالثاً: إن هناك أحاديث أو صنفاً من الأحاديث لا يمكن أن يروى بالمعنى أصلاً، وهي مستثناة أيضاً كالأحاديث المتعبد بألفاظها، كالأذكار النبوية مثلاً، مثل التشهد: كان الرسول - ﷺ - يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن. والاستخارة أيضاً. كان الرسول - ﷺ - يعلمهم الاستخارة كما يعلمهم السورة من القرآن. أمور مستثناة لا تخفى على سيادتكم ولا على فضيلة الباحث أنها مستثناة من الرواية بالمعنى.

الأمر الأخير أن الرسول - ﷺ - لا شك له مجالس متعددة ويحدث

بالحديث الواحد أو بالمعنى الواحد في مجالس متعددة، فما المانع أن تحدث بعض الاختلافات بالفعل بسبب تعدد مجالس النبي عليه الصلاة والسلام.

والصحابي سمع أكثر من لفظ فحدث بالحديث على أكثر من رواية. وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد.

رد الدكتور صلاح الدين الإدلبي:

اختلاف ألفاظ الروايات قد يكون كله من ألفاظ النبيّ ﷺ إذا كان كل لفظ ثابتاً عن صحابي غير الصحابي الذي صح عنه اللفظ الآخر، أما إذا كان الصحابي واحداً في المثال الذي أوردته في البحث فلا بد أن يكون اللفظ النبوي واحداً، وإنما جاءت الألفاظ المختلفة الأخرى من باب الرواية بالمعنى.

رد الدكتور حمزة على السؤالين الموجهين إليه كتابياً:

أما السؤال الأول:

فيقول السائل فضيلة الدكتور خالد الدريس: ورد في كلامكم عبارة: «إذ يتعلقون بتلك الأحاديث التي أنكر صحتها الملاحدة القدامى من أهل الكلام، بحجة أنها خبر آحاد لا يفيد إلا الظن»، فلا يخفى على فضيلتكم أن مصطلح علم الكلام يندرج تحته العلماء الأفاضل، لو أن فضيلتكم وضحتم مرادكم تحريراً لهذا اللبس.

أقول: أعتقد أن هذه العبارة واضحة، لأني قلت: الملاحدة القدامى من أهل الكلام. وحرف «من» تبعيضية وليست بيانية. وبالتالي فلا تفيد العبارة العموم بل تشمل فقط من كان ملحداً منهم، دون غيره من أهل الكلام، وأظن أن العبارة واضحة وليس فيها لبس.

ولو كانت العبارة هكذا: «أنكر صحتها أهل الكلام من الملاحدة» لكان فيها مجال لإثارة الإشكال.

وعلى كلٍّ فأنا شاكر لفضيلة الشيخ خالد الدريس هذا التنبيه حرصاً منه ـ جزاه الله خيراً ـ على أن يكون البحث بعيداً عن جميع احتمال اللبس والإشكال، وأنا مستعد أيضاً لتغيير العبارة حتى تكون أكثر وضوحاً، وهذه غايتنا دائماً.

وأما السؤال الثاني فللدكتور بنيامين راؤول، وهذا نصه:

قد ورد في الأحاديث الصحيحة عن خلق الجنين بعض الأرقام في مراحل الخلق مثل (٤٠)، (٤٢) يوماً. وهذه الأرقام تختلف تماماً عما وجدنا ورأينا في الصور الواضحة في مرحلتي العلقة والمضغة في بطن الأم. ونرى هذا الاختلاف بوضوح في كتاب الدكتور عبدالبار عن خلق الجنين. ماذا تقول في هذه الحالة؟ هل هذه الأرقام مدرجة من الرواة أو هل هذا يصح عن النبيّ ـ ﷺ ـ إن صح وكيف؟

ألا يوجد هناك حديث آخر بهذا الترتيب الموافق للترتيب القرآني بدون الأرقام؟

أقول:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

شكراً للأخ الدكتور بنيامين على سؤاله حول حديث خلق الجنين، وجوابي عنه من جانبين:

الجانب الأول: أن هذا الحديث من النماذج التي آثرتها في هذا البحث لبيان أهمية اعتماد المقاييس العلمية المنهجية لدى فهم الحديث، وخطورة إهمالها. وقد فهمه بعض الشراح حسب الإمكانات العلمية المتاحة لهم بحيث يخالف الواقع المُكتَشف اليوم في علم الجنين، إذ قالوا: إن الحديث يفيد أن مدة خلق الجنين هي مائة وعشرون يوماً. وقد أوضحنا في البحث من خلال تطبيق بعض المقاييس العلمية المنهجية ـ وهي مراعاة سياق النص وأسلوب استخدام كلمة الخلق في الكتاب والسنة ـ أن هذا الحديث لا

يناقض هذا الواقع العلمي الذي يثبت بدقة متناهية عدد الأسابيع التي يتم فيها خلق الجنين، وأنه لا يتجاوز أربعين يوماً. وتفصيل ذلك في البحث.

أما تساؤله: هل هذه الأرقام مدرجة من الرواة أو هل هذا يصح عن النبي - ﷺ - إن صح فكيف؟ فأقول: إن الإعجاز العلمي في هذا الحديث إنما يكمن في إخباره - ﷺ - بـ «**أن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً**» يعني في ذكر عدد الأيام لخلق الجنين. لذا فلا مجال للشك أن قوله: «**أربعين يوماً**» هو من النبي - ﷺ - وإلا فجملة: «**يجمع خلقه في بطن أمه**» بدون ذكر الأيام لا تفيد شيئاً لكونها مألوفة لدى الجميع. وأما الحديث الذي ورد فيه: «**ثنتان وأربعون يوماً**» فهو حديث حذيفة ارتكز على نزول الملك وتصوير الجنين وغير ذلك، ويبدو أنه مروي بالمعنى ودون مراعاة الترتيب الذي ورد وصفه بدقة في حديث ابن مسعود السابق، وبالتالي فإن حديث حذيفة قريب من حديث ابن مسعود ولا يشكل اختلافاً جوهرياً فيما أرى.

والجانب الثاني: أن الأخ الدكتور بنيامين لم يوضح لنا في سؤاله ما هي الصورة التي رآها في مرحلتي العلقة والمضغة، ولا وجه الاختلاف في كتاب الدكتور عبدالبار الذي أشار إليه في السؤال. ولذا لا أستطيع أن أجيب عن ذلك.

علماً بأن موضوع خلق الجنين درسه الدكتور عبدالمجيد الزنداني مع لفيف من الأخصائيين الأجانب، وقد استطاعوا التوفيق بين الحقيقة العلمية في خلق الجنين وبين حديث ابن مسعود فيه. ودراساتهم منشورة في كتاب (علم الأجنة في ضوء القرآن والسنة)، الذي صدر عن هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة. والله أعلم.

مداخلة الشيخ/ صفاء الدين عبدالرحمٰن:

بسم الله الرحمٰن الرحيم

طبعاً أنا واقف موقفاً جليلاً أمام الأساتذة الكبار هذا شيء يشرفني، لي ملاحظة حول مسألة التساهل في التصحيح، يلاحظ على الأساتذة أنهم

دائماً يركزون على التساهل في التصحيح، وينسون أن مسألة التساهل في التضعيف لا تقل خطورة عن التساهل في التصحيح.

في إحدى مراجعاتي للكتب والتعليقات للمخرجين عليها، وجدت أن بعضهم يقول: وفي الحديث علة خفية لم يتنبه لها أبو داود ـ رحمه الله تعالى ـ وهي أن في السند محمد بن إسحاق، وهو مدلس، وقد روى بالعنعنة، ولا يقبل إلا ما صرح فيه بالسماع. وكأن أبا داود لا يعرفه، ولا يعرف أنه روى الحديث بالعنعنة، وقد ذكرت هذا التعليق في هامش الكتاب، الملاحظ عليهم أنهم يحاكمون الأئمة الكبار المتقدمين بقواعد المتأخرين في الغالب بكلام الحافظ. هذا الأمر ابتلينا به في كثير من التعليقات على الكتب.

لذا يجب على السادة العلماء أن يهتموا به، ويتنبهوا له، هذا. وجزاكم الله خيراً.

رد الدكتور حمزة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أشكر الأستاذ على هذا التعليق، كأنه يريد مزيداً من التوضيح حول خطورة التساهل في التضعيف، وإلا فإني كنت مركزاً في الخلاصة التي قرأتها آنفاً على بيان خطورة التساهل في الحكم على الحديث تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً وترجيحاً، وليس على مسألة التصحيح فقط، بل إني ذكرت في معرض معالجة هذا التساهل، أن هذه الأحكام كلها ـ وهي تصحيح الحديث وتحسينه وتضعيفه وترجيحه ـ تابعة لمدى سلامته من شذوذ وعلة، وأن مصدر التساهل هو أن كثيراً من الباحثين يجعلون هذه الأحكام تابعة لأحوال الرواة ومراتبهم في سلم الجرح والتعديل. والله أعلم.

تدخل رئيس الجلسة:

وأنا أقول ـ أيضاً ـ: لا مانع من الاستدراك على القدامى، لكن لا بد من الأدب والتزام الموضوعية في ذلك، وينبغي ألا تحكم القواعد المتأخرة على رأي العلماء المتقدمين، فالاستدراك لا بأس به، لكن في حدود وفي ضوابط وقواعد ذكرها العلماء.

وهذا أمر مفتوح للاجتهاد المضبوط.

مداخلة الأستاذ الدكتور أحمد معبد:

بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله ومن والاه.

أريد أن أذكر نقطة واحدة في البداية، وهي ما نسب في بحث أخينا الدكتور صلاح الدين الإدلبي من نسبة الإمام العجلي إلى التساهل ونسبة الإمام ابن حبان إلى التساهل.

أما تساهل ابن حبان فله ما يدل عليه، وهو ما قرره من رأيه في العدالة.

وأما تساهل الإمام العجلي فلا أعرف ـ حسب اطلاعي ـ من نسبه إلى التساهل قبل فضيلة الشيخ العلامة المعلمي اليماني ـ رحمه الله تعالى ـ. ولم يذكر دليلاً على تساهل العجلي إلا شيئاً واحداً.

أخونا الفاضل الدكتور صلاح الدين في الحقيقة جاء بأمر آخر، وهو أنه دلل على تساهله بأن من وثقه قد ضعفه غيره. ومعروف أننا لو حكّمنا هذه القاعدة لدخل فيها الإمام أبو نعيم، ودخل فيها كل النقاد الذين ضعفوا من وثقهم غيرهم! والذي قرأته فيمن عاصروا الإمام العجلي أنهم قالوا: كنا نعده مثل الإمام أحمد وأبي نعيم. وكان أحمد وأبو نعيم يأخذان عنه، فإذا كان الذين رأوا الرجل وعاصروه يضعونه في قائمة الإمام أحمد وأبي نعيم،

والإمام أحمد معدود من المعتدلين، والإمام أبو نعيم يعده أناس من المتشددين، فكيف نضع الرجل في المتساهلين بحجة أنه وثق من ضعفهم غيره؟! هذا الذي أراه، وأكتفي بما ذكرته في هذا المقام.

مسألة الرواية بالمعنى: ترك الإخوة جانباً فيها، وهو أن الاختلاف في الروايات يأتي نتيجة لوهم الثقات، أو لضعف المخالفين إذا كانوا ضعفاء. وأبرز مثال على ذلك حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - في الصحيحين: رأيت رسول الله - ﷺ - وأنا على بيت حفصة - بالمعنى هذا حتى يؤيد مسألة المعنى - على حاجته مستدبر القبلة، مستقبل الشام، فهذه الرواية التي أخرجها الشيخان.

هناك رواية أخرى أيضاً من طريق الثقات: رأيت رسول الله - ﷺ - على حاجته مستقبل القبلة، مستدبر الشام. والواقعة واحدة لم تتكرر، ومدار الحديث واحد. وهو واسع ابن حبان، ولا يمكن لابن عمر أن يرى سيدنا رسول الله - ﷺ - على هيئتين في مرة واحدة. والذين كتبوا في مضمون المتن قالوا: إن مستقبل القبلة في هذا المكان من مقلوب المتن على الثقة، الذي خالف الأكثر من الثقات غيره. والله أعلم.

رد الدكتور صلاح الدين الإدلبي:

إن الإمام العجلي إمامته في الحديث وحفظه لا شك فيها، لكن من المعلوم أن أئمة الجرح والتعديل كثيراً ما يختلفون في التوثيق والتضعيف، فيوثق الراوي جماعة ويضعفونه آخرون، وهذا وارد كثيراً. أما إذا كان أحدهم يوثق عدداً من الرواة منفرداً بذلك ويضعفونه سائر النقاد، بل يضعفه بعضهم تضعيفاً شديداً فلا شك في أن هذا دليل على تساهله في التوثيق، كما وقع للإمام العجلي رحمه الله.

مداخلة الدكتور خليل ملا خاطر:

مداخلتي على كلمة قالها أخي وصديقي وزميلي وشريك روحي الأستاذ الدكتور أحمد معبد، هي التي حملتني على الكلمة. عَلَمان من

علماء الحديث مظلومان عند المتأخرين من القرن الثامن الهجري: الإمام الترمذي وابن حبان، كلاهما متهم بالتساهل. وهذا غلط مشين، مبني على سير القطا، يتبع بعضه بعضاً من غير تبصر ولا تدبر.

الإمام الترمذي - رحمه الله - في سننه، بعد سبري، وأنا أشرح سنن الترمذي منذ سنوات، من خلال تتبعي، لا أقول كل، ولكن أغلب ما ذكر من الحديث الحسن، ألاحظ ملاحظتين:

الأولى: وجدت الإمام الترمذي - رحمه الله - يحسن أحاديث موجودة في الصحيحين أو أحدهما، فهل هذا تساهل؟!!

الملاحظة الثانية: إذا أردنا أن نحاكم إنساناً لا بد أن نحاكمه على قواعده التي وضعها، فإذا كان في الفقه لا يجوز أن نحاكم مجتهداً على قواعد مجتهد آخر، ولا أن نحاكم مجتهداً على قواعد مقلد، فكيف نحاكم محدثاً على قواعد غيره؟!

الإمام الترمذي - رحمه الله تعالى - عرف الحديث الحسن عنده بقوله: والحسن عندنا ألا يكون في إسناده رجل متهم بالكذب ولا يكون شاذاً ولا معللاً، ويروى من غير وجه، ونحو ذلك. فإذن الحسن عنده هو الضعيف إذا تعددت طرقه.

هذا بالنسبة للحسن لغيره، فإذا قلت - ولست مبالغاً -: مئات الأحاديث، لا أقول أكثر من ألف وخمسمائة حديث، الترمذي يقول: حديث حسن. إذا كان في السند متابعة، أو كان فيه رجل مُتَكَلَّم فيه، يقول: وفي الباب، معنى ذلك حسنه لوجود المتابعات والشواهد.

كما أني بالنسبة للحديث الحسن من خلال دراستي لأعداد هائلة، وجدته لا يقول عن حديث بأنه حسن إلا وأجد في السند راوياً أو أكثر. يقول الحافظ ابن حجر بناءً على القواعد التي ذكروها: صدوق أو هو حسن لذاته، أو تحدث عن الحسن لغيره.

لذلك كان بودي أن يحضر معنا الدكتور عمر (...)، فرسالته التي

يود أن يعدها في هذا الموضوع، وكان هو يود أن يتحدث عن الحديث الحسن عند الإمام الترمذي، لكني أشرت عليه أن يركز على ظلم الترمذي من قبل المتأخرين من القرن الثامن الهجري فما بعده. والناس يتبع بعضهم بعضاً.

أما بالنسبة لابن حبان فهو ـ رحمه الله تعالى ـ وضع منهجه في مقدمة كتابه الرجال. من خلال الرجال الموجودين عندنا، ومن خلال صحيحه: التقاسيم والأنوار، لو نظرنا إلى عدد الأحاديث الضعيفة الموجودة في صحيح ابن حبان، لوجدناها أقل بكثير مما هو موجود في سنن أبي داود، وسنن أبي داود هو أصح كتب السنن الأربعة. ومع كل ذلك فالموجود في صحيح ابن حبان أقل من ذلك، هذا بالنسبة للصحيح.

كانت المفاجأة وأنا أقرأ تحقيق الأخوين الشيخ شعيب الأرناؤوط، والأستاذ حسين الأسد، لما أصدرا المجلد الأول، كأنهم اكتشفوا شيئاً جديداً، لما حققوا خمس مائة حديث.. كذا.. أحد عشر حديثاً منها فقط هي الضعاف. ويمكن بوجود متابعات أخرى لبعضها أن يتقلص هذا العدد، لكنهم لم يتوصلوا إلى ذلك. ابن حبان ـ رحمه الله تعالى ـ وضع شرطه والتزم به، بخلاف ما فعل الإمام ابن خزيمة والحاكم، رحمهما الله تعالى.

أما بالنسبة لكتاب الجرح والتعديل، فابن حبان يا إخواني في الحقيقة هو متعنت متشدد في الجرح. كما أنه متشدد في التعديل، ولذلك جرح كثيراً ممن وثقه غيره، كما أنه وثق أناساً، عدد الذين انفرد في توثيقهم ـ بعد دراسات مستفيضة ـ قليل جداً، بالنسبة لعدد الرواة عنده، والله أعلم. وهذا جهد المقل. وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتابات غير المتخصّصين في السنّة النبويّة بين الجهل والتحريف

«كتاب السنّة النبويّة: إشكاليّة التدوين والتشريع» نمـوذجًا

أ.د. أبو لبابة الطاهر حسين
(جامعة الإمارات العربيّة المتحدة)

تمهيد:

لقد تعرّض الإسلامُ منذ أن بزغت شمسُهُ إلى حملاتِ تشكيكٍ ومصادمةٍ لوأده في المهد، وإلى ظهور فرقٍ ضالّةٍ سعت إلى تشويهه، والانحراف به عن مساره الربّانيّ الصحيح، فقد برزت في عهد النبيّ ﷺ أطياف من المنافقين يُظهرون الإسلام ويبطنون الكفر، دأبوا على الخداع وإثارة الشبهات والاعتراضات على حركات الرسول ﷺ وسكناته في كلّ المناسبات، فصارت اعتراضاتُهم كالبذور، وشُبُهاتُهُم كالزروع[1] تقتات عليها فِرَقُ الضلال في كلّ عصر ومصر. وكان الوحيُ لهم بالمرصاد يكشف خِداعهم ويَفْضَحُ نفاقهم، حتّى أكمل الله الدين وأظهره على الكفّار والمنافقين وإخوانِهم من اليهود المتآمرين.

ثمّ ظهرت بعد ذلك فرق غالية منحرفة كالرافضة[2] والقدريّة[3] والجبريّة[4] والجهميّة[5] والمرجئة[6] والمعتزلة[7]، ملأت ساحةَ الإسلام

(١) الملل والنحل للشهرستانيّ ١/٢٢ [مصطفى البابي الحلبيّ - ١٣٨٧هـ].

(٢) وهم الغلاة في التظاهر بمحبّة عليّ فيقدّمونه على أبي بكر وعمر، ويسبّون الصحابة ويعتقدون الرجعة إلى الدنيا. [انظر هدي الساري لابن حجر٤٨٣ - ط١ - ١٤٠٧هـ/١٩٧٩م - دار الريّان للتراث - القاهرة].

(٣) وهم القائلون بنفي القدر ونسبة الأفعال كلّها إلى العبد بلا تأثير من الله.

(٤) وهم القائلون بأنّ أعمال الإنسان خيرها وشرّها من الله، وبنفي صفات الله تعالى وأفعاله.

(٥) وهم المثبتون القدر، والنافون صفات الله الثابتة في الكتاب والسنّة، والقائلون بخلق القرآن.

(٦) وهم القائلون بأنّ الإيمان خصلة واحدة هي الاعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك.

(٧) وهم نفاة القدر، والقائلون بخلق القرآن وإنكار رؤية الله يوم القيامة وبأنّ العمل شرط صحّة الإيمان، ومرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين.

بألوانٍ من الضلال تصدّى لها علماء الأمّة وبيّنوا زيفها وانحرافها وكشفوا ما تَصْدُرُ عنه في زيغها من فكر وَثَنِيٍّ أو هَوًى مَجُوسِيٍّ أو فلسفاتٍ مُلحدة، ولعلّ الفكرَ الاعتزاليَّ كانَ له أبلغُ الأثر في الساحة وهو فكر أثبت الدارسون الغربيّون قبل المسلمين تأثُّرَهُ بتيّاراتٍ ومذاهبَ أجنبيّةٍ(١).

كما تعرّضت بلادُ الإسلام طَوَالَ تاريخها الطويل إلى غاراتٍ عسكريّةٍ متوحّشةٍ لعلّ من أبشعها الحروبَ الصليبيّة [٩٩٠١ - ١٢٧٠م] التي جُوبهت بمقاومةٍ باسلةٍ من المسلمين فدحروها، وطهّروا البلادَ من رجسها، إلا أنّ الصليبيين أمام هزيمتهم العسكريّة قرّروا شنّ معاركَ من نوع جديد هي غزو المسلمين فكريًّا وثقافيًا توطئةً لتدجينهم والاستيلاءِ على مقدّراتهم، فكانت الجمعيّاتُ الاستشراقيّة(٢) وأغلب رؤوسها وقادتها الأُوَل صليبيون متعصّبون ويهود حاقدون سعَوْا بكلّ ما أوتوا من دهاءٍ وقوّة إلى تحريفِ الإسلام وتشويهِ عقيدته وحضارته وقِيَمِهِ. ثمّ كانت الحملاتُ الاستعماريّةُ على أرض الإسلام التي وطّأت لها بغرس مدارس التنصير والتغريب برعاية القساوسة والراهبات، وعُتاة الاستعماريّين لتخريج أجيال من المسلمين لا يحملون من الإسلام إلا اسمه، وفعلا فقد نبتت في بلاد الإسلام نابتة تنظر إلى الدنيا بعيون غربية غريبة، لا تؤمن بثوابت الأمة ولا تقرّ بعقيدتها ولا تسلّم بشريعتها..

---

(١) أثبت فون كريمر Von Kremer تأثرهم في نشأتهم باللاهوت اليونانيّ، وذكر ستينر Stainer أنهم تأثروا في آخر تطوّراتهم بالفلسفة اليونانيّة، كما أنّ مكدونالد Macdonald بيّن تأثرهم بأساليب الكلام اليونانيّة، ودي بور De Beor يقول إنهم تأثروا بعوامل مسيحيّة أبلغ التأثر، أمّا هاملتون فيذهب إلى أنّ المعتزلة كانوا يصبّون عقائدهم في قوالب الأفكار اليونانيّة ويستوحون تأمّلاتهم الدينيّة من الميتافيزيقا اليونانيّة بدلا من القرآن- [انظر موقف المعتزلة من السنة النبويّة - أبولبابة حسين ٤٥ [ط٢ -١٤٠٧هـ/١٩٨٧م دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض].

(٢) عرّفه د. أحمد عبد الحميد غراب: بأنّه «دراسات أكاديميّة، يقوم بها غربيّون من أهل الكتاب بوجه خاصّ للإسلام والمسلمين عقيدة وشريعة وثقافة وحضارة وتاريخا وثروات.. بهدف تشويه الإسلام ومحاولة تشكيك المسلمين فيه وتضليلهم عنه، وفرض التبعيّة للغرب عليهم..» [رؤية إسلاميّة للاستشراق ٧ - ط٢ - ١٤١١هـ - المنتدى الإسلاميّ - لندن].

وإذا كانت أعدادُ هؤلاء المتغرّبين في النصف الأوّل من القرن العشرين عصرِ الاستعمار والاستشراق قليلةً، فإنّهم في النصف الثاني منه تكاثروا حتّى أصبحوا يمثّلون تيّارًا مناوئًا يتحدّى تطلّعاتِ الأمّة، يتزيّون بزيّ الحداثة والعِلْمَانيّة، ويدّعون المنهجيّة والأمانة العلميّة ويحملون حملاتٍ شعواءَ مكشوفةً على مقدّساتها وثوابتها، و ها هم في بداية القرن الحادي والعشرين في عهد طغيان العولمة وتجبّرها يستشري شرُّهم ويبلغ بهم الحقدُ والضلالُ أن يَضِيقُوا بمن يُخالفهم الرأيَ من علماء الأمّة، فيطالبون بمحاكمتهم[١]، لا لشيء إلا لأنّهم أبَوْا الدنيّةَ في دينهم وانحازوا لأمّتهم يحمون مقدّساتها ويذودون عن هويّتها، يجرّئهم على هذا الوهن الذي تعيشه الأمّةُ، والتخاذلُ الذي يبديه قادتُها أمام الهجمة الشرسة من خصوم الدين والهويّة.

وفي هذا الإطار تتنزّل الكثير من كتابات الحداثيّين الجريئة في النيل من مقدّسات الأمّة تتّخِذُ من اعتراضات المنافقين، ومن شبه المعتزلة، وتحريف المستشرقين، مادّةً لما يسوّدونه من مقالاتٍ وكتبٍ، ولعلّ كتابنا هذا «السنة النبويّة: إشكاليّة التشريع والتدوين»[٢] يعدّ من أخطرها لأنّه كتاب دراسيّ وُضع خصّيصًا لتدريس مساق السنّة في جامعة عريقة هي جامعة الزيتونة التي تَكَالَبَ عليها المناوئون وتعدّدت مؤامراتُهُم فقزّموها وزيّفوا مناهِجَهَا بدعوى مناهضة التطرّف ومُوَاكبة الحداثة والانفتاح على العصر وترشيد الخطاب الدينيّ...!!.

ولا بدّ لنا قبل استعراض محتويات هذا الكتاب من التذكير بأنّ للإسلام علماءَ متخصّصين أفنَوْا أعمارهم في إتقان فنونهم، وليس له رجالُ دين ولا نظام إكليريوسيّ رهبانيّ كَنَسِيّ يحتكر الحديثَ باسم الدين، فالكلّ

---

(١) انظر: مقال فهمي هويدي في [www.tunianews.net] ٩ ـ ٣ ـ ٢٠٠٥ نقلاً عن: صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٩ مارس ٢٠٠٥م.

(٢) تأليف د. محمد حمزة ـ [ط١ ـ ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ـ المركز البيداغوجيّ ـ تونس(وزارة التعليم العالي ـ جامعة الزيتونة بتونس)].

في الإسلام له أن يتحدّث في الدين شريطة أن يكون من أهل العلم. والاختصاصُ مُحترم ومُهاب في كلّ العلوم، إلا الإسلام وقضاياه الشرعيّة بما فيها مصادره الأساسيّة فقد حوّلها بعض الكتّاب إلى كلإ مباح، فكتبوا فيه وهُمْ لا يملكون أساسيّات هذا العلم ولا يحيطون ببعض أدبيّاته، فجاءت كتاباتُهم مشحُونَةً بانحرافاتٍ وأغاليطَ لا يُقرّها الدين ولا يستسيغها العلم الصحيح(١)، فلا يمكن اعتبارُها من الرأي المخالف القائم على الاجتهاد والسعي للوصول إلى الحقّ الذي يتقبّله الإسلام ويشجّعه ويثيب عليه.

الأفكار الأساسيّة التي يقوم عليها الكتاب:

إنّ أهمّ الأفكار التي يقوم عليها كتاب «السنّة النبوية: إشكاليّة التدوين والتشريع» هي:

(١) فمثلا المؤرّخ التونسي هشام جعيط في كتابه «الوحي والقرآن والنبوّة [ط١ ـ١٩٩٩م ـ دار الطليعة ـ بيروت]: يأتي بعشرات الشبه فمثلاً ينكر أمية الرسول، ويقول: «إنّ شخصا كمحمد..كان يحسن القراءة والكتابة،وكان يتمتّع بأوصاف النبوغ والعبقريّة» ويذكر أنّ المسلمين في العصر الخليفي ٢، ٣هـ أرادوا أن ينزعوا عنه هذه الأوصاف في سبيل دعم إلاهية القرآن.. «ثم يجعل السنة من صنع المسلمين في تلك العصور فيقول: «لكنهم سرعان ما نسبوا [أي المسلمين] إليه الأحاديث واعتبروه مصدر التشريع والحكمة والأخلاق.. « [ص٤٥] وغيرها من الجهالات التي يعجّ بها كتابه.ونرى الكاتب المصريّ جمال البنّا يسمح لنفسه أن يتحوّل مفتيا يحلّل ويحرّم: فأجاز نكاح المتعة المحرّم بنصوص السنّة،ومراقصة الفتيات الأروبيات أو الأمريكيات، واعتبر ذلك من اللمم الذي يُتجاوز عنه بالاستغفار. والباحث الأنتروبولوجيّ التونسيّ يوسف الصديق يطلق جواز تصوير ما فيه روح بناءً على لعب السيدة عائشة بالدمى والعرائس، دون أن يلحظ أنّ ذلك مخصوص بما فيه مصلحة أو ما كان ذريعة لحصول مصلحة. أمّا عن كتابه «محاولة في قراءة جديدة للقرآن» فقال وبكلّ جرأة: «إنّ القرآن لم يقرأ حتّى الآن» !! أمّا عن السنّة فقال: «لا أومن بما جاء في السنّة بعد قرنين من الهجرة»،وسوّى في العبادات بين أمّه ـ التي قال عنها إنّها أمّية ـ وبين مالك إمام دار الهجرة.واعتبر الإمامَ مالكا دون مستوى عالم اليوم!!.بل فحتّى أبو بكر وعثمان وغيرهما من الصحابة فيعتبرهم أقدس منّا ولكن ليسوا أعلم منّا.. [انظر Tunisnews.net سبتمبر ٢٠٠٤، نقلا عن القدس العربيّ الصادرة في ٨ ـ ٢٠٠٤/٩].

١ ـ أنّ مواقف عديدة في تاريخ الإسلام:

أ ـ ترفض حُجّيَةَ السنّة.

ب ـ وتطعن في أمانة نقلتها.

ج ـ وتُهمل اعتبارَهَا مصدرًا من مصادر التشريع.

د ـ وتدعو إلى الاكتفاءِ بالقرآن. فهو يقول بالحرف الواحد: «إنّ تراثنا الإسلاميّ يضمّ في طيّاته عديدَ المواقفِ الرافضةِ لحُجيّة السنّة، والطاعنة في أمانة نَقَلَتِهَا، والمُهملة لها في التشريع، مناديةً أن يكون في القرآن غنًى عن أحاديثَ وسننٍ يصعُبُ التعرّفُ على مدى صدقها»[١].

٢ ـ أنّ السنّة النبويّة طَوال القرنين الأوّل والثانيّ لم تكن مصدرًا من مصادر التشريع، وأنّ بداية اعتبارها كذلك كانت مع الإمام الشافعيّ الذي ركّز ما سمّاه الكاتبُ «الأصول الفقهيّة في أربعة هي: الكتاب، والسنّة، والإجماع والقياس»[٢] ..

٣ ـ أنّ عصور الانحطاط وهيمنة الموقف «الأصوليّ السنّيّ»!! أهالت الترابَ على كلّ المواقف المغايرة للفهم السنّيّ، أي أنّها حجبت المواقفَ التي تُناهض اعتبارَ السنّة مصدرًا ثانيا للتشريع[٣].

٤ ـ نظرًا إلى أنّ المسلم تعامل مع النصّ السنّي كتعامله مع النصّ القرآنيّ «تقديسا وتأويلا واستلهاما»، فإنّ ذلك أسهم «في وسم الحضارة الإسلاميّة بسمة النصّيّة التي هيمنت على الفكر الإسلاميّ طوال قرون في مستوى العلوم والمنهج»[٤].

٥ ـ ظاهرة الوضع في الحديث استشرت «مع بحث الفرق الدينيّة

---

(١) صفحة ٧.

(٢) صفحة ٧.

(٣) صفحة ٨.

(٤) صفحة ٧.

والمدارس الفقهيّة المختلفة عن سند نقليّ لآرائها» إلى جانب ظهور ملابسات عديدة أدّت إلى الزيادة في الحديث[1].

٦ ـ يعلّق الكاتبُ آمالاً كبيرة على حركة الحَدَاثة المعاصرة في التأثير على نظرة المسلم إلى موروثه الدينيّ وتعامله مع أشكال المقدّس التي غدت في الوعي الإسلاميّ يقينًا ثابتًا[2].

٦ ـ ونظرا إلى أنّ عقدة الإشكاليّة ـ في نظر الكاتب ـ تتمحور حول إشكاليّة كون السنّة مصدرًا من مصادر التشريع!! فإنّه اختار جُملةً من المباحثِ تُضيءُ جوانب هذه الإشكاليّة، وتبيِّنُ مرتكزاتِها الدينيّةَ وتحلّل خلفيّاتِها التاريخيّةَ.

وهي مباحث تتناول المحاور التالية:

أ ـ مصطلح السنّة. (وهو جانب مفهوميّ).

ب ـ تدوين السنّة.

ج ـ قضيّة جعل السنّة أصلا ثانيًا من أصول التشريع، وكشفُ اللثام عن الأسس التاريخيّة والدينيّة والمعرفيّة التي جعلت من السنّة مصدرًا ثانيًا للتشريع[3].

والكاتب وهو يتناول هذه المحاور بالدرس، يحلو له أن يطلق عليها «إشكاليات» لأنّ كلّ شيء عنده يمثّل إشكالا، فلا محلّ في ذهنه وتصوّره لشيء ثابت، أو لحقيقة موثوق بها، أو لأمرٍ له قداسة، فكلّ شيءٍ له علاقة بالإسلام مشكوك فيه، وقابل للأخذ والردّ. ثمّ يذكُرُ أنّه تطرّق إلى مختلف هذه الإشكاليات من خلال «استنطاق النصوص القديمة..حتّى تتبيّن للدارس مجالات الاستمراريّة والانقطاع بين الفكر الإسلاميّ القديم والفكر الإسلاميّ المعاصر»[4]. ويرمي بعمله هذا إلى تحقيق هدف أساسيٍّ وهو: «تعويد

---

(١) صفحة ٧.

(٢) صفحة ٨.

(٣) صفحة ٩.

(٤) صفحة ٩.

الدارس على منهج البحث الرصين، بعيدا عن القراءة التمجيديّة والوثوقيّة التي تُسطِّحُ الفكر وتحنّطه»[١].

ونلاحظ سعي الكاتب المحموم للإيحاء بوجود قطيعة بين الفكر الإسلاميّ في القديم وفي الحديث، ووصم كلّ قراءة متّزنة لا تَغْمِطُ الإسلامَ ونبيّه ورُمُوزَهُ حقّهم، بأنّها قراءة تمجيديّة وُثوقيّة!! ولا يخفى أنّ الإسلام هو الدين الوحيد الذي حافظ على عقيدته وعباداته وشريعته، وقيمه.. نقيّةً بلا تبديلٍ ولا تغيير بحفظ الله القرآنَ وبتقييضه لحفظ سنّة نبيّه علماءَ نجباءَ مخلَصين، وبما سنّه الرسول ﷺ من توجيه حكيم: «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو ردّ»[٢].

ثمّ شرع الكاتب في دراسة مفردات كتابه، ولن أتتبّعه في كلّ ما يقرّره لأنّ الكتاب كلّه ـ وبدون مبالغة ـ شبه ومغالطات، ومحاولات محمومة للتشكيك في الثوابت وتزييف المقدّس، و لن أردّ كذلك على كلّ شبهه وإشكالياته لأنّ أغلبها ينصبّ على قضايا معلومة من الدين، يلمّ بها القارئ العادي ويدرك بدون عناء تهافتها وبطلانها.

وسوف أتابِعُهُ في استعراض إشكالياتِهِ بدايةً من الجانب المفهوميّ المتعلّق بتعريف السنة، ومرورًا بتقييد السنّة وتدوينها، ووصولا إلى حُجّيّة السنة واتخاذِهَا مصدرًا ثانيًا للتشريع، كما سأشيرُ إلى بعض تجاوزاته التي نَثَرَهَا هُنَا وهُنَاكَ والتي يسعى من ورائها إلى التشكيك في السنّة والنيل من حُماتها ورُعاتها، وصولاً إلى خلخلة الثقة في الإسلام كلّه.

❋ ❋ ❋

---

(١) صفحة ١٠.

(٢) متفق عليه ـ جامع العلوم والحكم لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي البغداديّ ت ٧٠٠هـ ص ٦٨ [دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان (بدون بيان عدد الطبعة ولا تاريخها)].

إشكاليّة مصطلح السنّة!!

كيف يفهم الكاتب مصطلح السنّة، وبِمَ يعرّفها[1]؟

يُعَنْوِنُ الكاتبُ للمسألة منذ البداية «بإشكاليّة مصطلح السنّة»! ثمّ يوجّه الاتّهام للأصوليّين والمحدّثين وعلماء اللغة، ويشكّك في تعاريفهم للسنّة بدعوى أنّها تعاريفُ نظريّة، لم يُراعُوا فيها الواقع التاريخيّ الذي نشأت فيه، إذ أنّ التعريفات المختلفة للسنّة تحمل في طيّاتها «آثار تطوُّراتٍ وخلافاتٍ فقهيّة وسياسيّة عديدة»[2] في زعمه، رغم إقراره بأنّ «هذا الاختلاف في تحديد السنّة مردّه الغائيّة التي أرادها العلماء في تعاملهم مع الحديث»[3].

وتساوقًا مع وَلَعِهِ بإثارة الشكوك حول السنّة، وتصوير الساحة العلميّة الإسلاميّة على أنّها حلبة صراعات وخصومات واختلافات بين العلماء حول كلّ شيءٍ، أصرّ على اعتبار تعريف الفقهاء والأصوليين والمحدّثين واللغويين للسنة لونا من الاختلاف بين القدامى الذي انعكس على الدراسات المعاصرة التي يحوصلها في اتجاهين:

الاتجاه الأوّل: يستعمل السنّة بمعنيين:

---

(١) لقد عرّف علماء الحديث السنّةَ في اللغة بأنّها:
أ ـ المنهج والطريقة سواءً كانت محمودةً أو مذمومةً.
ب ـ والسيرة حسنةً كانت أو قبيحةً.وقد تُطلق ويراد بها الأمرُ المشروع في الدين سواء أدلّ عليه القرآن أم الأثر، وهي في هذه الحالة تقابل البدعة.أمّا في الاصطلاح: فهي عند الجمهور: ما أثر عن النبيّ ﷺ من قول أو فعل أو إقرار أو صفة خَلقيّة أو خُلقيّة حقيقة أوحُكْمًا حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام، وما أضيف إلى الصحابيّ أو التابعيّ من قول أو فعل.وهي عند الجمهور مرادفة للحديث، والخبر، والأثر. [محاضرات في علوم الحديث ـ الشيخ مصطفى أمين التازيّ ١/٢٦ ـ ٤٧ ـ مطبعة دار التأليف ـ القاهرة ـ مصر ١٣٩١هـ/١٩٧١م].

(٢) صفحة ١١.

(٣) صفحة ١٤.

أ ـ بمعنى الشريعة الإسلاميّة[١].

ب ـ بمعنى تعاليم الشريعة[٢].

ونسأله ما الفرق بين الشريعة وتعاليم الشريعة؟ فيبادر بالقول: إنّ السنّة بمعناها الأوّل تكون «حاوية للقرآن، ومنتصبة للتعبير عن الشريعة»، في حين بمعناها الثاني تكون «ممحّضة للحديث فحسب»[٣]. ويمضي قدُمًا في هذا التمحّل فيتهجّم على كلّ من عمر فلاتة وصبحي الصالح لعدّهما «السنّة والحديث مترادفين، رغم وعي الأوّل بعدم اتفاق القدامى حول هذه التسوية»، وتنبّه الثاني «إلى أنّ الترادف بين المصطلحين عمل قام به المتأخّرون»[٤]. أمّا دليله على اختلاف المصطلحين، فقولهم: «إمام في الحديث، وإمام في السنّة، وإمام فيهما معًا»[٥] !!..

الاتجاه الثاني: يتزعّمه ـ بحسب الكاتب ـ توفيق صدقي، ورشيد رضا، والشيخ محمد عبده، وأبوريّة حيث فرّقوا بين السنّة التي هي في اللغة وفي عرف السلف المنهج العمليّ والخطّة و «الطريقة التي جرى عليها النبيّ في أعماله»، وما «واظب عليه في حياته» وبين أقوال النبيّ التي «لم تكن طريقة متّبعة له، ولا لأصحابه»[٦].

والكاتب يشيد بهذا الفريق، ويرى في تقسيمه السنّة إلى قوليّة وعمليّة، وطرحِهِ القوليّةَ واعتبارِهَا غيرَ داخلةٍ في السنّة ولا مُرادة من الصحابة، نتيجة منطقيّة، ذلك أنّ إطلاق السنّة على كلام النبيّ اصطلاح مستحدث في زعمه[٧]..

---

(١) صفحة ١٤.
(٢) صفحة ١٥.
(٣) صفحة ١٥.
(٤) صفحة ١٥.
(٥) صفحة ١٥.
(٦) صفحة ١٦.
(٧) صفحة ١٧.

معنى السنّة في القرآن وفي العهد الجاهليّ(١):

يرى الكاتبُ أنّ للسنّة في القرآن معنيين:

الأوّل: «الكيفيّة المعهودة للتعامل مع الشعوب التي ظلّت على جهالتها»، ودليله قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾ [الأحزاب: ٣٨] ونلاحظ أنّ الآية تبيّن أنْ «لا حرج ولا إثم على النبيّ ﷺ فيما أباح الله وقسم له من الزوجات، حيث تزوّج بتسع نسوة» والمراد بسنّة الله في الذين خلوا من قبل لا ما ذهب إليه الكاتب من أنّها الكيفيّة المعهودة للتعامل مع الشعوب التي ظلّت على جهالتها وإنّما المراد بها «سنّة الله في جميع الأنبياء والمرسلين، فلقد كان لداود مائة زوجة، ولسليمان ثلاثمائة امرأة، فلماذا يعيب اليهودُ الرسولَ في كثرة النكاح»(٢)..

الثاني: «تعني السلوك المعهود لجماعة من الناس» ودليله قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [الأنفال: ٣٨]. وهنا أيضاً لم يُحالفه التوفيقُ في فهم سنّة الأوّلين لأنّ المراد بها «سنّة الله في إهلاك الطغاة المكذّبين»(٣)، لا «السلوك المعهود لجماعة من الناس» كما قال الكاتب.

أمّا معنى السنّة السائد في الجاهليّة فهو «العرف والعادة».

ونلاحظ أنّ الكاتب يريد من وراء هذه التمحّلات أن يُظهر أنّ ما تواضع عليه العلماء من تعريف للسنّة يتعارض مع استعمالات القرآن والجاهليين لها، وهو يؤكّد أنّ القرآن «لم يعقد الصلة بين السنة

---

(١) صفحة ١٧.

(٢) التفسير الواضح الشيخ محمد علي الصابوني ١٠٥٠ [ط١ ـ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م ـ مؤسسة الريّان ـ بيروت ـ لبنان].

(٣) المصدر السابق٤٣٦.

والرسول»[1]. ولا يخفى أنّ اتّفاق فريقٍ من العلماء في فنّ من فنون العلم على مصطلحٍ ما، أو حدٍّ ما إنّما هو علامة ودليل يضعونه ليُتَوَصّلَ بوساطته إلى فهم مرادهم ممّا قرّروه في بحوثهم وأطروحاتهم، ولا مشاحّة في الاصطلاح.

مصطلح السنّة في زعم الكاتب «مصطلح سياسيّ»، وتضمينها المعنى التشريعي أمر مُسْتَحْدَث:

يرى الكاتب أنّ مصطلح السنّة يصطبغ بصبغة سياسيّة ترتبط بسياسة الخليفة وإدارته، ولذلك قالوا عن سبب مقتل عثمان: بأنّه حاد عن سنّة الخليفتين أبي بكر وعمر[2]. هكذا يحلو للكاتب أن يسيّس الأمر، والحال أنّ معنى العبارة إن صحّت؟؛ لأنّ عثمان لم يحِدْ عن مَهْيَعِ صاحبيه ـ: «منهجُهُمَا وطريقتهما في إقامة الدين، وتطبيق الشريعة»، فضلاً عن ذلك فإنّ الإسلام لا يفصل بين السياسة وغيرها من شؤون الناس والدولة.

أمّا تضمين السنّة دلالةً تشريعيّةً شاملةً فيرى الكاتبُ أنّه استُحدث في النصف الثاني من القرن الأوّل ذلك أنّ «أوّل وثيقةٍ إِسْتَعْمَلَتْ تعبيرَ» سنّة النبيّ «بالمفهوم التشريعيّ الشامل هي التي بعث بها الزعيم الخارجيّ عبد الله بن إباض المرّي التّميمي [ت٨٦هـ] إلى الخليفة الأمويّ عبدالملك بن مروان سنة ٧٥هـ»[3].

السنّة عرّفها العلماء اعتمادا على حديث موضوع: «عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين»:

يرى الكاتب أنّ علماء الإسلام عرّفوا السنّة هذا التعريف الشامل لأقوال النبيّ وأفعاله، وسنّة الصحابة والخلفاء الراشدين

---

(١) صفحة ١٧.

(٢) صفحة ١٨.

(٣) صفحة ١٨.

واجتهاداتهم[١]، استمدادا من حديث: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن كان عبدًا حبشيًا، فإنّه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء المهديِّين الراشدين مِنْ بعدي تمسّكوا بها وعضّوا عليها بالنواجذ، وإيّاكم ومحدثات الأمور فإنّ كلّ محدثة بدعة وكلّ بدعة ضلالة»[٢]. وبدون أن يشير إلى من خرّجه، ولا إلى مظانّه يكرّ عليه بالطعن فيه بالوضع، من غير أن يذكر دليلا واحدا على حكمه الفاسد هذا، فهو يقول: قد «وُضع بعد أحداث الفتنة، تثبيتًا لحُجّيّة عصر الخلافة الراشدة، وللحاجة التشريعيّة إلى الاعتماد على سلوك الصحابة الأوائل وأقوالهم» ويضيف: أنّ «نحت هذا الحديث تَشَكَّل في خضمِّ المجادلات السنّيّة الشيعيّة حول الإمامة»[٣]. ويُنهي الكاتبُ البحثَ في إشكاليّته المتعلّقة بتعريف السنّة بالتفريق بين الحديث والسنّة، ذلك أنّ الحديث في زعمه هو جملة المرويات المنقولة عن النبيّ وهي مجردة عن كلّ صلة بالتشريع، أمّا السنّة باعتبارها مصدرا من مصادر التشريع فقد تشكّلت تاريخيًا بعد عصر النبوّة[٤]!!.

ولا ندري ماذا يقول الكاتب عن حديث المقدام بن معد يكرب يرفعه: «ألا إنّي أوتيتُ الكتابَ ومِثْلَهُ معه، ألا يُوشِكُ رجل شبعانُ على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فَأَحِلّوهُ وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه، ألا لا يَحِلّ لكم الحمارُ الأهليّ ولا كلّ ذي نابٍ من السَّبُعِ، ولا لُقَطَةُ مُعَاهِدٍ إلا أن يستغنيَ عنها صاحبُها..»

---

(١) ويمثّل لاجتهادات الصحابة بحدّ الخمر، وتضمين الصنّاع، وجمع المصحف في عهد أبي بكر وحمل الناس على القراءة بحرف واحد من الحروف السبعة، وإنشاء الدواوين [صفحة٢٠ ـ ٢١].

(٢) صفحة ١٨. والحديث رواه أبوداود في سننه، [٥٠٦/٢] وابن ماجه١/ والدارميّ ٤١/١ وذكره النوويّ في الأربعين النووية، وذكر أنّه رواه أبوداود والترمذي وقال عنه: «حديث حسن صحيح». [شرح الأربعين النووية ٨٠ ـ٨١].

(٣) صفحة ٢١.

(٤) صفحة ٧٥ هامش ٣٢.

الحديث[١]. وما موقفه ممّا دار بين الرسول ﷺ ومعاذ بن جبل حين بعث به ﷺ حاكمًا إلى اليمن: «بم تحكم؟ قال: بكتاب الله.قال: فإن لم تجد؟ قال: فبسنّة رسول الله. قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فقال الرسول ﷺ: الحمد لله الذي وفّق رسولَ رسولِ الله لِمَا يُرضي الله»[٢]. ففي أيّ عصر دار هذان الحديثان وهما ينضحان تشريعا، وتحكيمًا لشرع الله تعالى؟

أمّهات كتب الرواية وُضِعَتْ لتوظّف في الصراع السنّي الشيعيّ

يُغفل الكاتبُ كلَّ الأسباب العلميّة الموضوعيّة التي حملت الإمامين: البخاريّ ومسلمًا وسائرَ أصحابِ الكتب الصحيحة على وضع كتبهم، ويأخذه الجموح إلى ادعاء أنّ وضع صحيحي البخاريّ ت٢٥٦هـ ومسلم ت٢٦١هـ لدى أهل السنّة، وصحيحي الكلينيّ ت٢١٦هـ وابن بابويه ت٣٨١هـ فيما يخصّ الشيعة، ومسند الربيع بن حبيب ت٢٧٦هـ عند الخوارج [هكذا!]، إلى جانب القرآن لهدفِ توظيفها «في الصراع بين أهل السنّة والشيعة من خلال تأويل النصّ حسب منظور كلّ فريق»[٣]. فشغفه بتصوير الساحة الإسلاميّة على أنّها حلبةُ صراع أنساه الأسباب الموضوعية لوضع صحيحي البخاريّ ومسلم:

ـ فقد دُوّنت السنّة الشريفة أوّلا ممزوجة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ثمّ أفردت في:

أ ـ المسانيد كمسند إمام الأمّة أحمد بن حنبل ت٢٤١هـ لكنّها كانت تضمّ الصحيح وغيره..

---

(١) سنن أبي داود ـ السنّة ـ باب لزوم السنة ١٠/٥ (٤٦٠٤) ـ وانظر متن عون المعبود للعظيم آباديّ ٣٥٤/١٢(٤٥٨٠).

(٢) سنن الترمذي ٦٠٧/٣ ـ سنن أبو داود ٢٧٢/٢ ـ معرفة السنن والآثار للبيهقيّ ٩٤/١ ـ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البرّ ٦٩/٢.

(٣) صفحة ٢٢ ـ ٢٣.

ب ـ وفي بعض الأبواب المعيّنة «كباب في الطلاق جسيم» للشعبي عامر بن شراحيل ت١٠٤هـ.

ج ـ ثمّ جدّت مرحلة شعر فيها العلماء بالحاجة إلى تجريد الصحيح، ذكر الإمام البخاريّ رحمه الله أنّ شيخه إسحاق بن راهويه [١٦١ ـ ٢٣٨هـ] قال لهم: «لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنّة النبيّ ﷺ، قال: فوقع ذلك في نفسي»، فكان له شرف الأوّليّة في تأليف أوّل مصنّف ممحّض للصحيح(١)، وتبعه في ذلك مسلم. فأين هذه الحقائق وحسن نيّة البخاريّ ومسلم في تصنيفهما من تهويمات الكاتب وتحميله الأحداث ما لا تحتمل؟!.

❋❋❋

إشكاليّة تدوين السنّة

تقييد الحديث(٢)

يصف الكاتب المواقف التي أملتها مصلحة الأمّة والأحاديث التي دعت إلى

(١) انظر فصل في بيان السبب الباعث لأبي عبد الله البخاري على تصنيف جامعه الصحيح وبيان حسن نيّته في ذلك [هدي الساري٨ ـ ٩].

(٢) لقد تولّى د. يوسف العشّ رحمه الله في تصدير تحقيقه لكتاب تقييد العلم للخطيب البغدادي [ط٢ ـ ١٩٧٤م ـ دار إحياء السنّة النبويّة] توضيح معنى التقييد [وهو الكتابة، والتسجيل]،والتدوين [وهو جمع الكتابات والصحف والأجزاء والرسائل المتفرّقة في ديوان وهو الكتاب الكبير]، والتصنيف [وهو ترتيب ما جمع في الدواوين وتبويبها على نظام معيّن كالأبواب الفقهيّة أو المسانيد أو أبواب خاصّة] ـ وقد نشأت عن عدم فهم هذه المصطلحات الثلاثة الفهم الصحيح وعن عدم التمييز بينها أخطاء تاريخيّة خطيرة، فقد اعتبرها بعضهم شيئاً واحداً حتّى إذا ما قرؤوا: «أوّل من دوّن العلم» و «أوّل من صنّف الكتب» ووجدوا أنّهم جميعا ممّن عاشوا وتوفّوا في القرن الثانيّ، قالوا إنّ السنّة كُتبت في القرن الثاني، في حين أنّ كتابة السنّة في صحف وكتب ورسائل أُنجز الكثير منها في القرن الأوّل وفي عهد الرسول ﷺ نفسه وخلفائه الراشدين وصحابته الأبرار [انظر أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح ـ أبولبابة حسين ٢٣ ـ ٢٤، الطبعة ١ ـ ١٩٩٧ ـ دار الغرب الإسلاميّ ـ بيروت].

التريّث وعدم كتابة السنّة في بادئ الأمر، ثمّ أذنت بعد ذلك بالتقييد بعد زوال أسباب المنع «بالتضارب والتشتّت»، وبأنّها «أخبار متناقضة»، وتعبّر عن «رؤية غير واضحة لمسألة مشروعيّة التدوين»[(١)]. كما يصف جهود العلماء في التوفيق بين الأخبار التي تمنع التقييد وتلك التي تأذن به بأنّها «جهود محتشمة، لمحاولة فهم هذا التضارب.. وتندرج ضمن منزع تأويليّ توفيقيّ لرفع التناقض بين الأحاديث، وهو منزع رسّخه أهل الحديث في تاريخ الفكر الإسلاميّ»[(٢)]. ويعتبر ما كتبه الشيخ مصطفى السباعيّ ومحمد محمد أبو زهو وصبحي الصالح وعجّاج الخطيب، وأكرم ضياء العمريّ وغيرهم من العلماء المعاصرين في شأن التوفيق بين أحاديث الإذن وأحاديث النهي عن الكتابة من «المواقف الدفاعيّة» وهي «أبعد ما تكون عن الإجماع في أمر التدوين»[(٣)]. ويصف حججهم بأنّها حجج «لا تخلو من بعدٍ تمجيديّ» ويقول عن بعض أخبارهم: إنّها «لا تخلو في حقيقة أمرها من بُعْدٍ أسطوريّ»[(٤)].

ويصبّ جام غضبه على عبدالغنيّ عبدالخالق الذي أثبت أنّ حجّيّة السنّة لا تقوم على الكتابة وحدها ولكن على حفظها وعدالة حملتها كذلك، فيصفه بالتناقض لأنّه علّل نَهْيَ الرسول ﷺ عن الكتابة في بادئ الأمر بالخوف من الخلط بين القرآن والحديث لفصاحته، ثمّ إِذْنَهُ بها بعد أن زال هذا الخوفُ وأصبح الجرسُ القرآنيُّ مميّزًا، فيقول الكاتبُ: «وهو في ذلك يشكّ في قدرة ذاكرة الصحابة على التمييز بين الحديث والقرآن، بعد أن حاول البرهنة على قدرة الذاكرة على حفظ النصّ الدينيّ، ويزداد تناقض عبدالخالق حين يعلّل نهي الصحابة عن التدوين بعدم اطلاعهم على إذن الرسول، فاعتقدوا استمرار حكم النصّ وعدم نسخه بعدما أكّد سابقا عصمة الصحابة في نقل الوديعة الأولى، وعدم جواز السهو والنسيان عليهم»[(٥)].

---

(١) صفحة ٢٦، ٢٧، ٣٠.

(٢) صفحة ٣٢.

(٣) صفحة ٣٥.

(٤) كقول الزهريّ: «إنّي لأمُرُّ بالبقيع فأسدّ آذاني، مخافة أن يدخل فيها شيء من الخنا، فوالله ما دخل أذني شيء قطّ فنسيته» صفحة ٣٧.

(٥) صفحة ٣٤ ـ ٣٥.

ثمّ يستنجد بدعاوى محمد توفيق صدقي، وأحمد أمين، وثالثة الأثافي محمود أبي ريّة أنّ السنّة لم تكتب في عهد الرسول، ويستشهد بقول أبي ريّة: إنّ أحاديث النهي أصحّ وأقوى، وبتحدّيه معارضيه «أن يثبتوا أنّ كتابًا واحدا من كتب الحديث كلّها ما سمّوه صحيحا وما سمّوه سننا، قد جاء عن طريق الكتابة عن النبيّ أو عن صحابته في القرن الأوّل أو غيره من القرون»(١).

أمّا الصحفُ التي كتبها الصحابة في عهد الرسول ﷺ والتي أكّد الباحثون ثبوتَها، فإنّه يشكّك فيها واحدة واحدة(٢):

١ ـ **صحيفة سعد بن عبادة الأنصاريّ [ت١٥هـ]**: ينكر ما رواه الترمذيّ من أنّها تضمّ طائفة من أحاديث الرسول ﷺ، ويصدّق ما قالته «جميلة شوكت» من «أنّه لم يُعثر من هذه الصحيفة إلا على حديثٍ واحدٍ»(٣).

٢ ـ **صحيفة جابر بن عبد الله [ت٧٨هـ]** التي تضمّنت خطبة حجّة الوداع يَلْمِزُهَا بقوله: «لم تُحفظ بألفاظها، ومعانيها كما نطق بها النبيّ ﷺ، ولم يحرص الصحابةُ على تدوينها»..

٣ ـ **صحيفة المُوادعة** التي كتبها الرسول غداة هجرته ﷺ بين المهاجرين والأنصار ﷺ واليهود والمشركين، يلمزها بقوله: «لا تخلو من إشكالات»..

٤ ـ **الصحيفة الصادقة صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص [ت٦٥هـ]** يطعن فيها بقوله: «لم تسلم أسانيدُها من الطعن، قديمًا وحديثًا»، ولا ندري ما هي هذه الأسانيد، وهي مأخوذة مباشرة مِنْ فِي رسول الله ﷺ؟!

---

(١) صفحة ٣٧.

(٢) صفحة ٣٨ ـ ٣٩.

(٣) وهو يحيل عليها في الهامش ٧٨ صفحة ٧٧ ـ Classification of hadith Literature,in,Islamic Studies,n 3,1985,p357 - 358.

٥ ـ **أمّا صحيفة همّام بن منبّه [ت ١٣١هـ]** عن أبي هريرة رضي الله عنه والتي تعرف بالصحيفة الصحيحة فشكّك فيها بقوله: «قد أثيرت حولها تساؤلات عن مدى صحّتها، ومدى تسرّب الإسرائيليّات إليها».

والكاتب في سبيل التشكيك في الكتابة المبكرة للسنّة النبويّة لا يتورّع عن الادّعاء أنّ أخبار النهي عن الكتابة متواترة، فهو يقول: «لا بدّ أيضاً من التنبيه إلى أنّ تواتر نهي النبيّ وعديدِ الصحابة عن تدوين الحديث، بل عن التحديث، وليدُ رغبةٍ في المحافظةِ على محوريّة النصّ القرآنيّ»، وإنّ جَهْلَ الكاتبِ بمدلول مصطلح «التواتر» وشروطه درأ عنه وصفه بالكذب. وإلا فيكون قد تعمّد الكذب عن رسول الله ﷺ وصحابته ﷺ، إن كان يعرف مفهوم التواتر.

يقول محمد حميد الله رحمه الله: «إنّه لا يوجد حديث صحيح يُرفع إلى النبيّ ﷺ يَمْنَعُ من كتابة الحديث إلا حديثَ أبي سعيدِ الخدريّ في صحيح مسلم»[١]. وجاء في سنن أبي داود قولُ زيد بن ثابت: «أمرنا ألا نكتب شيئا من حديثه»[٢]. فإذا صحّ حديثُ زيدٍ رضي الله عنه يكون قد رواه اثنان من الصحابة، فأين الاثنان من المتواتر الذي هو ما رواه الجمع الكثير عن الجمع الكثير كثرةً يُحيل العقلُ معها عادةً تواطؤَهُمْ على الكذب أو صدورَهُ عنهم اتفاقا؟!...

ثمّ إنّ الكاتب يرفع سيف التشهير في وجه كلّ من يُثبت أنّ الحديث كُتِبَ مبكّرا في عهد الرسول ﷺ وعهد صحابته رضوان الله عليهم؛ لأنّ ذلك يوطّد الثقة في الحديث من ناحية وينقض غزله ويفسد عليه سعيه الدؤوب لإثارة ظلال من الشكّ في السنّة وحُجِّيتها.

---

(١) مجلّة جوهر الإسلام ١٤ ـ العدد ٧ ـ ٨ السنة ١٤. تونس. والحديث في صحيح مسلم ـ الزهد والرقائق ـ باب التثبّت في الحديث (٢٢٩٨/٤).

(٢) السنن ـ العلم ـ باب في كتابة العلم ٣١٩/٣ (٣٦٤٧ن ٣٦٤٨).

فهو ينتقد فؤاد سزكين إذ لم يرق له أن يُثبت التقييدَ المبكّرَ للسنّة، فحاول التشكيكَ في النصوص التي اعتمدها سزكين في إثبات ما وصل إليه، فهو يقول: «يُسَجَّلُ على سزكين إفراطُهُ في الوثوق في هذه الأخبار التي استقى بعضَهَا من مصادرَ متأخِّرةٍ نسبيًا، مثل المحدّث الفاصل، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبرّ والتهذيب لابن حجر..»، ويَسِمُهُ بأنّه «ظهر في بحثه عن الحديث النبويّ بصفة الجامع أكثر من صفة الناقد..» الذي ينبغي أن يربط تلك الأخبار «بالظرف السائد في المجتمع الإسلاميّ آنذاك، وبالتوجّهات السياسيّة والعقائديّة السائدة وبالصراعات الدينيّة والفقهيّة التي عرفها التاريخ الإسلاميّ»(١).

ويصف صبحي الصالح بأنّه محافظ؛ لأنّه أقرّ بأنّ تقييد الحديث تمّ في عهد النبيّ ﷺ ثمّ يتّهمه بالتناقض؛ لأنّه «قَبِلَ الأخبارَ التي تُرْجِعُ أوائل التدوين إلى عصر الخليفة الأمويّ عمر بن عبدالعزيز»(٢).

والكاتب إذا لم يميّز بين مصطلح التقييد الذي هو الكتابة ومصطلح التدوين الذي هو جمع التقييدات والصحف والأجزاء في ديوان وهو الكتاب الكبير، فإنّه يخطّئ كلّ من يفهمهما على الوجه الصحيح، فما ذهب إليه صبحي الصالح يتساوق مع الحقائق التاريخيّة، فقد كُتب الكثيرُ من السنة في عهد الرسول ﷺ وصحابته ﷺ، ثمّ تمّ جمعُها وتدوينُها رسميًا وبأمر وإشراف الخليفة الصالح عمر بن عبدالعزيز على رأس المائة الأولى وبداية المائة الثانية للهجرة.

❋ ❋ ❋

الكاتب: الدافع لتدوين الحديث

فساد العقيدة وتصدّع المجتمع وانتشار الاختلافات!!

على الرغم من أنّ رسالة عمر بن عبدالعزيز [ت١٠١هـ] التي بعث بها إلى عمّاله يدعوهم فيها إلى البدار بتدوين السنة واضحة وجليّة: «فإنّي خِفتُ

(١) صفحة ٤٣.

(٢) صفحة ٤٤.

دروس العلم وذهاب العلماء»؛ أي أنّه رحمه الله يتخوّف من ذهاب العلم بموت حَمَلَتِهِ من العلماء، فدعا عمّاله إلى تجميع ما يمكن جمعُهُ في أقاليمهم من حديث الرسول ﷺ حفظا له، فإنّ الكاتب يأبى إلا أن يبتكر تعليلاتٍ وأسبابًا أخرى تقف وراء دعوة الخليفة إلى التدوين وهي «خوفه من دروس العلم، وبداية الانشقاق داخل الأمّة، والانصداع في الجسم الاجتماعيّ بحكم الابتعاد عن زمن الوحي»... » فمثلما جمع عثمان القرآن درءًا للخلاف فإنّ جمع السنّة حفّ به بدايةُ فساد العقيدة وفساد اللغة... فلزم التدوين قصد التغلّب على النسيان وعلى الخلافات..فالدور الإيجابيّ للتدوين يُخفي في طيّاته واقعا فرضه الاختلاف»(1).

والتدوين عنده كذلك عمليّة «تمثّل جزءًا من التنافس بين أهمّ فرقتين في الإسلام [أي السنّة والشيعة]، وهذا يدلّ في نهاية المطاف على أنّ التدوين فرضه الاختلاف»، وقد أدّى التدوين مهمّة أخرى على جانب من الأهمية وهي: «تثبيت تراثٍ من بين تراثاتٍ أخرى ممكنة وهو تراث الأغلبية والجماعة»(2). فجعل الانشقاق والتصدّع وفساد العقيدة والتنافس بين السنة والشيعة والاختلافات والسعي لتثبيت تراث الأغلبية والجماعة.. هي الأسباب الحقيقيّة للدعوة إلى تدوين الحديث!!

والتدوين كما هو معلوم عند أهل العلم مرحلة ضروريّة وطبيعيّة تلي مرحلة التقييد حفاظا على السنّة وحماية لها من الضياع، وأمّا ما يحاوله الكاتب من الإيهام بوجود غايات أخرى تقف وراء التدوين، ويجعل منها «ملاحظات مغيّبة في الدراسات التي اهتمّت بالحديث النبويّ» ويعتبر إغفال الإشارة إليها «قصورا في النظر إلى المشاكل الحافّة بمسألة التدوين»(3)، فكلّ هذا من باب إثارة الشكوك حول الغاية النبيلة للخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز من وراء دعوته لتدوين السنة تدويناً عامّاً لجمع ما تفرّق منها في

(1) صفحة ٤٧.
(2) صفحة ٤٩ ـ ٥٠.
(3) صفحة ٤٧.

مختلف الأمصار ولتيسير حفظها وخدمتها والاستفادة منها وتقريبها للناس. وكذلك تقليلاً من شأن النتائج الباهرة التي تحقّقت للسنّة بهذا التدوين وما تلاه من تصنيفها وتبويبها وتجريد الصحيح وغير ذلك من الجهود المباركة التي جعلت من السنة مادّة ميسورة التناول قريبةً إلى طلابها من أبناء المسلمين فقهاء وأصوليين ومحدّثين ومربّين وغيرهم..

أمّا الجهود التي بذلها الإمام الزهريّ في جمع السنّة وتدوينها فتعني عند الكاتب «مساهمة في التأسيس النظريّ لما يسمّى بالسنّة والجماعة، عن طريق تثبيت كتابيّ للتراث بواسطة سلطة سياسيّة»(١). وهولا يغفر له إخلاصه لسنّة الرسول ﷺ وجهوده المباركة في توطيدها بتعليمها وتدوينها ونشرها فأخذ يلمزه بترديد تخرّصات المستشرق اليهوديّ المجريّ قولدزيهر Ignaz-Goldziher ١٨٥٠ ـ ١٩٢١] الذي اتّهمه بالعمالة للسلطة الأمويّة، فأشار إلى أنّه «أصبح حظيّاً عند هشام بن عبدالملك [الخليفة الأمويّ العاشر١٠٥ ـ ١٢٥هـ]، فحجّ معه، وجعله معلّمَ أولاده»، كما ذكّر بصلات الزهريّ «بعبدِ الملك بن مروان [الخليفة الأمويّ الخامس ٦٥ ـ٨٦هـ] ووضعِهِ الأحاديثَ لخدمة بني أميّة»(٢)، وهي تُهَم ثبت أنّها من تلفيقات قولدزيهر الباطلة(٣)، والكاتب يأبى إلا أن يتعلّق بها فيؤكّد على «الاختلاف حول تقييم حياة الزهريّ ومروياته»، وصولا إلى توجيه الاتهام إلى الأحاديث التي نقلها(٤).

تبويب الحديث وتصنيفه يجعل منه الكاتبُ إعادة بناء الموروث الثقافيّ!!

إنّ عمليّة التبويب والترتيب لِمَا دُوِّنَ من الحديث يُقصد بها تيسيرُ الوصول إلى الحديث والانتفاع به، وحسن استخدامه، مع الحفاظ على نصّ الحديث المدوّن بلفظه ومعناه بكلّ أمانة. إلا أنّ الكاتب جريًا على نهجه في

(١) صفحة ٤٨.
(٢) صفحة ٤٦.
(٣) انظر السنّة ومكانتها في التشريع الإسلاميّ للشيخ مصطفى السباعيّ ١٩٢ ـ ٢٢٦.
(٤) صفحة ٤٦.

التشكيك في أمانة العلماء وإثارة البلبلة حول ثوابت الأمّة، وسعيًا منه لهدم الأصل الثاني للتشريع الإسلاميّ جعل من تبويب السنّة وتصنيفها لونا من الحذف والانتقاء والتصحيح والتقديم والتأخير؛ «إذ العمليّة لم تكن تنحصر في حفظ الموروث الثقافي العربيّ الإسلاميّ من الضياع، ولا في تصنيف هذا الموروث بل إنّ العمليّة برمّتها على حدّ تعبيره كانت في الحقيقة إعادة بناء ذلك الموروث الثقافيّ بالشكل الذي يجعل منه تراثًا أي إطارًا مرجعيّاً لنظرة العربيّ إلى الأشياء، وإلى الكون والإنسان والمجتمع، والتاريخ»(١). فالكاتب يريد أن يزيّف كلّ جهود العلماء المخلصة في الترتيب، ويصوّر المسألة أنّها عمليّة بناء تراث مصنوع مزيّف وضع ليلبّي هوى العربيّ الماسك بالسلطة السياسيّة وتصوّره للكون وللأشياء ولا علاقة لكلّ ذلك بالسنة، فالسنة المبوّبة اليوم بين أيدي الناس مكذوبة موضوعة لا علاقة لها بالرسول!! وهذا يذكّرنا بما افتراه قولدزيهر الذي زعم «أنّ القسم الأكبر من الحديث لا يعدّ وثيقة للإسلام في عهده الأوّل، ولكنّه أثر من آثار جهود المسلمين في عصر النضوج»(٢) أي أنّه جملة من الموضوعات اختُلِقت بعد وفاة الرسول بزمن طويل «كما يذكرنا ما يراه الكاتب بما افتراه شاخت من «أنّ الأحاديث الفقهيّة التي تتناول مسائل الشريعة ليس فيها حديث واحد تصحّ نسبته إلى النبيّ وكل الأحاديث الفقهيّة وضعت في القرنين الثاني والثالث»(٣).

السنّة النبويّة: إشكاليّة التشريع؟!!

الكاتب يرى أنّ اعتبار السنّة مصدرا ثانيا للتشريع كان متأخّرًا عن

---

(١) صفحة ٤٨.

(٢) انظر السنّة ومكانتها في التشريع الإسلاميّ ١٩٠. ـ الحديث والمحدّثون ـ محمد محمد أبو زهو ٣٠٣ ـ ٣٠٤ [دار الفكر العربيّ ـ بدون بيان رقم الطبعة ولا تاريخها].

(٣) المستشرق شاخت والسنّة ـ د. مصطفى الأعظمي: ١/٦٩، ٧٠، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٤، ٨٥. [بحث منشور ضمن كتاب مناهج المستشرقين في الدراسات العربيّة الإسلاميّة ـ نشرته المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، مكتب التربية العربيّ لدول الخليج].

ظهور الأحكام الإسلاميّة!!؟. نقرأ لمؤلّف كتاب «السنة النبوية: إشكاليّة التدوين والتشريع» أنّ السنّة النبويّة لم تكن أصلا من أصول التشريع، ولم تكن معتَمَدَةً، وأنّ تحوُّلَها إلى مصدرٍ ثانٍ في أصول الفقه تأخّر إلى ما بعد «ظهور الأحكام الإسلاميّة»، وبعد أن تأسّست «المنظومة الأصوليّة استجابةً لحاجة الفقهاء إلى وضع تشريعٍ مقنَّنٍ»[1].

ذلك أنّ الأجيال الإسلاميّة - في زعم الكاتب - كانت متأثِّرةً في استنباط حلول مشاكلها بالعناصر التالية:

«١ - بالقيم الإسلاميّة كما جاء بها القرآن، وطبّقها الرسول ﷺ في حياته.

- بالموروث الجاهليّ والأعراف والعادات والنظم.

- وبتقاليد الداخلين في الإسلام من غير العرب.

- وبما فرضته أنماط الإنتاج في المجتمعات الموجودة آنذاك»[2].

هكذا كانت أجيال المسلمين تحتكم - في خيال الكاتب - إلى مزيجٍ من القرآن والأعراف الجاهليّة والتقاليد الوثنيّة التي جلبها معهم الداخلون في الإسلام من غير العرب!! مُسْقطًا حقيقةً لا مِراء فيها وهي أنّ الإسلامَ أقام على أنقاض الشرك والجاهليّة والديانات المحرّفة نظامًا جديدًا لا يحتكم إلا إلى كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ مبطلا كلَّ الأعراف والعادات الجاهليّة والعقائد والتقاليد الوثنيّة والمحرّفة، مقرّرا أنّ من أحدث في أمر الإسلام شيئا لا يستند إلى أصليه الكتاب والسنّة فهو ردّ، مبشّعا كلّ ما يمتّ إلى الجاهليّة من أعراف وأحكام: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾ [المائدة: ٥٠] والكاتب لم يستطع أن يستشهد بحكم واحد أو تقليد واحد عاشته الأمّة الإسلاميّة في تلك العهود، يعود إلى عادة جاهليّة أو تقليد وثنيّ؟!!.

---

(١) صفحة ٥٠.

(٢) صفحة ٥٢.

الشافعيّ هو الذي أسّس مشروعيّة السنّة!!

يرى الكاتب أنّ السنّة قبل الإمام الشافعيّ لم تكن لها مشروعيّة ولا أهليّة، حتى إذا ما جاء عصر الشافعيّ كانت في حاجة إلى «تأسيس مشروعيّتها بوصفها مصدرا ثانيًا من مصادر التشريع» وهو ما دعا الشافعيّ إلى «تأسيس مشروعيّة السنّة» وإدخالها جُزْءًا جوهريًّا في بنية النصّ القرآنيّ[1].. وكان ذلك همّا من هموم مشروعه الفكريّ[2].. إن لم يكن بالفعل همّه الأساسيّ»[3].

والكاتب غيرُ راضٍ عن الإمام الشافعيّ فيما قام به، فهو يتّهمُهُ بالتعسّف في تفسيره «الحكمة» الواردة في عدّة آيات من الكتاب العزيز[4] بالسنّة[5]، قائلا: «وهو تأويل لا يخلو في حقيقة أمره من تعسّفٍ واضحٍ»[6]، إذ ليس بالضرورة ـ على حدّ تعبير الكاتب ـ أن يكون «التأويل الصحيح الوحيد الذي يقتضيه القرآن»[7].

وتبعًا لنصر أبي زيد في مقاله: «الإيديولوجيّة الوسطيّة التلفيقيّة في فكر الشافعيّ» يعتبِرُ الكاتبُ أنّ تفسيرَ الحكمة بالسنّة في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٤﴾﴾ [الأحزاب: ٣٤]، مثار للتضارب بدعوى أنّه إذا كان القرآن يُتلى فكيف تُتْلَى السنّةُ؟

وهذا السؤال التعجيزيّ!! الذي يطرحه الكاتب ومُسْتَنَدُهُ أبو زيد!! ساقه الإمام الشافعيّ نفسُهُ في كتابه «جماع العلم» بأسلوبه التعليميّ التربويّ،

---

(١) صفحة ٧١.

(٢) صفحة ٥٣.

(٣) صفحة ٥٤.

(٤) البقرة ١٢٩، ١٥١، ٢٣١ ـ آل عمران ١٦٤ ـ النساء ١١٣ ـ الأحزاب ٣٤ـ الجمعة ٢.

(٥) الرسالة للإمام المطلبيّ محمد بن إدريس الشافعيّ: ٧٦ ـ ٧٩ [الفقرات ٢٤٤ ـ ٢٥٧] [تحقيق العلامة أحمد محمد شاكر ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ لبنان].

(٦) صفحة ٥٣.

(٧) صفحة ٥٤.

على لسان أحد خصوم السنّة، وأجاب عنه رضي الله عنه بقوله: «إنّما معنى التلاوة أن ينطق بالسنّة كما ينطق بالقرآن»[1]. إلا أن آلكاتب لا يذكر ذلك ولا يشير إلى جواب الإمام الشافعيّ الشافي، و يلقي هذا التساؤل كأنّما هو الذي يطرحه!! ليجعل منه شبهة تثير الشكّ!!

ولم يكتف الكاتبُ باتهام الإمام الشافعيّ بالتعسّفِ في تفسيره الحكمةَ بالسنّة وإنّما يضيف إلى ذلك قولَهُ إنّه: «اضطرّ إلى ترسيخ منزلة السنّة لا توسّلا بآيات تدعو إلى اتباع السنّة، بل توسّلا بآيات تأمر بطاعة الله ورسوله»[2]، اعتمادًا على الآية ٥٩ من سورة النساء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾.

ويوسّعُ الكاتبُ دائرةَ اتّهامِه لتشمل أهلَ السنّةِ جميعًا؛ ذلك أنّهم في زعمه استدلّوا على حُجِّيَّة السنّة وعلى اعتبارها مصدرًا من مصادر التشريع بحديث:

«تركتُ فيكم شيئين لو تمسّكتم بهما لن تضلّوا من بعدي: كتاب الله وسُنّتي» وهو حديث تطعن في صحّته الشيعة باعتباره حديث آحادٍ!! لم يروه سوى مالك في موطّئه[3] وعدد قليل من الرواة منهم ابنُ حجر بدون سندٍ ممّا يوهِّنُهُ ويطعن في صحّته[4]، غاضًا الطرف عن الأحاديث الكثيرة الأخرى التي تؤكّد على وجوب الأخذ بالسنّة والتزامها وتحذّر من تَرْكِهَا، منها حديث عائشة رضي الله عنها ترفعه: «ستّة لعنتهم ولعنهم الله وكلّ نبيّ مُجاب.. فكان تارك السنّة أحد هؤلاء الستّة»[5]. والحديث المتفق عليه: «من

---

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلاميّ للشيخ مصطفى السباعيّ ١٤٥ ـ نقلا عن جماع العلم المطبوع مع الأمّ ـ [ط ٤ ـ ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ـ المكتب الإسلاميّ ـ بيروت ت دمشق].

(٢) صفحة ٥٤.

(٣) مالك بن أنس أمير المؤمنين في الحديث وحديثه المتصل المرفوع إلى الرسول يعدّ أصحّ الصحيح. وقد رواه معه مسلم٢/٨٩٠، وأبو داود ١/٤٤٢.

(٤) صفحة ٢٢. والحديث رواه مسلم ٢/٨٩٠ ـ وأبوداود ١/٤٤٢.

(٥) قواعد التحديث للقاسميّ ٥٤ [ط ٢ ـ ١٩٦١ ـ عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة].

رغب عن سنّتي فليس منّي»[1]، مع التذكير بأنّ العلماء لا يردّون الحديث بسبب كونه آحاداً؛ لأنّ الآحاد والتواتر تقسيم للحديث من حيث الورودُ ولا علاقة لذلك بالقبول والردّ.

ونسأل هذا الكاتب ومن يحيل عليهم ويتمترس وراء أسمائهم البارزة في عالم التجنّي على الإسلام ومصادره: -

ماذا كانت تمثّلُ السنّةُ في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم وطوال القرن الأوّل والثانيّ ؟ ألم يكن المسلمون إذا حزبهم أمر يلجؤون إلى القرآن فإن لم يعثروا فيه على الحكم المطلوب تحوّلوا إلى السنّة؟ - وما هي دلالة هذه الآيات التي تدعو إلى الأخذ بما يأمر به النبيّ ﷺ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: من الآية ٧] ؟ والتي تتوعّد الذين يخالفون أمرَ الرسول ﷺ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: من الآية ٦٣]؟ والتي تتوعّد من لا يُحكّمُ الرسولَ ﷺ فيما يقع من خصومات: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]..

- ثمّ أليست طاعة الرسول ﷺ هي العمل بأوامره والانتهاء عن نواهيه ؟ فما معنى قول الكاتب عن الإمام الشافعيّ: «اضطرّ إلى ترسيخ منزلة السنّة لا توسّلا بآيات تدعو إلى اتباع السنّة، بل توسّلا بآيات تأمر بطاعة الله ورسوله!».

تيّار مناوئ للسنة منكر حُجّيّتها

يقول الكاتب: «إنّ الأجيال الإسلاميّة الأولى شهدت إلى جانب القابلين للسنّة منكرين لها، وإنّ السنّة إنّما اكتسبت منزلتها تدريجيّا بمرور

---

(١) صحيح البخاري ٥/١١ - صحيح مسلم ١٠٢٠/٢ - ورواه النسائيّ ٥٠/٦ [زهر الربى على المجتبى - للسيوطي: ط٢ - ١٩٦١ - عيسى البابي الحلبي - القاهرة].

الزمن، وبعد أن نُسِيَتْ مواقف المنكرين»، ودليله على وجود هذا الفريق المناوئ للسنّة هو:

أ ـ إطلاق لقب «ناصر السنّة» على الإمام الشافعيّ، فهو لقب «يشير ضمنا إلى وجود تيّار فكريّ آخر لا يولي السنّة المركز الثاني في الأصول التشريعيّة والعقائديّة»..

ب ـ وأنّ الشافعيّ نفسه عقد في الجزء السابع من كتاب الأمّ بابا عنوانه: «باب حكاية أقوال الطائفة التي ردّت الأخبار كلّها»[(١)].

ونتساءل ما هو هذا التيّار الذي ينكر السنَّةَ؟ والذي يعوِّلُ عليه الكاتب في ردّ الأخبار؟ ويُسْقَطُ في أيدينا حين نعلم أنّ عمدة الكاتب في طعنه في حجّيّة السنّة وعدم وثوقه في رواتها من الصحابة الأبرار ومن جاء بعدهم، هو النظّام أبو إسحاق إبراهيم بن سيّار المعتزليّ [١٨٥ ـ ٢٣١هـ] الذي اتَّفَقَ أكثرُ المعتزلة لاسيّما شيوخُهم وفي مقدّمتهم خاله أبو الهذيل محمد بن الهذيل المعروف بالعلّاف المعتزليّ [ت٢٣٥هـ] على تكفيره. إلا أنّ الكاتب يوثّقه ويرفع من منزلته، ويجعل منه صاحب رأي يعارض إمام الأمة الشافعيّ رضي الله عنه، بل يجعل منه ممثّلا «للطائفة التي ردّت الأخبار»!!.

إنّ النظام يصدر في آرائه المناوئة للإسلام وشريعته عن تأثّره بالزنادقة وبعض الفلاسفة المهوّمين، فقد أنكر معجزاتِ النبيّ ﷺ واستثقل أحكامَ الشريعة الغرّاء فعاداها ولكنه لم يجرؤ على إنكارها إلا أنّه أبطل الأخبار المثبِتَةَ لها والدالّةَ عليها، وهو رجل هدميّ فوضويّ يهدم كلّ شيءٍ وينكر كلّ شيءٍ، فقد أنكر حُجّيّةَ الإجماع وجوّز وقوع الخطإ عليه، كما أنكر حجّيّة القياس في الفروع الشرعيّة، وأنكر الاجتهاد، وطعن في اجتهاد الصحابة، وجوّز الكذب على المتواتر[(٢)].

---

(١) صفحة ٥٤.

(٢) انظر السنّة ومكانتها في التشريع الإسلاميّ ١٣٧ ـ ١٣٨. ـ وانظر موقف المعتزلة من السنّة ـ فصل: «صور من انحرافات المعتزلة عن السنّة» ١١٣ ـ ١٤٩. أبو لبابة حسين. [ط٢ ـ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ـ دار اللواء للنشر والتوزيع ـ الرياض].

والكاتب يغضّ الطرفَ عن كلّ هذا الانحراف، ويجمح به هواه نحو النفخ في صورة الرجل ليجعل من آرائه الفاسدة «آراء مغمورة مغيّبة، وصلت إلينا من خلال ردود خصومها، شديدة الدلالة على وجود تيّار من المتكلّمين رفض التسليم بتصوّرات أهل الحديث»[1]!!. متجاهلا أنّ اعتراض النظّام وأشباهه لا يعتدّ به على الإطلاق وعلى كلّ المستويات.

(١) صفحة ٦٧.

الكاتب يأمل في انبعاث تيّار حداثيّ (المعتزلة الجدد) يُحيي ما اندثر من إنكار للسنّة وغيرها من الآراء المغيّبة!!

أبدى الكاتب ارتياحه لوجود مناهضين للسنّة ولاعتبارها مصدرا ثانيا للتشريع الإسلاميّ، إذ أنّ غلبة المنظومة الأصوليّة التي أسّسها الشافعيّ، والتي جعلت من السنّة المصدر الثاني للتشريع «لم تقطع السبيل أمام الخلاف في تثبيت منزلة السنّة». إلا أنّه لم يلبث أن أبدى حزنه؛ لأنّ «هذا الخلاف وقع طمسُهُ قديما بانتصار أهل الحديث بعد نكبة المعتزلة، فغلبت بالتالي تصوُّرات أهل الحديث.. [التي انقلبت] إلى مقدّسٍ، يُعدّ الخروجُ عنه من قبيل أللامفكّرِ فيه بالنسبة إلى الأجيال اللاحقة»[1].

ثمّ يحدو الكاتبَ الأملُ في انبعاث «المنزع الحداثيّ الذي تميّز به المفكّرون المحدَثون اليوم، لإعادة النظر في هذه المسلّمات القديمة وإعادة النظر في المنظومة الأصوليّة القديمة، والكشف عن الإيديولوجيّ الثاوي خلفها، وعن البشريّ الفاعل في صياغتها»[2].

فهو ينتظر من هؤلاء الحداثيين أن يعيدوا النظر في مشروعيّة السنّة، وأن يُحيُوا ما اندثر من الآراء المغمورة والمغيّبة، وأن يدحروا المنهج الفقهيّ

(١) صفحة ٥٥.

(٢) صفحة ٥٥.

الذي هيمن على قراءة النصّ القرآنيّ، وجعل من آيات الأحكام التي لا تتجاوز الخمسمائة آية[1]. والتي لا تمثِّلُ إلا عُشْرَ القرآن جعل منها «مركز الثقل في القرآن على حساب الآيات التي تحتوي على الإرشاد والهداية... وتغذِّي الأفق الدينيّ البحت والمتعالي في الإنسان»[2].

الكاتب ينكر استقلال السنّة بالتشريع!!

والكاتب تساوقًا مع منهجه الفاسد في إنكار مشروعيّة السنّة، والتشكيك في حُجّيتها فإنّه أنكر استقلال السنّة بالتشريع، مدّعيا أنّ هذا الاستقلال «موضع خلاف بين الأصوليّين، فكيف يرتقي كلام الرسول كي يضاهي النصّ القرآنيّ»[3]، وكعادته فإنّه يدّعي الخلاف والصراع دون أن يذكر المخالفين، اللّهمّ إلا أن يكون النظّام أو ممّن هو على شاكلته من أصحاب الأهواء الذين لا عبرة بمخالفتهم واعتراضاتهم.

وهو باختياره هذا الموقف المناوئ للسنّة يكون قد ضرب عرض الحائط بـ:

الآيات التي تثبت أنّ النبيّ ﷺ إنّما يشرّع بأمر الله، وبما أراه الله وعلّمه، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، ويدخل في قوله تعالى: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾

---

(١) يرى حداثيّ تونسيّ آخر هو الصادق بلعيد العميد السابق لكلية الحقوق تونس٢، في محاضرةٍ له عن الإسلام والتشريع أنّ الآيات «التي يمكن أن تعدّ آيات أحكام بالمعنى التشريعيّ لا تتجاوز الخمسين آية» ومن هنا يبدي استغرابه من ضخامة المدوّنة التشريعيّة الإسلاميّة، ويتساءل: من خوّل هؤلاء المشرّعين ومكّنهم من أهليّة التشريع؟! وينحى هو أيضاً باللائمة على الإمام الشافعيّ لأنه ذكر «أنّ كلّ نازلة تنزل بالإنسان تهمّ دينه أودنياه لها في كتاب الله حلّ» ويتّهمه بأنّه «لم يقدّم دليلا على ما ذهب إليه»، ويختم محاضرته بالدعوة إلى القفز فوق ابن عاشور والشاطبيّ والشافعيّ، والعودة إلى الكتاب مباشرة!!! [مجلّة أقلام أون لاين الإلكترونيّة www.aqlamonline.com ـ العدد١٣ ـ السنة ٤ ـ جانفي ـ فيفري ٢٠٠٥].

(٢) صفحة ٥٥.

(٣) صفحة ٥٠.

الإذن في القول بالرأي، والقياس، والاجتهاد، وكلّ ما علّمه الله ممّا نطقت به السنّة. وليس ذلك محصورا في المنصوص[1].

- الأحاديث التي تُثبِتُ أنّ سنّة الرسول ﷺ مماثلة للقرآن كحديث المقدام بن معد يكرب مرفوعا: «ألا إنّي أوتيت الكتاب ومثلَه معه»[2]، فقوله عليه الصلاة والسلام: «ومثلَه معه» يعني السنّة المشرّفة، وتتحقّق مثليّتها للقرآن في أمرين: النوع والحكم، أمّا النوع فيعني أنّ كلا منهما وحي من الله، وأمّا الحكم فيعني وجوب العمل بهما جميعا»[3].

- و يكون قد غضّ الطرف عن عشرات الأحكام الشرعيّة التي استقلّت السنّةُ بتشريعها، مثل: توريث الجدّةُ السدس[4] وزيادة التغريب على جلد الزاني البكر مائة جلدة[5] ورجم الزاني المحصن[6] وتحريم الجمع بين المرأة وعمّتها وبينها وبين خالتها[7]، والمسح على الخفين[8]؟.

---

(1) انظر فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٣٠٤/١٣ [ط١ - ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م - دار الريّان للتراث - القاهرة].

(2) سنن أبي داود: السنة - باب في لزوم السنّة ١٠/٥(٤٦٠٤) - سنن ابن ماجه: المقدّمة - باب تعظيم حديث رسول الله٦/١(١٢) - سنن الترمذيّ: العلم - باب ما نهي عنه٣٨/٥(٢٦٦٤) - عون المعبود ٣٥٤/١٢(٤٥٨٠).

(3) معالم السنن لأبي سليمان الخطّابيّ ٢٩٨/٤ [ط٢ - ١٤٠١هـ/١٩٨١م - منشورات المكتبة العلميّة - بيروت لبنان].

(4) سنن أبي داود: الفرائض - باب في الجدّة الحديث ١٢١/٣(٢٨٩٤) - سنن الترمذيّ: الفرائض - باب ما جاء في ميراث الجدّة ٤٢٠/٤(٢١٠١) - سنن ابن ماجه: الفرائض - باب ميراث الجدّة ٩٠٩/٢(٢٧٢٤).

(5) صحيح مسلم: الحدود - باب حدّ الزاني ١٣١٦/٣(١٦٩٠).

(6) صحيح مسلم: الحدود - باب رجم الثيّب في الزنا ١٤١٧/٣(١٦٩١).

(7) صحيح البخاريّ: النكاح - باب لا تنكح المرأة على عمّتها الحديث رقم٤٨٢٠. صحيح مسلم ١٠٢٨/٢(١٤٠٨).

(8) صحيح البخاريّ: أبواب الصلاة في الثياب - باب الصلاة في الخفاف الحديث رقم ٣٨٠. صحيح مسلم ٢٢٧/١(٢٧٢).

تشكيكه في عدالة الصحابة!:

يعتبر الكاتب أنّ التأكيد على فضل الصحابة وعلى عدالتهم إنّما هي نزعة انتقائيّة اصطفائيّة، وهو مبدأ مشترك بين الديانات التوحيديّة «بلغت مداها مع الإسلام»، حتّى أنّ أكثر أهل السنّة غالَوْا في ذلك واعتبروا «الصحبة شرفا عظيما يمنح المتّصف به امتيازا يجعله فوق مستوى البشر حتّى وإن ارتكب بعض المعاصي».

وهو يشكّك فيما ذهب إليه علماءُ الأمّة كحجّة الإسلام الغزالي [ت٥٠٥هـ]، وابن حجر العسقلانيّ [ت٨٥٢هـ] وغيرهما من عدالة الصحابة، بدعوى أنّ عدالتهم «لم يكن مجمعًا عليها.. وأنّ إطلاق العدالة على كلّ الصحابة لم يكن أمرًا مسلّما به من الأجيال الأولى... ذلك أنّ عدالة الصحابة المطلقة مفهوم وقعت صياغته في فترة متأخّرة»(١). ويعتبر «أنّ الأخبار الكثيرة التي جمّعها ابن تيمية التي تشدّد الوعيد على المتنقّصين من منزلة الصحابة كان يرمي من ورائها إلى تأسيس سلطة تقف حائلا أمام ما كان رائجا في العصر الأمويّ والعبّاسي من شتم الصحابة بفعل التنافس السياسيّ»(٢).

ولا شكّ أنّ ما يُحاول الكاتبُ نشرَهُ من تشكيك في عدالة الصحابة يتنافى مع تزكية الله تعالى لهم في العديد من الآيات، ومع تزكية الرسول ﷺ لهم في أكثر من حديث، ومع إجماع الأمة على تعديلهم، يقول الإمام النوويّ: «الصحابة كلّهم عدول، من لابس الفتن وغيرهم بإجماع من يُعتدّ به»(٣).

تشكيكه في حُجّيّة الخبر سواءً كان آحادا أم متواترا!

---

(١) صفحة ٦١.

(٢) صفحة ٦٢.

(٣) تقريب النواوي جلال الدين السيوطيّ ـ متن تدريب الراوي ٢١٤/٢ [تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ـ مطبعة السعادة بمصر ـ بدون بيان رقم الطبعة ولا تاريخها].

نظرا إلى أنّ الكاتب يَحْصِرُ حُجّيّة الخبر في أمرين:

١ ـ ثبوت عدالة الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

٢ ـ عدد الرواة الذين يحصل بهم الوثوقُ بالخبر، فإنّه يردّ حُجّيّة الأخبار؛ لتشكيكه في عدالة الصحابة أوّلا، ثمّ لأنّ أخبار الآحاد مثار «شكّ وجدال، خصوصا مع ما عُرف من تفشّي ظاهرة الوضع»[١] ، «وتأخّر التدوين[٢]. بالإضافة إلى كونها تفيد الظنّ لا العلم، الأمر الذي يطرح إشكالا كبيرا يتّصل بمنزلة أخبار الآحاد في التشريع، وسلطتها ومصداقيّتها»[٣].

ثمّ إنّ الكاتب يُلحق المتواتر بالآحاد في إشكاليّة حُجّيّته فيقول بالحرف الواحد: «واضح إذًا أنّ وجود الإشكال في حجّيّة الأخبار المتواترة والآحاد على حدٍّ السواءِ، قديمة، فقد أثارهُ الأصوليّون، والمتكلّمون، وانقسمت فيها الآراء»[٤].

إنكاره الإجماع

يُنْكِرُ الكاتبُ الإجماعَ وينفي التسليمَ به لإمكان وقوع الخطإ فيه، بزعمه، ويدّعي أنّ توفيق صدقي «يرفض سلطة الإجماع، ويجوّز إجماع القدامى على الخطإ»، وهو حين يرفض سلطة الإجماع إنّما يتبنّى على حدّ تعبيره «رأي المعتزلة قديما، حين قالوا بإمكان إجماع الأمّة في كلّ عصر وفي جميع العصور على الخطإ في الرأي»[٥].

وهذا التطرّف والغلوّ الذي يظهره الكاتب في التشكيك في الأخبار

---

(١) صفحة ٦٦.

(٢) صفحة ٩٩.

(٣) صفحة ٦٧.

(٤) صفحة ٦٧.

(٥) صفحة ٦٩.

وحملتها لاسيما الصحابة، وإنكاره الإجماع يذكّرنا بالنظّام الذي لا يعتدّ برأيه ولا بمخالفته.

تكذيبه حديث الذبابة!!

ينعى الكاتبُ على الفكر السلفي المحافظ الذي يعمد إلى تأويل الأحاديث المشكلة؛ كحديث الذبابة(١) الذي أثبت العلمُ والعقلُ استحالته(٢). وهو بصنيعه هذا لم يتجرّأ على رد حّديث صحيح فقط بدون دليل سوى ظنّه وتخمينه، وإنّما يتجنّى على العلم الذي أثبت أنّ هذا الحديث من معجزات الرسول ﷺ الطبيّة، وأنّ ما أخبر عنه النبيّ ﷺ هو عين الحقيقة(٣).

الدولة العبّاسيّة هي التي أسلمت التشريعات.

يرى الكاتب «أنّ المُسَلَّمَةَ التي تقتضي أن يكون لكلّ نازلة حكم لازم [في القرآن]، لم تكن صريحة قبل الشافعيّ... وأنّها لم تتبلور بصفة كلّيّة إلا بعد قيام الدولة العباسية بأسلمة التشريعات!!»(٤).

وهذا رأي يثير الإشفاق على صاحبه؛ فالقرآن الكريم منذ أن اكتمل نزوله، وقبل الشافعيّ وفي عصره وبعده وإلى أن تقوم الساعة سيبقى ملجأ المسلمين لحلّ نوازلهم إمّا مباشرةً وإمَّا بالإحالة على سنّة الرسول ﷺ وأهل الذكر من علماء المسلمين، فمن أين كان المسلمون يستمدّون قبل الدولة العباسيّة أحكامهم؟ وهل كانت الأحكام والتشريعات في عهد الرسول، وفي عهد الخلفاء الراشدين وفي عهد الدولة الأمويّة غير إسلاميّة؟ ولِمَ لَمْ يستظهر

---

(١) صحيح البخاريّ - بدء الخلق - باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم - متن فتح الباري ٦/٤١٤ حديث ٣٣٢٠.

(٢) صفحة ٥٩.

(٣) http://www.maknoon.com/e3jaz/new_page_54.htm

(٤) صفحة ٧١.

الكاتب لنا بحكم واحد غير إسلاميّ طُبِّقَ في أرض الإسلام قبل أن تؤسلم الدولةُ العبّاسيّة التشريعات؟؟.

❋ ❋ ❋

إشكاليّة عصمة النبيّ؟!!

يقول الكاتب عن عصمة النبيّ ﷺ: «إنّ هذه المسلّمة لا تخلو من إشكالٍ، فهل تعني العصمةُ استحالةَ الإتيان بالمعصية؟ أم يكون المعصوم متمكّنا منها؟ وهل تنحصر العصمة في ارتكاب المعاصي؛ كالكذب مثلاً أم تتجاوز ذلك إلى العصمة من السهو والخطإ»[1].

والكاتب وهو يطرح إشكالياته وتساؤلاته غير المؤدّبة في جناب رسول الله ﷺ، لا يقدّم حلولاً لها ولا أجوبة عنها، ذلك أنّه يرمي من ورائها إلى وضع نقاط استفهام حول أهليّة السنّة للتشريع، فهو يقول: «إنّ هذه الإشكاليات تقود بداهة إلى تحديد طبيعة أقوال الرسول وأفعاله وإقراراته، ومدى التسليم بحملها على الأمر والنهي والإرشاد، وعموما على التشريع»[2]. فهو يزرع في طريق حجّيّة السنّة أشواك الشكّ، إلا أنّ هذه المحاولات اليائسة من الكاتب لن تحجب حقيقة عصمة النبيّ ﷺ التامّة الشاملة والمطلقة، فقد حفظه الله بما خصّه به من صفاء الجوهر، وبما أولاه من فضائل جسيمة، وبنصره، وإنزال السكينة عليه، وحفظ قلبه، وتوفيقه[3]، وعصمته من الضلال[4].

---

(١) صفحة ٥٤.

(٢) صفحة ٥١.

(٣) مفردات الراغب الإصفهانيّ ت٤٢٥هـ: ٥٧٠ ـ [ط٢ ـ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ـ دار القلم دمشق ـ الدار الشاميّة بيروت].

(٤) الموافق في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبيّ ت٧٩٠هـ: ٥٤٨/٢ [ط٣ ـ ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ـ دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان].

أمّا اعتراض الكاتب على الإمام الشافعيّ الذي جعل «عصمة النبيّ ﷺ انتفاء الخطإ عنه مطلقا»، تحت ذريعة أنّه تجاهل بذلك «بشريّة الرسول»[1]. فهو اعتراض متهافت؛ لأنّ عصمة الرسول ﷺ وكمالاته لا تتنافى مع بشريّته وعبوديّته لله تعالى.

تشكيكه في حجّيّة النصّ عامّة!!

وفي ختام بحثه يكشف الكاتب عن وجهه الحقيقي، فإنّ كلّ ما أثاره من خلافات وخصومات مفتعلة وإشكاليّات متعسّفة إنّما يرمي من ورائها الوصول إلى هدفه الأكبر وهو التشكيك في «سلطة النصّ» قرآنا كان أو سنّة، والتمكين «لسلطة العقل»!، فهو يقول: «والواقع أنّ هذا الخلاف الدائر في الفكر الإسلاميّ المعاصر، هو خلاف في مدى القبول بسلطة النصّ مقابل سلطة العقل»[2].

ولا أعتقد أنّ هناك مسلما يؤمن بالله ورسوله لا يقرّ بسلطة النصّ [قرآنٍ وسنّةٍ]: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب: ٣٦] - ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: من الآية ٦٣]، دون غمطٍ لمكانة العقل الرفيعة، والحواسّ، وسائر القدرات الذهنيّة التي وهبها الله الإنسان ليفكّر ويبحث حتى يدرك الحق، والخير، والصلاح، فالله يحاسب مُهمِلِي هذه القدرات: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾ [الملك: ١٠]. فلا خصومة في الإسلام بين العقل والنصّ.

وبـعد:

إنّ هذا الكتاب نموذج من كتابات الحداثيّين التي لا تختلف عن كتابات أساتذتهم المستشرقين، فهم لا يَكِنّون أيّة قداسة للدين، ولا يحفظون

---

(١) صفحة ٧١.

(٢) صفحة ٧٠.

أيّة مكانة لعلماء الأمة المخلصين، وخاضوا غمار العلوم الشرعيّة بروح متعالية مستكبرة ظنّا منهم أنّهم على شيء، وأنّهم أعلمُ بها من علمائها وحفظتها وخلصائها، وهم يصدرون في آرائهم وأحكامهم عن فكر علمانيّ منبتّ يعتبر الدين ظاهرة اجتماعيّة من صنع البشر، ويدّعون الحياديّة والموضوعيّة في دراساتهم، فامتهنوا المقدّس، ونفوا الثوابت، ودعوا إلى التمرّد على المسلّمات بدعوى النهوض والمواءمة بين الإسلام والحداثة..

وخطورة هذا الكتاب تتمثّل في كونه كتابا دراسيّا وُضع لتغطية منهج السنّة في جامعة الزيتونة، وهو منهج منحرف من الأساس، وإلا فكيف تكون مشروعيّة السنّة وتدوينها محلّ إشكال وتشكيك؟! وكيف تكون هذه الإشكاليّة هي المفردة الوحيدة التي تُدرَّسُ للطلبة في مساق السنّة طوال وجودهم في الجامعة؟!

والمفارقة الكبرى أنّك تقرأ الكتابَ - وهو في علوم الحديث - من ألفه إلى يائه، فلا تعثر فيه على تعريفٍ علميٍّ واحدٍ صحيحٍ لمصطلحٍ من مصطلحاتِ علومِ الحديث! ولا على قاعدةٍ صحيحةٍ من القواعدِ الكثيرةِ التي وضعها العلماءُ، ولا على حقيقةٍ واحدةٍ من الحقائق المقرّرة عند أهل الذكر! وإنّما هو مشحون بإثارة الشبه، وبالتأويلات المتمحّلة المتعسّفة، وبتلفيقات ملتقطة من أباطيل أعداء السنّة وخصوم الإسلام، والنفخِ في رماد أفكارِ من أضلّهم الله على عِلْمٍ من أهل الأهواء كالنظّام وأضرابه في القديم، وكأبي ريّة في الحديث، ومحاولة بعث الحياة فيها وتلميعها!. وعلى خطّ موازٍ لهذا السبيل المعوجّ يحاول إلحاق كلّ نقيصة بعلماء الأمّة؛ كالإمام الزهريّ والإمام الشافعيّ وغيرهما من أركان العلم الخلصاء.

إنّ في دراسات أهل الذكر من علماء المسلمين في القديم وفي الحديث غِنًى عمّا يكتبه هؤلاء المتجنّون الذين لا همّ لهم إلا بثّ الشكوك ونشر الشبه، والتطاول على علماء الأمّة والسعي إلى هدم المقدّس..

إنّها دراسة تُسعد الملاحدة، وتشبع جنوحَهُمْ إلى الغلوِّ والهدم؛ أمّا المؤمنون فيرون فيها نتاجًا سيئا خبيثا ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾﴾ [إبراهيم].

وصلى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع

١ - **أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح** - أبو لبابة حسين - الطبعة ١ - ١٩٩٧ - دار الغرب الإسلاميّ - بيروت.

٢ - **التفسير الواضح** - الشيخ محمد علي الصابوني [ط١ -١٤٢٢هـ/٢٠٠١م - مؤسسة الريّان - بيروت - لبنان].

٣ - **تقريب النواوي جلال الدين السيوطيّ** - متن تدريب الراوي [تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف - مطبعة السعادة بمصر - بدون بيان رقم الطبعة ولا تاريخها].

٤ - **تقييد العلم للخطيب البغدادي** [ط٢ - ١٩٧٤م - دار إحياء السنّة النبويّة]..

٥ - **جامع العلوم والحكم** - لزين الدين أبي الفرج عبدالرحمن ابن رجب الحنبلي البغداديّ ت ٧٠٠هـ [دار الجيل - بيروت - لبنان (بدون بيان عدد الطبعة ولا تاريخها)].

٦ - **جامع بيان العلم وفضله** - لابن عبدالبرّ. [ط١ - (بدون تاريخ) المكتبة السلفية بالمدينة المنوّرة].

٧ - **الحديث والمحدّثون** - محمد محمد أبو زهو - [دار الفكر العربيّ - بدون بيان رقم الطبعة ولا تاريخها.

٨ - **الرسالة** - للإمام المطلبيّ محمد بن إدريس الشافعيّ: [تحقيق العلامة أحمد محمد شاكر - دار الكتب العلميّة - بيروت - لبنان].

٩ - **رؤية إسلاميّة للاستشراق** [ط٢ - ١٤١١هـ - المنتدى الإسلاميّ - لندن.

١٠ - زهر **الربى على المجتبى** - للسيوطي: ط٢ - ١٩٦١ - عيسى البابي الحلبي - القاهرة].

١١ - **السنة النبويّة: إشكاليّة التدوين والتشريع** - د. محمد حمزة - [ط١ - ١٤١٨هـ/١٩٩٧م - المركز البيداغوجيّ - تونس(وزارة التعليم العالي - جامعة الزيتونة بتونس.

١٢ ـ **السنة ومكانتها في التشريع الإسلاميّ** ـ للشيخ مصطفى السباعيّ [ط ٤ ـ ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ـ المكتب الإسلاميّ ـ بيروت ت دمشق.
١٣ ـ **سنن الترمذي** ـ أبوعيسى الترمذي [ط١ ـ ١٣٥٦ ـ ١٣٨٨هـ ـ مصطفى.
١٤ ـ **فتح الباري** ـ لابن حجر العسقلاني [ط١ ـ ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ـ دار الريّان للتراث ـ القاهرة.
١٥ ـ **قواعد التحديث** ـ للقاسميّ [ط ٢ ـ ١٩٦١م ـ عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة.
١٦ ـ **محاضرات في علوم الحديث** ـ الشيخ مصطفى أمين التازيّ ـ مطبعة دار التأليف ـ القاهرة ـ مصر ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
١٧ ـ **المستشرق شاخت والسنة** ـ د. مصطفى الأعظميّ [بحث منشور ضمن كتاب مناهج المستشرقين في الدراسات العربيّة الإسلاميّة ـ نشرته المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم،مكتب التربية العربيّ لدول الخليج.
١٨ ـ **معالم السنن** ـ لأبي سليمان الخطّابيّ [ط٢ ـ ١٤٠١هـ/١٩٨١م ـ منشورات المكتبة العلميّة ـ بيروت لبنان.
١٩ ـ **الملل والنحل** ـ للشهرستانيّ ـ مصطفى البابي الحلبيّ ـ ١٣٨٧هـ.
٢٠ ـ **موقف المعتزلة من السنة النبويّة** ـ أبولبابة حسين [ط٢ ـ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، دار اللواء للنشر والتوزيع ـ الرياض.
٢١ ـ **هدي الساري** ـ لابن حجر [ط١ ـ ١٤٠٧هـ/١٩٧٩م ـ دار الريّان للتراث ـ القاهرة.
٢٢ ـ **الوحي والقرآن والنبوّة** ـ هشام جعَيْط ـ [ط١ ـ١٩٩٩م ـ دار الطليعة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان.
٢٣ ـ **المواقع الإلكترونيّة التالية:**
أ ـ Tunisnews.net.com سبتمبر ٢٠٠٤ وكذلك ٩ مارس ٢٠٠٥م.
ب ـ http://www.maknoon.com/e3jaz/newpage_54.htm
ج ـ مجلّة أقلام أون لاين الإلكترونيّة www.aqlamonline.com ـ العدد ١٣ ـ السنة ٤ ـ جانفي ـ فيفري ٢٠٠٥.

مناهج العلماء المعاصرين
في رد المطاعن عن الحديث الشريف

الشيخ المعلمي نموذجاً
من خلال كتابه «الأنوار الكاشفة
لما في (أضواء على السنة المحمدية)
من التضليل والمجازفة» عرض وتقديم

إعداد الدكتور:

عبدالهادي الخمليشي

دار الحديث الحسنية

للدراسات الإسلامية العليا

الرباط - المملكة المغربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن اتَّبع هُداه، أما بعد: فليس يخفى على مسلم أن السنَّة النبويَّة هي المصدر الثاني للتَّشريع بعد القرآن الكريم، بإجماع أهل القبلة من المسلمين، وقد اتُّفِقَ على أنَّها: «كل قول أو فعل أو تقرير يصدر عن رسول الله ﷺ»[1].

والسنَّة تشريعٌ ملزم كالقرآن، وقد أكّد الله تعالى حجيتها ووجوب اتباعها في آيات عديدة، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[2]. وهي بنص الآية شاملة لكل ما صدر عن الرسول الأعظم ﷺ من أمر أو نهي أو حكم، وبشكل مطلق من غير قيد أو شرط بقوله «وَمَا آتَاكُمْ»، فأعطاه عزَّ وجلَّ بذلك الحق في التشريع عنه سبحانه وتعالى، وأمر المسلمين بالرجوع إليه في جميع الأمور، وأرشدهم برد الأمر إليه في حال النزاع والاختلاف، فقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[3]؛ ولهذا فرض على المسلمين طاعته وأوجب عليهم اتباعه، والأخذ بكل ما يأتي به، وما يصدر عنه، لأنه عن مُشَرِّع حكيم هو الله عزَّ وجلَّ، قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾[4].

---

(١) قلت: والسنة في اصطلاح المحدثين: ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها، وهي ترادف الحديث عند بعضهم. انظر: قواعد التحديث ٣٥ / ٣٨، وتوجيه النظر ص ٢.

(٢) سورة الحشر الآية ٧.

(٣) سورة النساء الآية ٥٩.

(٤) سورة آل عمران الآية ١٣٢.

وكما أن السنة تشريع ملزم للأمة، فهي كذلك بيان للقرآن، ليس يُفهم حقّ الفهم إلا بالرجوع إليها، والاستعانة بها، وقد أناط الله برسوله ﷺ مسؤولية البيان فقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[(١)].

وقد جاء في الحديث الشريف عن أهمية السنة وطاعة النبي ﷺ ووجوب اتباعه وطاعته، ما أخرجه البخاري وغيره عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى»[(٢)].

ولما كانت السنَّة بهذه المثابة، كان تطريقُ الطّعون إليها، أو التشكيك في حجيتها أمرا بالغ الخطورة، ينبغي أن يحظى من أهل العلم المؤتَمَنين على ميراث النبوة بما هو جدير به من العناية والاهتمام، ويتمثَّل ذلك - فيما نتصوَّر - بتتبع تلك المطاعن، والكشف عن مصادرها وأسبابها، وإبراز جهود العلماء المخلصين في ردها وبيان تزييفها، مع تقويم تلك الجهود واستثمار ما صح من نتائجها في البحوث والدراسات المتصلة بالسنة النبوية.

وأحسب أن تخصيص هذه الندوة العلمية المباركة لمدارسة التحديات التي تواجهها السنة النبوية فرصة سانحة لتناول هذا الموضوع، باعتباره من التحديات الأساسية التي واجهتها السنة وما تزال، ويشرفني أن أسهم فيه بهذه الورقة العلمية، آملا أن تحقق ما رجوته لها من مقاصد وأهداف.

وتتكفل هذه الورقة بتقديم تأريخ موجز للطعن في السنة في العصر الحديث، والأسباب الحاملة عليه، مع التعريف بمن تولى كبره من المستشرقين ومن تابعهم من المنتسبين للإسلام، وبيان الجوانب التي مسَّتها تلك الطعون، وإبراز جهود العلماء في نقدها وتزييفها، على أن يخصص القسم الثاني منها للتعريف بأحد فرسان هذا الميدان وهو الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي - رحمه الله تعالى - من خلال كتابه: **«الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة»**.

---

(١) سورة النحل الآية ٤٤.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ: ٢٥٧/٤.

الطعن في السنة في العصر الحديث: أسبابه وأعلامه

أولاً - الطعن في السنة النبوية: نشأته وأسبابه:

تعتبر مسألة خلافة رسول الله ﷺ إحدى المسائل المفصلية في تاريخ الإسلام، أنتجت لنا جدلا فكريا وصراعا سياسيا وعسكريا ذا بال كان له عظيم الأثر في تطوير مجموعة من المفاهيم والتّصوُّرات تَوَزَّع المسلمون معها طرائق قدداً، فتباينت مواقفهم حول مجموعة من الأصول، وإذا كان القرآن لا يمكن المنازعة في حجيته وثبوته، فإن السنَّة قد نازع أصحاب المقالات في ثبوتها وحجيتها، ومرد ذلك إلى أن السنَّة هي الفيصلُ في كثير من القضايا التي أجمل القرآن القول فيها، وأغلبها قضايا متنازع فيها بين أصحاب هذه المقالات، فتفنّنوا في ردها، فتارة يزعمون مخالفتها للقطعي من كتاب الله وصحيح النقل، وتارة يزعمون مخالفتها لصريح العقل، وتارة يطعنون في رواتها بما لا يوجب الرد، وتارة يلفقون من الأحاديث ما يعارضها، أو ما ينصر بدعهم، وتارة يردُّونها مطلقا، وتارة يردون الآحاد دون المتواتر، ومن أخطر ما ردت به السنّة الطعن في الصحابة الذين هم عدول الأمة، وشهود الملة، وكان للخوارج والشيعة القِدْح المُعَلّى في ذلك، فيرى معظم الخوارج أن عليّا وعثمانَ وأصحابَ الجمل ومن رضي بالتّحكيم كَفَرُوا بتحكيمهم الرّجال، فردّوا ما رواه هؤلاء الأصحاب بعد الفتنة، وردوا أحاديث أهل السنة الذين صوبوا التحكيم، ويرى الشّيعة أن عليّا هو الوصيُّ وأحقُّ الأصحاب بالخلافة، فمن نصره

فهو ثقة ومن خالفه فهو مجروح، فرد كل ما يروى في تعديلهم أو من طريقهم.

ومن رَحِم هذا الصراع برزت مجموعة من القضايا والمسائل اختلف حولها المسلمون، فظهرت فرق أخرى ذات طابع فكري محض، ناقشت مسألة القدر والاستطاعة، ومسمى الإيمان، ومرتكب الكبيرة، وأسماء الله تعالى وصفاته، وغيرها من القضايا والمسائل التي خاض غمارها بالهوى مجموعة ممن لا خلاق لهم، كمعبدالجهني وغيلان الدمشقي والجعد بن درهم وأضرابهم.

وحتى تروج بدعهم وأفكارهم عمدوا للطعن في السُّنّة على اعتبار أنها لا ترقى من حيث الثبوت إلى أن تعتمد في مسائل المعتقد، فإن لم يجدوا إلى ذلك سبيلا أوّلوا النصوص وحمّلوها من المعاني ما لا تحتمل، فردوا السنن وأبطلوا العمل بها[1]، وأوردوا حولها شبها لا تنهض.

ثانياً - أثر المستشرقين في إثارة الشُّبهات حول السنَّة والطعن فيها:

كان للصِّراع الدائر بين العالمين الإسلامي والمسيحي في الأندلس وصقلية الأثر الأكبر في نشوء حركة الاستشراق. واستجلاء هذا السبب كفيل ببيان أهدافها. ومع ذلك اختلفت مواقف المسلمين من هذه الحركة، فتحمس بعضهم لأفكارها ومناهجها ونتائجها، وصار في ركابها مبشرا بها، ورفضها آخرون رفضا باتا، وصوَّروها على أنها ألد عدو للإسلام. والإنصاف يدعونا إلى ألاَّ نبخس الناس أشياءهم. والواقع أن الاستشراق كأيّ حركة أخرى، له إيجابياته وسلبياته، والمستشرقون منهم المنصف ومنهم المتحامل؛ والواجب في مثل هذه الأحوال التعامل بحذر. والذي

(١) كتاب «جماع العلم للشافعي» يظهر جانبا من ظاهرة إنكار السنة، رد فيه على طائفتين: الأولى ردت السنة من حيث هي سنة، وقالت يكفينا ما في القرآن، والثانية أنكرتها من حيث إن ثبوتها يفيد الظن.

يهمنا في هذا الصدد أن من سلبيات هذه الحركة إسهامها في حملة الطعن في السنة النبوية. ولا أشك في أن حملتها على السنة لم تكن بريئة أبدا، ولا موضوعية أبدا، بل خبيثة ومسمومة؛ لأنهم بعد أن باءت جهودهم في التشكيك في القرآن بالفشل، وجهوا قناتهم نحو السنة، فأوردوا شبها سخيفة. فمن النظريات الأساسية التي نالت قبولا عاما لديهم خصوصا المشتغلين منهم بدراسة تاريخ صدر الإسلام أن أحاديث الرسول ﷺ وآثار صحابته رضوان الله تعالى عليهم أجمعين هي بالجملة تتعلق بعهد متأخر عن العهد الذي تنسب إليه، فما هي إلا نتيجة للتطوّر السياسي والاجتماعي بعد وفاة الرسول ﷺ، وأن تدوين السنة إنما شُرع فيه بعد تسعين سنة من وفاة الرسول ﷺ، وبعبارة أوضح وأبسط: فإن أصحاب هذا الموقف يزعمون أن مجموعة الأحاديث النبوية ليس إلا نتيجة لتزوير قام به أصحابه على نطاق واسع بدافع ديني. وهذه شُبَه مفضية إلى أمرين: إما أن الإسلام لم يتم قبل وفاة محمد ﷺ، وإما أن السنة لا تصلح مصدرا للتشريع؛ لأنها لم تصدر عن النبي ﷺ.

وقد تولى كبر هذه الحملة كبار المستشرقين من أمثال وليم موير، والويز سبرنكر، والفريد فون كريمر، وثيودور نيولدكي.

وأشهر من تناولها بوضوح وجرأة المستشرق اليهودي المجري جولد زيهر (١٨٥٠ - ١٩٢١م) Goldziher[١]، في كتبه ومقالاته، وعلى رأسها كتابه: (العقيدة والشريعة في الإسلام)، الذي عرَّف فيه السنة بأنها: «جوهر العادات وتفكير الأمة الإسلامية قديما، فهي العادة المقدسة والأمر الأول[٢]». وهو تعريف يخلو من ذكر النبي ﷺ، في إشارة واضحة إلى فصل السنة عن الحديث. فلب ما وصل إليه جولد زيهر هو القول بأن الأحاديث لا تمثل إلا الاتجاهات والآراء الموجودة في القرنين الثاني والثالث الهجريين، وقلما تلقي ضوءا على بداية القرن الأول الذي ينسبها إليه أصحابها. وما لبث أن

---

(١) نجيب العقيقي؛ المستشرقون: ٣-٩٠٨؛ دار المعارف، مصر ١٩٦٥ ..

(٢) جولد زيهر؛ العقيدة والشريعة: ٤٩، ط ٢ دار الكتاب العربي بمصر..

حظي هذا الرأي بقبول عام لدى المستشرقين من أهل الغرب، وظل أمرا ثابتا في أذهانهم[(١)].

وتبعه المستشرق جوزيف شاخت (١٨٥٦ هـ - ١٩٦٩م)، j, Schacht[(٢)] والذي ركّز دراسته حول أصول التشريع الإسلامي، وبيان نشأته وتطوره، وتأثره وتأثيره. غير أنه لم يصادق على النظرية الأساسية لجولد زيهر فحسب بل تعداها إلى حد كبير، فخرج بدعوى: أن وصل رواية الأحاديث بالعهد النبوي أمر وقع متأخرا جداً في تاريخ الإسلام، وأنَّ عددا كبيرا من الأحاديث التشريعية تم ترويجها بعد سنة ١٥٠ هـ التي بدأ فيها - على حد رأيه - العهد الأدبي للأحاديث، ويعني بذلك نقل الأحاديث بصورة مكتوبة.

فكان التشكيك عند شاخت - إذن - أشد مما كان عند جولد زيهر. وهذا يتضح من قاعدة منهجية استنبطت مما توصل إليه جولد زيهر كما يدعي شاخت، وجاء التعبير عن ذلك في كلامه: «... لابد من اعتبار كل حديث تشريعي عن النبي ﷺ كتعبير موضوع عن رأي تشريعي اتخذ في عهد لاحق ما لم يثبت العكس، ولا يمكن اعتباره كبيان موثوق به»[(٣)].

كان هذا موقف شاخت في كتابه: XOrigins of Muhammadan Jurisprudencez. الذي ظهر في عام ١٩٥٠ م. ولما ظهر كتابه الثاني: XIntroduction to Islamic lawz بعد أربع عشرة سنة بدا أكثر تطرفا من ذي قبل، فقال فيه: «يكاد يكون من المستحيل توثيق أي من هذه الأحاديث فيما يتعلق بأمور التشريع الديني»[(٤)].

---

(١) العقيدة والشريعة في الإسلام لجولد زيهر ص: ٤٩، وقد تصدى الدكتور مصطفى السباعي للرد عليه في كتابه «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي»، ص: ٣٦٤ فراجعه لزاما. ويراجع أيضاً في الرد عليه ما كتبه كل من محمد عجاج الخطيب في السنة قبل التدوين ص: ٣٤٩، والدكتور محمد أبو شهبة في كتابه دفاع عن السنة القسم الثاني منه.

(٢) نجيب العقيقي؛ المستشرقون: ٢/٤٦٩-٤٧١؛ دار المعارف بمصر ١٩٦٥.

(٣) Origins of Murammadan Jurisprudence P.149.

(٤) Lntroduction to lslamic law P.34.

وقد استدل شاخت بعدم ورود كثير من الأحاديث في بعض المصادر في الفترة المتقدمة على عدم وجودها في تلك الفترة، وهذا الاستدلال حسب تعبيره هو كالآتي:

«إن أحسن طريق لإثبات عدم وجود حديث في عهد معين هو أن نظهر أن ذلك الحديث لم يستعمل كدليل فقهي في نقاش يستوجب الاستدلال بذلك الحديث لو كان بالفعل موجوداً»[١].

وأيد رأيه هذا بما جاء في كلام محمد بن الحسن الشيباني إذ يقول: «وليس عندهم في هذا أثر يفرقون فيه بين هذه الأشياء؛ فلو كان عندهم جاءونا به فيما سمعنا من آثارهم[٢] ، فيمكننا أن نفرض أن الأحاديث التشريعية التي نُعنى بها قد أوردها أصحاب الآراء الفقهية لدعم مواقفهم؛ وسرعان ما انتشرت هذه الأحاديث[٣].

ويشعر استخدامه المتطرف لهذا الدليل كأن العلماء المسلمين في القرنين الثاني والثالث الهجريين كانوا في حالة دائمة من المناقشة. وهو افتراض يرفضه العقل السليم بداهة[٤].

وممن نحا هذا النحو المستشرق ربسون جيمس (١٩٨٠م) j، Robson، في كتاباته حول مادة الحديث في الطبعة الثانية من دائرة المعارف الإسلامية، ومقالاته حول الإسلام[٥]، وكذا المستشرق وينسنك الذي عكف على الأحاديث المتعلقة بالعقيدة والكلام لدراسات تطور العقيدة الإسلامية، واختار

---

(١) Lntroduction to lslamic law P.34.

(٢) الشافعي؛ كتاب الأم، ٢٨٨/٧. غاية ما في كلام الشيباني أنه يعترض على خصومه بأنهم فرقوا بين أشياء متشابهة بدون أثر.

(٣) Origins of Murammadan Jurisprudence P.140.

(٤) للتوسع في معرفة مذهب شاخت في الطعن في السنة يراجع ما كتبه الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه الحافل الماتع منهج النقد عند المحدثين ص ١٣٣، ولاحظ أيضاً رده على كل من جولد زيهر، وفنسنك، وغيوم، ووليم موير..

(٥) نجيب العقيقي؛ المستشرقون: ١٢٤/٢-١٢٥؛ دار المعارف، مصر ١٩٦٥.

في دراسته نفس الاتجاه الذي اختاره جولد زيهر[1].

ثالثاً - مشاركة بعض المنتسبين إلى الإسلام في الحملة على السنة:

وقد انجرف في خضم هذه الحملة جمع من أبناء جلدتنا، ممن يتسمون بأسمائنا، ويتكلمون بلساننا، ويتصدرون مجالس العلم وأندية الأدب في بلادنا، منبهرين بما وصل إليه الغرب في حضارته المادية، فاندفعوا بحماس للتبشير بهذه الأفكار وترويجها، وفق منهج خطير متستّر تحت الموضوعية والتجرّد في البحث العلمي.

فنشر إسماعيل أدهم عام ١٣٥٣هـ رسالة عن تاريخ السنة، أعلن فيها أن هذه الأحاديث الموجودة بين أيدينا غير ثابتة الأصول. ونشر الدكتور النطاسي محمد توفيق صدقي أفندي بمجلّة المنار مقالات تناول فيها السنَّة بالنقد، وأنها لا قيمة لها من حيث التشريع، وأن الأصل الوحيد لتلقي الأحكام هو الكتاب العزيز، واستدل بآيات من كتاب الله على ما اختاره. وقد أيده الشيخ محمَّد رشيد رضا في بعض ما ذهب إليه. وأثارت مقالاته كثيرا من الجدل في الأوساط العلمية خصوصا مقالته: «الإسلام هو القرآن وحده»[2]. فرد عليه غير واحد من أهل العلم، ونشرت مقالاتهم في مجلة المنار[3].

ومن أشهر من تقلّدوا هذا الوزر الأستاذ أحمد أمين عميد كلية الآداب

---

(١) للتفصيل أكثر يرجى مراجعة الكتب الآتية: الإسلام والثقافة العربية في مواجهة تحديات الاستعمار وشبهات التغريب، تأليف أنور الجندي، مطبعة الرسالة، المستشرقون ومصادر التشريع، د. عجيل جاسم النشمي. ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، د. محمود حمدي زقزوق، دار المعارف ١٩٩٧. الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية، د.سياسي سالم الحاج، مركز دراسات العالم الإسلامي.

(٢) المنار؛ مج ٩، ج ١٢، ص: ٩٠٦.

(٣) انظرها مجموعة في الجزء الثالث من كتاب: «المختار من المنار» إعداد وتعليق: عبدالعزيز محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

بمصر، في كتابيه «فجر الإسلام» و«ضُحى الإسلام»، بأسلوب انطلي على كثير ممن لم يخبروه، وما كان مثله ليغرر به، وهو هو، وإنما كان يفعل ذلك عن قناعة[1]؛ فدس السمَّ في العسل.

ثم جاء محمود أبو ريّة فلفق بين أقوال هؤلاء وأضاف إليها أخرى، وألّف كتابه: «أضواء على السنَّة المحمدية»، ليفرغ فيه الشبه التي تلقاها من أساتذته من المستشرقين والمستغربين. فقام بواجب الرد عليه جمع من أهل العلم والمعرفة، حتى لا تنطلي شبهه على عامة الناس، فكتب الشَّيخ محمَّد عبدالرزاق حمزة وهو على فراش المرض كتابه: «ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة النبوية»، إلا أن هذا الرد لم يكن في المستوى المطلوب نظرا للحالة الصحية لصاحبه، فتجرد للقوس باريها، عبدالرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني، فألف كتابه الشهير، «الأنوار الكاشفة»، موضوع الدرس، فكشف ما في كتاب أبي ريَّة من الزَّلل والزَّيغ والمجازفة، فكان كتابه ترياقا شافيا.

غير أن هذه الحملة لم تهدأ ثائرتها بعد، فلا زال في عالمنا الإسلامي من يحمل لواءها، ويذكي أُوارها، بنفس المضامين والشبه التي عند سلفها، معرضين عن كل مناظرة شريفة، أو رد علمي، لأنه تبين من خلال رصد إنتاجهم لا يهدفون إلى غاية علمية بقدر ما يريدون الشغب على العلماء وتشويه الأصول والمبادئ، والتشويش على العامة، بل إن المضحك المبكي في آن أن حملة هذه الأقلام ليسوا من العلم في قبيل ولا دبير، بل أغلبهم من المجاهيل النّكرات، ولا هم لهم إلا البحث عن الشُّبه وتلفيقها وتسويقها، مما يدعونا إلى تكثيف الجهود للرد عليهم، وتوعية الناس على أوسع نطاق بقيمة السّنَّة في التشريع، وتعريفهم بتاريخها تلقيا وتدوينا وتصنيفا، ورد أصول الشبه المثارة.

---

(١) ذكر الدكتور مصطفى السباعي في كتاب السنة ص: ١٧٨، أن الدكتور علي حسن عبدالقادر أخبره أن أحمد أمين قال له: «خير طريقة لبث ما تراه مناسبا من أقوال المستشرقين ألا تنسبها إليهم صراحة، ولكن ادفعها إليهم على أنها بحث منك، وألبسها ثوبا رقيقا لا يزعجهم مسها، كما فعلتُ في «فجر الإسلام» و«ضحى الإسلام».

رابعاً ـ جهود العلماء في المنافحة عن السنة:

إننا لنعتز كل الاعتزاز بما سجله التاريخ من مواقف علمائنا - رحمهم الله - أمام هذه الحملة، فقد قاموا بالمهمة التي أنيطت بهم، ففضحوا أصحاب هذه الحملة، وفندوا شبهها، وأبرزوا قيمة السنة، وكشفوا للناس مزاياها، وأن من أراد الطعن فيها فإنما يهدف إلى القضاء على الدين. ووفاء لهم أعددت هذه الجريدة الببليوغرافية لأهم الكتابات التي ألفت في الرد على الطاعنين على السنة مرتبا إياها على الحروف الهجائية حتى يسهل الرجوع إليها عند الحاجة:

١ ـ الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة لعبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. القاهرة المكتبة السلفية، ١٣٧٨هـ، ص٣٢٠.

٢ ـ الأضواء السنية على مذاهب رافضي الاحتجاج بالسنة النبوية لعمر سليمان الأشقر. الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٨هـ، ص ١١٦.

٣ ـ دفاع عن الحديث النبوي وتفنيد شبهات خصومه لمحب الدين الخطيب، سليمان الندوي، مصطفى السباعي. القاهرة: مطبعة الإمام، ص١٤٤.

٤ ـ دفاع عن السنة النبوية عزية علي طه. الكويت: دار القلم، ١٤١٠هـ.

٥ ـ دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين لمحمد محمد أبي شهبة. ط٢/الرياض، دار اللواء، ١٤٠٨هـ، ص٣١٠.

٦ ـ زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً لصلاح الدين مقبول أحمد. نيودلهي: مجمع البحوث العلمية الإسلامية، مركز أبو الكلام آزاد للتوعية الإسلامية، ١٤١١هـ، ص٣٨٩.

٧ ـ السنة المفترى عليها لسالم علي البهنساوي. ط٢ الكويت دار البحوث العلمية، ١٤٠١هـ، ص٣٢٥.

٨ ـ السنة بين أنصارها وخصومها لسعد محمد محمد الشيخ. دكتوراه بإشراف محمد السيد ندا، ١٣٩٦هـ، ج٢/ص٩٠٤.

٩ - السنة مع المستشرقين والمستغربين لتقي الدين الندوي. مكة المكرمة: توزيع المكتبة الإمدادية، المقدمة ١٤٠٢هـ، ص٢٧.

١٠ ـ ظاهرة خطيرة في رفض السنة النبوية في المجتمع الإسلامي لصالح أحمد رضا. دمشق: مكتبة الغزالي، ١٤٠١هـ، ص٤٤.

١١ ـ ظاهرة رفض السنة وعدم الاحتجاج بها لصالح أحمد رضا. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر، ١٤٠٦هـ، ص٧٣.

١٢ ـ ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية لمحمد عبدالرزاق حمزة. القاهرة: المكتبة السلفية، ١٣٧٨هـ، ص٣٣٣.

١٣ ـ عناية المحدثين بمتن الحديث كعنايتهم بإسناده والرد على شبهات المستشرقين وأتباعهم لمحمد الطحان. الكويت: مكتبة دار التراث، ١٤٠٤هـ، ص٣١.

١٤ ـ قصة الهجوم على السنة: من الطائفة الضالة في القرن الثاني إلى الطاعنين في العصر الحديث لعلي أحمد السلوس. القاهرة: دار السلام، ١٤٠٨هـ، ص٩٥.

١٥ ـ المِثْنَوني والبتار في نحر العنيد المعثار الطاعن فيما صح من السنن والآثار لأحمد بن محمد الصديق الحسيني المغربي. القاهرة: المكتبة التازية؛ المطبعة الإسلامية، ١٣٥٢هـ، ص٣٥٦.

١٦ ـ من للسنة اليوم؟ لمحمود بن أحمد الطحان. وهو رد على رسالة الشيخ محمد الخضر الشنقيطي.

١٧ ـ موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي: دراسة نقدية

لـ«مسلك الاعتدال» للشيخ المودودي، ودفاع عن الشيخ أمين الإصلاحي عنه لمحمد إسماعيل السلفي، تعريب وتقديم وتعليق صلاح الدين مقبول أحمد. الكويت: الدار السلفية، ١٤٠٧هـ. ص ١٦٥.

١٨ ـ موقف الجمهوريين من السنة النبوية لشوقي بشير. مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي، ١٤٠٨هـ، ص٦٣.

١٩ ـ نظرة في مجلة الأزهر لكتاب: أضواء على السنة المحمدية لمحمود أبي رية. القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٣٧٨هـ. ص٢٣.

٢٠ ـ نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين لنجم عبدالرحمن خلف. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ، ص٨٩.

الشَّيخ عبدالرحمن المعلمي وجهوده في الدفاع عن السنة

اقتضت حكمة الله تعالى أن يقيض لكلِّ زمان رجالاً مؤتمنين على وحيه، يظهرون حُجَجَه وقواعدَه وأعلامَه، ويدفعون انتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وشبه الغالين، وسخَّر ثلَّة من الأفذاذ يبذلون وقتهم وجهدهم لخدمته، ويُسَخِّرون طاقاتهم لحفظه وتنقيته، ويكبتون من يؤثرون الهوى على الهدى من المتعالين المغرضين، فيدفع الله بهم في نحر من أراد بالسنة وأهلها ورواتها سوءا؛ ممن تصدَّر للطَّعن في الحديث من متفيقهي القوم، ممن قَصُرَ نَفَسُهُم في طلبه وعلمه، وَكَلَّ نظرهم وفكرهم فيه، وأعياهم بحثهم في تتبع مسائله واستقراء مناهج أهله.

وممن كان له بالغ الأثر من أهل الحديث في خدمة الشَّريعة وحفظ أصولها الإمام العلامة الشَّيخ الفهامة عبدالرحمن بن يحيى المعلّمي؛ فقد بذل جهداً موفورا، وقدم عملا مذكورا مشكورا، فكرَّس حياته في خدمة علم الشريعة عامة، والحديث الشريف وعلومه بصفة خاصة؛ فردَّ الشُّبهات والمطاعن التي وجهت إليه.

أولاً ـ الشيخ عبدالرحمن المعلمي: سيرته وآثاره[1]:

اسمه ونسبه: هو أبو عبدالله عبدالرحمن بن يحيى بن علي بن

(١) النكت الجياد، أبو أنس، إبراهيم بن سعيد الصبحي، ص ١٨ وما بعدها.أضواء السلف، الرياض، ط١/١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

محمد بن أبي بكر بن محمد بن حسن المعلّمي العُتُمي اليماني، ولد سنة **١٣١٢**هـ بقرية المَحاقرة باليمن، ونشأ في بيئة علمية، حيث قرأ على والده القرآن الكريم، وتعلم التجويد والحساب، ودرس النحو أيضاً على أخيه، وتعلم الفقه والفرائض والأدب والشعر، وخرجَ رحمه الله سنة **١٣٣٦**هـ فارّاً من اليمن إلى عسير ببلد الحجاز خوفا من الرّافضة، وذلك لما استحكمت قبضتهم على اليمن، وأقام هناك مدرسا ومحاسباً، ثم تولى بعد ذلك القضاء، ولُقّب بـ«**شيخ الإسلام**»، ثمَّ رجع بعد ذلك إلى عدن، فمكث فيها سنة، ومنها انتقل إلى «زنجبار» ومكث فيها فترة، وقرر بعد ذلك الارتحال إلى الهند، وعمل هناك بدائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد مصححاً لكتب الحديث وعلومه وغير ذلك، ومكث هناك نحوا من ثلاثين سنة، صحح فيها جملة من أمهات الكتب كما سيأتي في آثار المصنف، ثم انتقل إلى مكة سنة **١٣٧١**هـ بعد أن استولى الهندوس على الهند وساءت الأوضاع هناك، وعُيّن أمينا لمكتبة الحرم المكي، ومكث هناك أربعة عشر عاماً إلى أن وافته المنيّة بها سنة **١٣٨٦**هـ عن أربعة وسبعين عاماً.

آثاره: ألّف المعلّمي رحمه الله عددا من المصنفات في شتى أنواع العلوم الإسلامية؛ ففي التفسير: «بحث حول تفسير الرّازي»، و«الكلام حول البسملة»، وفي العقيدة: «عقيدة العرب في وثنيتهم»، و«رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله، وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله»، و«دين العجائز» أو «يُسر العقيدة الإسلامية»، و«حقيقة التأويل»، وفي البدع: «صدعُ الدُّجنة في فصل البدعة عن السُّنّة»، و«تحقيق البدعة»، وفي الفقه: «عمارة القبور، أو البناء على القبور»، و«مقام إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام: هل يجوز تأخيره عن موضعه عند الحاجة لتوسيع المطاف»، و«التعقيب والمناقشة لبعض الشارحين من المعاصرين من الحنفية لجامع الترمذي»، و«بحث في قيام رمضان»، و«بحث في مسائل الطلاق»، و«رسالة حول اشتراط الصوم في الاعتكاف»، «والرّقّ في الإسلام»، و«إرشاد العامة إلى معرفة الكذب وأحكامه»، وفي أصول الفقه: «رسالة في أصول الفقه»، وفي النحو: «اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النّحوية»، و«تلخيص الثمرات

الجنيّة في الأسئلة النّحوية»، و«تعليقات على متن الأجرومية»، وفي الشعر والأدب: «ديوان شعر»، وفي اللغة: «انتقادات على طبعة لسان العرب».

كما شارك رحمه الله في تصحيح وتحقيق عدد من أمهات كتب الحديث والرجال والأنساب ككتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي، و«التاريخ الكبير» للبخاري، و«الإكمال» لابن ماكولا، و«الأنساب» للسمعاني، و«وموضِّح أوهام الجمع والتَّفريق» للخطيب البغدادي، و«تاريخ جرجان» للسّهمي.

وقد ألّف رحمه الله عددا من الكتب في الردّ على خصومه منها كتاب **«التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»**، و**«طليعة التنكيل»**، وموضوع الدّرس كتاب **«الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنّة) من الزَّلل والتَّضليل والمُجازفة»**.

ثانياً - جهود الشيخ المعلمي في خدمة الحديث الشريف عموما ورد المطاعن والشبهات خصوصا:

انصبَّت جهودُ المعلمي رحمه الله في خدمة الحديث الشريف على تحقيق مسائل المصطلح، وعلوم الرواية، وأحكام الجرح والتعديل؛ وركَّز اهتمامه على جمع ما تفرَّق عندَ المتقدِّمين من قواعد، وتحقيق المسائل التي اختلف فيها المتأخرون دون حجَّة أو برهان؛ غير أنَّ نشاطه العلمي في مجال علم الحديث قد تنوَّع بين التأليف، والمشاركة في تصحيح المطبوعات، وتحقيق النصوص والتَّعليق عليها، وتحقيق المقال في تراجم الرجال. وقد سلف التنبيه على آثاره. والذي يهمنا هو بيان جهوده في خدمة الحديث الشريف عموما، وفي رد المطاعن والشبهات عنه خصوصا.

١ - فمن أبرز آثار الشيخ المعلمي التي تبرز بوضوح جهوده في خدمة علوم الحديث كتاب **«التنكيل لما في تأنيب الخطيب من الأباطيل»** ردّ فيه على كتاب «تأنيب الخطيب» للأستاذ الكوثري، الذي أبان فيه عن منهجية حديثة راقية جمعت بين النقد الموضوعي والتأدب مع المردود عليه، فهو لا

يخاطبه إلا بكلمة أستاذ، مما يدل على احترامه له مع اعترافه بتضلُّعه في علم الرجال والحديث، شأن الراسخين في العلم.

فقارئ هذا الكتاب لا يظهر له منه المخاصمة التي تجري عادة بين المختلفين، وإنما تبدو في منهجيته القدرة على إبراز الحجة وتوهين الرأي الذي يراه غير صائب.

وهو كتاب يعتبر مرجعاً في فهم منهجية العلماء في الجرح والتعديل، ومما يدل على ذلك على سبيل التمثيل تقسيمه لثقات ابن حبان إلى مراتب؛ أدناها الثقات الذين هم في عداد المجهولين، وبذلك كشف ما كان يتوهم أن كتاب الثقات هذا لا يصلح مرجعا في الجرح والتعديل، ودافع فيه عن أئمة السنة وثقات رواتها، وختمه بذم التفرق، وأنه لا تزال طائفة قائمة على الحق، وما يجب على أهل العلم في هذا العصر.

وفيه من الفوائد الحديثية وغيرها شيء كثير؛ على أنني لا أدعي العصمة لأي عالم، وإنما أرى أن الصواب يغلب عليه في كتابه هذا، والله أعلم، كما أنني لا أغمط العلامة المحدث الشيخ زاهد الكوثري قدره العلمي فهو من كبار النقاد في عصره، تغمده الله برحمته ونفع بعلمه.

٢ ـ أما بخصوص رد شبهات المبطلين والمطاعن التي وجهت للسنة فمن أهم كتبه: «**الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة**»، وهو رد على كتاب جمعه أبو رية وسماه «أضواء على السنة المحمدية»، وهو موضوع هذه الورقة.

ثالثاً - التعريف بكتاب الأنوار الكاشفة وأهميته:

سبق أن ألمعنا إلى أن أبا ريَّة حمل لواء الطعن في السنة، في العَقد السَّابع من القرن الرَّابع عشر الهجري، بتلفيقه لكتاب أسماه: «أضواء على السنة المحمدية»، ووصفه بأنه: دراسة محررة تناولت حياة الحديث المحمدي وتاريخه، وكل ما يتعلق به من أمور الدين والدنيا، وأنه دراسة

جامعة قامت على قواعد التحقيق العلمي، وأن هذه الدراسة هي الأولى في موضوعها، وأنه لم ينسج على منوالها من قبل[1].

والحق أنه دراسة محرِّفة، ضمنها طعونا وتحريفات وتشويهات تناولت الحديث المحمدي وتاريخه، جمع فيها كل المطاعن والشبه التي أثارها من سبقه، وأضاف إليها أخرى، وأصدر دراسته هذه عام **١٣٧٧هـ/١٩٥٨م**. فقام العلماء بواجب الرد. وكان ممَّن رد عليه الشَّيخ محمَّد عبدالرزَّاق حمزة، بكتابه «ظلمات أبي رية..»، غير أن ردّه وإن كان مبسوطا إلا أنه لم يأت على الوجه الذي كان يرجو صاحبه نظرا لحالته الصحية المتردية. فلم يجد المعلمي رحمه الله للعذر متسعا، فتصدى للرد على هذه (الدراسة) بكتابه «الأنوار الكاشفة..» بعد أشهر من صدور كتاب أبي رية، وأكمله في أواخر شهر جمادى الآخرة سنة **١٣٧٨هـ**.

وقراءة تحليلية للعنوان تلخص لنا مواقع الخلل في الكتاب المردود عليه، فقد كان المعلِّمي رحمه الله دقيقا غاية الدقة، موفقا كل التوفيق في اختيار عنوان كتابه؛ فسماه بـ: «الأنوار الكاشفة، لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة».

فترى أنه استعمل كلمة **(الأنوار)** لمقابلة كلمة **(أضواء)**، وهي أنوار **(كاشفة)** كفيلة بأن تخبو معها تلك الأضواء الزائفة. ثم تراه كذلك قد قسم المواضيع المنتقدة في الكتاب المردود عليه إلى ثلاث فئات، مَرَدُّها إلى ثلاثة أسباب: زلل، و تضليل، ومجازفة. وحري بنا أن نقف وقفة نستجلي فيها معاني هذه المصطلحات الثلاثة، ونحللها تحليلا لغويا موجزا لتحصيل دلالاتها وبيان مدى توفق المؤلف في اختيارها:

فأولها مصطلح (الزَّلل)، والزلل والزَّلَّة - لغة -: «الخطأ؛ لأن المخطئ زلَّ عن نَهج الصَّواب»[2]. وهو أيضاً: استرسال الرِّجل بغير قصد،

---

(١) كتب هذا على اللوحة الأولى.

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة.

ومنه قيل للذنب بغير قصد: زلة، تشبيها بزلة الرِّجل. وقال بعضهم: زلة القدم خروجُها عن الموضع الذي ينبغي ثباتُها فيه. فأصل الكلمة مادي محسوس، ثم نقلت منه للدلالة على أمر معنوي، كما قال أبو البقاء: الزلل: الخطأ والعدول عن سَنن الصواب، من قولك: زلت قدمه، أي: زَلِقَتْ[١].

والمصطلح الثاني (التضليل): قال ابن فارس: الضاد واللام أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنىً واحد، وهو ضَياع الشيء وذهابُهُ في غيرِ حَقِّه... وكلُّ جائرٍ عن القصد ضالٌّ. والضَّلاَل والضَّلالَة بمعنًى. ورجلٌ ضِلِّيل ومُضلَّل، إذا كان صاحبَ ضَلاَلٍ وباطل[٢]. وأصل الضلال -كما قال العسكري[٣]- الهلاك، ويكون الضلال بمعنى: الإبطال، ومنه قوله تعالى:

﴿أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾[٤] أي أبطلها، ومنه: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ﴾[٥]. ويقال الضلال كذلك: لكل عدول عن المنهج: عمدا أو سهوا، قليلاً أو كثيرا[٦]. أما الإضلال - وقريب منه التضليل - فهو كما قال الحَرَالِّي: التَّطريق للخروج عن الطريق الجادَّة المنجية[٧].

والمصطلح الأخير (المجازفة): والمجازفة من الجزاف كلمة فارسية، وهي تعريب كزاف، ومنه الجزف، وهو في الأصل: الأخذ بكثرة، ويقال لمن يرسل كلامه إرسالاً ـ من غير قانون ـ: جازف في كلامه[٨].

---

(١) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف ٣٨٨.
(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة.
(٣) العسكري، الفروق اللغوية، ص: ١٦٧.
(٤) محمد، الآية ١.
(٥) الفيل، الآية ٢.
(٦) المناوي، التوقيف ٤٧٤.
(٧) المناوي، التوقيف ٧٢.
(٨) المناوي، التوقيف ٢٤٢-٢٤٣.

استنتاج:

يعلم مما سلف أن مكامن الخلل في عمل أبي رية مَرَدُّها إلى ثلاثة أمور:

١ ـ زلل، أي ما وقع في كتابه من زلات وأخطاء، ربما لا يكون قاصدا إليها، وهي إما أخطاء في المنقول أو المعقول، مردّها إلى قصور في الاطّلاع أو قصور في الفهم.

٢ ـ تضليل، أي القصد إلى إيقاع الغير في الضلال والباطل، والعدول به عن الطريق المستقيم، ويكون ذلك في المنقول والمعقول، مما يندرج فيما اصطلح عليه بالخيانة العلمية. ويتحقق بوسائل متنوعة: منها الكذب، أو تعمد التحريف في النصوص المنقولة لتدل على ما يريد، أو الاستدلال بنصوص مكذوبة، أو تعمد اختيار نصوص قد تؤيد ما يذهب إليه مع الإخلال بنصوص أخرى تنقض رأيه ومذهبه، أو إهمال ذكر المصادر لقطع الطريق على من يرغب في الاستيثاق، أو تأويل النصوص تأويلا بعيدا وتحميلها ما لا تحتمله، وتنزيلها على معان مقررة سلفا، أو استنتاج نتائج من مقدمات عقيمة لا نتاج لها، إلى غير ذلك مما يمكن استخلاصه بالتتبع والاستقراء.

٣ ـ مجازفة، ومعناها ـ كما سلف ـ: إرسال الكلام من غير قانون، وذلك بإطلاق ما حقه التقييد، أو تعميم ما الصواب فيه التخصيص، والاعتماد على التهور والمبالغة والتهويل، وعدم التنبه لما يلزم عن الكلام من لوازم فاسدة.

رابعا – أهم القضايا التي تناولها المعلّمي في الأنوار:

جرى الشّيخ المعلّمي في ردّه على أبي رية على تتبع فقرات الكتاب فقرة فقرة، مما أدّى إلى تشتت عناصر الموضوع الواحد في تضاعيف الكتاب، بَيْدَ أنَّ التَّتبّع يرشد إلى إجمال أهم المباحث والقضايا التي عالجها في العناصر الآتية:

١ ـ طُرُقُ الرِّوايَة وأنواعُها، فقد طعن فيها أبو رية زاعما أنَّ الصحابة لما لم «يستطيعوا أن يأتوا بالحديث على أصل لفظه استباحوا لأنفسهم أن يرووا بالمعنى»[١].

وهذا كلام في طيه اتهام للصحابة رضي الله عنهم. فردَّ عليه المعلّمي بما لا يدع مجالا لمتكلم، مبينا أن الألفاظ النبوية غير مقصودة لذاتها، وأن الأصل في الرواية إنما هو بالمعنى، وإنما رُغّب في المحافظة على اللفظ، فمن لم يروه بلفظه وحافظ على المعنى ولو متعمدا فلا شيء عليه، وإنما يتحقق معنى الكذب عند تغيير المعنى لا اللفظ، مستدلا على كلامه من الشواهد الشرعية والعقلية والواقعية[٢].

٢ ـ كتابة الحديث وتدوينه وتحقيق القول في ذلك: تداول كل الطاعنين في السنة من مستشرقين ومستغربين على إثارة موضوع تدوين السنة، وجعله من أهم الشبه المفيدة بأن السنة إنما هي نتاج تطور اجتماعي وسياسي، وأنه لو دون الحديث كما دون القرآن لسد باب الكذب، وأن تأخير التدوين دليل على أن السنة ليست بيانا للقرآن، إذ لو كانت كذلك لدونت كما دون القرآن. فرد المعلمي على هذه الشبه واحدة واحدة، مبينا الفرق بين القرآن والسنة، والظروف التي دعت إلى جمع القرآن في صدر الإسلام دون السنة، مع بيان أن السنة حفظت عن طريق الحفظ في الصدور، وأن هذا لا يعني أنها لم تكن مدونة عند بعض الصحابة، مستدلا على أقواله بالنصوص الشرعية والتاريخية[٣].

٣ ـ إبراز موقف بعض الصحابة من التحديث والإكثار في الرواية وكشف الغطاء عن حقيقة ما روي عنهم في ذلك، والرد على افتراءات المستشرقين والمستغربين، والتي لا يفتأ أبو رية يرددها والقاضية برغبة

---

(١) أبو ريّة؛ أضواء على السنة النبوية: ٨.

(٢) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: ٩،١٠، ٦٤، ٧٥، ٧٨، ٨٧.

(٣) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: ٣١، ١٤، ٤٥،٢٤٠، ٢٤١.

الصحابة عن التحديث، بل ونهيهم عنه، وأن سبب ذلك خوفهم أن يجعلوا السنة دينا عاما مثل القرآن[(١)].

٤ ـ إثبات عدالة الصحابة في الرواية، والاستدلال عليها من الكتاب والسنة، ورد المطاعن الموجهة لها من المستشرقين والمستغربين والشيعة[(٢)].

٥ ـ الدفاع المجيد عن أبي هريرة رضي الله عنه الذي أجمع الطاعنون في السنة على استهدافه، لكثرة مروياته، وبيان تهافت متمسكات الخصوم الطاعنين فيه[(٣)].

٦ ـ شرح أحاديث مشكلة: زعم الخصوم بأنها من قبيل المتناقض تمهيدا لردها، مقدما لها بتقعيد جليل في أسباب وجود ما يشكل في نصوص الشرع، وسبل رفعه[(٤)].

٧ ـ تحقيق الكلام في بعض الرواة جرحاً وتعديلاً، مع بيان ما وقع للخصوم من الخلط والخبط في الرواة؛ لجهلهم بهذا الفن أوّلا، ولتعمية الحقائق وتحقيق أهدافهم في الطعن[(٥)].

٨ ـ تخريج بعض الأحاديث التي استدل بها الخصوم، مع الإفاضة في بيان عللها ونقدها[(٦)]. وفي الكتاب مباحث أخرى بالغة الأهمية وإن كانت لا تمس موضوع السنة مباشرة، ولكن جر إليها الحديث لارتباط بعض القضايا بها، كمناقشته لكتابة المصحف، ومسألة الأحرف السبعة، وغيرها.

---

(١) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: ٣٨، ٤٠، ٤٥، ٤٦، ٥٣، ٥٧، ٦٢، ٦٤، ٨٢.

(٢) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: ٥٣، ٦٢، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ١٥٥، ١٦٠، ١٦١، ٢٦٦، ٢٧٧، ٢٨٢.

(٣) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: ١٥، ٣٦، ١٢٤، ٩٥، ١٢٧، ١٤٠، ١٤٨، ١٥٥، ١٦٣، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٠، ١٩٦، ٢٠٩، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٨٨، ٢٩٠.

(٤) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: ٢٨٨ وما بعدها.

(٥) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: انظر على سبيل المثال: ٣٨، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٦٨، ٨٢، ٩٤، ٩٧، ١٠٠.

(٦) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: انظر على سبيل المثال: ٢٨، ٣٤، ٤٠، ٥٣، ٥٧، ٦٥، ٦٩، ١٠٠، ١١٦.

خامساً - منهج المعلمي في ردّ المطاعن ومناقشة الشبهات:

نحسب أن الشيخ المعلمي لم يُقْدم على تأليف هذا الرد إلا بعد أن رسم في ذهنه المنهج العلمي الذي ينبغي أن يلتزمه في عمله، وهو وإن لم يصرح بذلك فإنه من اليسير على المتأمل أن يلحظه في كل ما تناوله الرجل من مباحث وعالجه من قضايا. وفيما يلي تجريد لبعض ملامح ذلك المنهج:

- توخي الوصول إلى الحق في القضايا التي عرض لها، وأن يكون الخطر والوزن للحق وحده دون غيره من المقاصد والغايات، يقول: «أقدم كتابي هذا إلى أهلِ العلم وطالبيه الراغبين في الحق، المؤثرين له على كل ما سواه، سائلاً الله تعالى أن ينفعني وإياهم بما فيه من الحق، ويقيني وإياهم شر ما فيه من باطل حكيته عن غيري أو زلل مني»[1].

ويقول أيضاً: «وأعقب كل قضية ببيان الحق فيها متحرياً إن شاء الله تعالى الحق»[2].

- العناية بفقه المصطلح واستخلاص مدلولاته، وملاحظة التطور الدلالي الذي مس بعض المصطلحات، والاستعانة بذلك كله على فهم كلام أهل العلم؛ وهو ملحظ دقيق طالما استغل الخصوم الجهل به في تمرير مجموعة من المفاهيم، فعند استدلال أبي رية بكلام لعلي فيه: «إنما هلك الناس حين تتبعوا أحاديث علمائهم، وتركوا كتاب ربهم» على نهي الصحابة عن الاشتغال بالحديث. أجابه المعلمي رحمه الله بعد تضعيف الأثر قائلا: «فإن صحت هذه الحكاية فإنما قال: «أحاديث علمائهم، ولم يقل: أحاديث أنبيائهم، وكلمة «حديث» بمعنى: «كلام»، واشتهارها فيما كان عن النبي ﷺ **اصطلاح متأخر**»[3].

- تقرير القواعد بناء على الاستقراء التام لكلام أهل العلم، وإمعان النظر في تصرفهم في مؤلفاتهم لاستخلاص مناهجهم وتنزيل كلامهم منازله الصحيحة، مثل قوله: «عادة مسلم أن يرتب الأحاديث بحسب قوّتها، فيقدّم

---

(١) الأنوار الكاشفة: ٣.

(٢) الأنوار الكاشفة: ٤.

(٣) الأنوار الكاشفة: ص: ٢٠-٢٤-٣٩-٥٧-٧٤.

الأصح فالأصح»، وقوله: «وتوثيق العجلي وجدته بالاستقراء، كتوثيق ابن حبان أو أوسع»، وقوله: «فإذا رأيت المحققين قد وثقوا رجلاً مطلقاً فمعنى ذلك أنه يروي الحديث بلفظه الذي سمعه، أو على الأقل إذا روى المعنى لم يغير المعنى، وإذا رأيتهم قد صححوا حديثاً فمعنى ذلك أنه صحيح بلفظه أو على الأقل بنحو لفظه، مع تمام معناه، فإن بان لهم خلاف ذلك نبهوا عليه[(١)].

- الإنصاف في الرد بإعطاء كلام المردود عليه حقه من التأمل والتدبر، وتقليبه على وجوه كثيرة من الاحتمالات، ثم توجيه النقد إلى ما يستحق ذلك منها. ومن أروع تعقيباته بعد وضع الاحتمالات الممكنة لكلام أبي رية قوله: «من الجور أن نزعم أن مراد أبي رية هو ما تضمنه التفسير الأول، لأن ذلك باطل مكشوف»، وكثيرا ما يكرر عبارة: «فإن كان هذا مراده...»[(٢)].

- اعتماد منهج التقسيم الحاصر لضبط الكلام على المسائل والقضايا والدعاوى المثارة، وهو منهج يسعف في حسن الاستيعاب والتركيز في النقد، من ذلك قوله: أقول: إن ما جمعه في كتابه من كلام غيره منه ما هو مقبول، ومنه ما يعلم حاله من رسالتي هذه، فأما المقبول فمن مؤلفات المحدثين نقل، وفيها أكثر منه وأنفع وأرفع، وأما المرذول فليس له حساب، وقد نبهوا عليه في مؤلفاتهم، وكثرة الباطل نقصان، غير أن للباطل هواة: منهم طائفة يثني عليها أبو رية من قلبه، وطائفة لا يرضاها، ولكنه رأى أن في كلامه ما يعجبها فراح يتملقها في مواضع؛ رجاء أن يروج لديها كتابه كما راج لديها كتاب فلان»[(٣)].

- المزاوجة بين المنهجين النقلي والعقلي: ويتمثل الأول في العناية بالنصوص، ونقدها على ضوء ما قعَّدَه علماءُ الحديث من أصول نقد الرواية، مستخدما نقد السند والمتن[(٤)]، كما استند إلى دليل الإجماع[(٥)]،

---

(١) الأنوار الكاشفة: ٢٩ - ٦٨-٧٩-٨٠-٨١.

(٢) الأنوار الكاشفة: ١١-١٢-٤٧-٨١.

(٣) الأنوار الكاشفة: ٤١.

(٤) الأنوار الكاشفة: ٣٦ إلى ٤٢ - ٥٤- ٥٥.

(٥) الأنوار الكاشفة: ٦٦.

ويتمثل الثاني - أي: المنهج العقلي- في التزام أصول النظر العقلي من دراسة للدعاوى وفحص للأدلة[1].

ـ التعامل مع المصادر بيقظة ووعي، ومقابلة النُّقول على مصادرها للاستيثاق من صحة النقل وسلامته من التحريف وسوء الفهم. وقد قاده ذلك إلى الوقوف على خلل في بعض النقول، ومن أمثلة ذلك قوله: «أخذ أبو رية هذا من كنز العمال (٢٣٩: ١) وأسقط منه ما أضفته بين حاجزين»، وقوله: «وأسقط أبو رية هنا كلمة «عن الأول» لغرض خبيث، وصنع مثل ذلك في ص١١٥وص١٢٦ وفعل في ص١٦٣ فعلة أخرى[2].

كما أبرز سوء فهم أبي رية لبعض النصوص. بل يقف أحيانا على مناقضة تامّة بين ما نقله أبو رية، والمنصوص عليه في المنقول منه[3]. من ذلك زعم أبي رية أن الغزالي يقول في «القسطاس المستقيم» بالاكتفاء بالعمل المجمع عليه، فعلّق عليه الشيخ رحمه الله قائلا: «كذا قال؛ والذي في القسطاس المستقيم خلاف هذا[4].

وقد اعتذر في مطلع كتابه على عدم الاطلاع على بعض المؤلفات فقال: «وكان جمعي للكتاب على استعجال مع اشتغالي بغيره، فلم أكثر من مراجعة ما في متناولي من مؤلفات أهل العلم، ولا ظفرت ببعضها، ومنها ما هو من مصادر الكتاب المردود عليه «أضواء على السنة»[5] ومع هذا الاعتذار فإنه إذا لم يتيسر له الاطلاع على مصدر النقل يصرح بذلك[6]، وهذا من الإنصاف.

ـ ومن مقومات منهجه عدم الخوض فيما لم يتح له الإحاطة به من موضوعات[7].

---

(١) الأنوار الكاشفة: ٠٧.

(٢) الأنوار الكاشفة: ٥٥، ١٥٣.

(٣) الأنوار الكاشفة: ٢٥،٢٦،٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٩،٦٠، ٩٥، ٩٧، ١٠٦-١٠٧.

(٤) الأنوار الكاشفة: ٢٥.

(٥) الأنوار الكاشفة: المقدمة.

(٦) الأنوار الكاشفة: ٥٦-٥٩.

(٧) الأنوار الكاشفة: ٣١-٢٨٨.

خاتمة

تقويم واستنتاج:

لقد ازددنا بعد هذا العرض يقينا بأن الله تكفل بحفظ هذا الدين وحفظ أصوله، وأن هذا الدين يزداد قوة كلما حاول خصومه إضعافه، وأن كل المحاولات التي رام أصحابها من ورائها النيل منه باءت بالفشل، وأن لكل عصر رجالا يقيضهم الله لحفظ هذا الدين والذود عن حياضه، وأن الشيخ المعلمي رحمه الله أحد هؤلاء الرجال الذين قيضهم الله للقيام بهذا الدّور، وأنه أبدع في رد شبهاتهم ما أراد الله له أن يبدع، وبيَّن أن أصحاب هذه الحملات لا ينشدون حقا، ولا يلتزمون منهجا علميا رصينا، بل يسلكون كل سبيل يبلغهم إلى مبتغاهم، وهو الطعن في السنة، وأن الرد المباشر عليهم لم يعد مجديا، لأنهم لا يلتفتون إليه، بل يمضون في اجترار شبههم، وتعميق البحث اللاعلمي فيها أكثر، وأن الواجب الآن تكثيف الجهود لا للرد عليهم - فإنه ثبت أن ذلك لا يزيدهم إلا شهرة وظهورا - بل بالحضور في كل المنابر العلمية والثقافية والإعلامية، لتوعية الناس على أوسع نطاق بقيمة السّنَّة في التشريع، وتعريفهم بتاريخها تلقيا وتدوينا وتصنيفا، ورد أصول الشبه المثارة.

اقتراح:

التعريف بالكتاب على أوسع نطاق بعد إعادة نشره بمنهج ييسر

الاستفادة من مضامينه العلمية الثرية، واستخلاص أهم ما ورد فيه من حقائق وتعميمها وإدراجها في الكتب الدراسية.إنشاء موقع إلكتروني باسم المعلمي، يعنى بتتبع المطاعن الموجهة للسنة والرد عليها، وتلقي الاستفسارات بشأنها، وتمكين زواره من الاطلاع على جهود أهل العلم في نقد تلك المطاعن وتزييفها.والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المصادر والمراجع

١ - **القرآن الكريم.**

٢ - ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس؛ **معجم مقاييس اللغة**؛ تحقيق محمد هارون، دار الفكر، القاهرة **١٩٧٩** م.

٣ - أبو أنس، إبراهيم بن سعيد الصبحي؛ **النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد**؛ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، أضواء السلف، الرياض، ط١/١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٤ - أبو رية، محمود؛ **أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث** ـ القاهرة: دار المعارف، إيداع **١٩٨٠** م.

٥ - أبو شهبة، محمد بن محمد؛ **دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين وبيان الشبه الواردة على السنة قديماً وحديثاً وردها رداً علمياً صحيحاً.** القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، **١٩٨٩**م.

٦ - أحمد أمين، **فجر الإسلام، بحث عن الحياة العقلية في صدر الإسلام إلى آخر الدولة الأموية**، دار الكتاب العربي، بيروت، **١٩٦٩**م.

٧ - أحمد أمين، **ضحى الإسلام**، دار الكتاب العربي، بيروت.

٨ - أحمد عمر هاشم؛ **السنة النبوية وعلومها**، مكتبة غريب، القاهرة، **١٩٧٧**م.

٩ - أنور الجندي؛ **الإسلام والثقافة العربية في مواجهة تحديات الاستعمار وشبهات التغريب**، مطبعة الرسالة.

١٠ - البخاري؛ **الجامع الصحيح**، دار سحنون، تونس، **١٩٩٢**م.

١١ - جمال الدين القاسمي؛ **قواعد التحديث من فنون مصطلح أهل الحديث**، تعليق محمد بهجة البيطار، مطبعة ابن زيدون، دمشق **١٢٥٢هـ/١٩٢٥**.

١٢ ـ جولد زيهر؛ **العقيدة والشريعة في الإسلام**، ترجمة د محمد يوسف موسى، وعلي حسن عبدالقادر، وعبدالعزيز عبدالحق، مطابع دار الكتاب العربي، ١٣٧٨ هـ/ ١٩٥٩م.

١٣ ـ حمدي زقزوق؛ **الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري**، دار المعارف، ١٩٩٧م.

١٤ ـ الخطيب محمد عجاج؛ **السنة قبل التدوين**، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٦٣م.

١٥ ـ د. عجيل جاسم النشمي؛ **المستشرقون ومصادر التشريع**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٦ ـ السباعي مصطفى؛ **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٧٨م.

١٧ ـ السمعوني؛ طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري؛ **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، ط١ : ١٣٢٨هـ/١٩١٠م. مصر.

١٨ ـ سياسي سالم الحاج؛ **الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية**، مركز دراسات العالم الإسلامي.

١٩ ـ الشافعي أبو عبدالله محمد بن إدريس؛ **كتاب الأم**، أشرف على طبعه وباشر تصحيحه محمد زهري النجار، [فهرسة] يوسف عبدالرحمن المرعشلي، دار المعرفة بيروت.

٢٠ ـ الشافعي، **جماع العلم**، تحقيق د.محمد أحمد عبدالعزيز. دار الكتب العلمية بيروت. لبنان ط١/١٤٠٥هـ-١٩٧٥م. (وهو مطبوع ضمن الأم).

٢١ ـ صبحي الصالح؛ **علوم الحديث ومصطلحه**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨م.

٢٢ ـ طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري؛ **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، دار المعرفة بيروت.

٢٣ ـ عبدالعزيز محمد بن إبراهيم آل الشيخ؛ **المختار من المنار**، إعداد وتعليق. د.ط.

٢٤ ـ عبدالغني عبدالخالق؛ **حجية السنة**، نشر الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، طبعة ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م.

٢٥ ـ العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله؛ **الفروق اللغوية**؛ القاهرة ١٣٥٣هـ، مكتبة القدسي.

٢٦ ـ محمد مصطفى الأعظمي؛ **منهج النقد عند المحدثين**، مكتبة الكوثر، السعودية، ١٩٩٠م.

٢٧ - المعلمي؛ **الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة.** عالم الكتب، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٢٨ - المعلمي؛ **التنكيل بما في تأنيب الخطيب من الأباطيل،** تحقيق وتعليق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١٣٨٦/١هـ.
٢٩ - المناوي، زين الدين محمد عبدالرؤوف؛ **التوقيف على مهمات التعاريف؛** تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٠م.
٣٠ - نجيب العقيقي؛ **المستشرقون؛** دار المعارف بمصر ١٩٦٥م.
٣١ - Introduction to Islamic law, London, 1964.
٣٢ - Origines of Muhammadan Jurisprudence, impression Oxford, 1959.

أثر العقل في
نقد الحديث عند المعاصرين

الدكتـور:
مختـار نصيرة
جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية قسنطينة - الجزائر

تمهيد:

لما كانت السنة النبوية الشريفة جزءا من وحي الله تعالى إلى نبيه ﷺ، تكفل الله سبحانه وتعالى بأسباب حفظها من كل دخيل، فقيض لها رجالا نقادا يتميزون بالحفظ، والفهم الدقيق، والمعرفة التامة، والاطلاع الواسع، سخروا حياتهم لحفظ سنة النبي ﷺ، والذود عنها، فضبطوا القواعد والأسس والمصطلحات العلمية التي بنوا عليها نقدهم للأسانيد والمتون معاً.

وألفوا في ذلك المصنفات المختلفة في بيان أحوال الرواة والمرويات، فألفوا في تاريخ الرواة، وطبقاتهم، ومراتبهم جرحا وتعديلا، كما صنفوا في بيان علل الأحاديث المختلفة، فبينوا ما وقع فيها من شذوذ ونكارة، وخصصوا جانبا مهما من دراستهم لبيان رواية المتهمين، والوضاعين والكشف عنها.

وقد واجه المحدثون النقاد منذ الوهلة الأولى، مجموعة من التحديات من بعض من لم يفهم منهجهم، ولم يستوعب خطتهم النقدية، فكان من بين من وقف في طريقهم، أصحاب المدرسة العقلية القديمة «المعتزلة»، إذ رفضوا كثيرا من أصول منهجهم في دراسة الأحاديث والتحقيق فيها؛ لأنها تثبت عددا من الأحاديث التي تخالف فكرهم وقناعتهم العقلية.

كما أن المراحل التاريخية المتأخرة والمعاصرة لم تكن أيضاً بعيدة عن هذا، فكلما واجهت أصول الشريعة الإسلامية تحديات، إلا كان منهج

المحدثين في تحقيق الأحاديث يحتل الصدارة في ذلك، فبالإضافة إلى ما يقوم به المستشرقون حديثا من مقاومة جهود المحدثين بأساليبهم المختلفة، نجد من الباحثين والمفكرين المسلمين الذين يعنون بقضايا الأمة الإسلامية وهمومها من تبنى بعض تلك الآراء، كرد الأحاديث النبوية التي أثبت النقاد صحتها لمجرد معارضتها للعقل، أو معارضتها للقرآن الكريم، واتهم منهج المحدثين في دراسة السنة بالقصور. في ظل هذا التحدي تكون هذه المداخلة، التي عنونتها بـ «أثر العقل في نقد الحديث عند المعاصرين»، وقسمتها: إلى فصلين اثنين:

الفصل الأول ـ مفهوم العقل وعلاقته بالنقل: وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

أولاً ـ مدلول العقل.

ثانياً ـ دفع دعوى التعارض بين العقل والنقل.

ثالثاً ـ ضرورة تمييز أحاديث الغيب عن غيرها في الإدراك والفهم.

رابعاً ـ مجال استعمال العقل في نقد الحديث عند النقاد.

الفصل الثاني ـ أثر العقل في نقد الحديث عند المعاصرين: وقسمته إلى مبحثين رئيسين:

أولاً ـ أثر آراء المدرسة العقلية القديمة في نقد الحديث عند المعاصرين.

ثانياً ـ تأثر المعاصرين بآراء المدرسة الإستشراقية في الجوانب النقدية.

مفهوم العقل وعلاقته بالنقل

أولاً ـ مدلول العقل:

قال ابن منظور: «العَقْلُ: الحِجْر والنُّهى ضِدُّ الحُمْق، والجمع عُقولٌ... والعَقْلُ: التَّثَبُّت في الأُمور.

والعَقْلُ: القَلْبُ، والقَلْبُ العَقْلُ، وسُمِّي العَقْلُ عَقْلاً لأَنه يَعْقِل صاحبَه عن التَّوَرُّط في المَهالِك، أَي يَحْبِسه... وقيل العقل هو التمييز الذي يميز به الإنسان من سائر الحيوان»(١).

والعقل شرط في معرفة العلوم، وفي الأعمال وصلاحها، وبه يكمل الدين والعمل، ولكنه لا يستقل بذلك، إذ هو غريزة في النفس وقوة فيها كقوة البصر، إن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن إدراكها، وإن أبعد بالكلية كانت الأقوال والأفعال أمورا حيوانية(٢).

ولهذا الدور الذي يؤديه العقل جعله الإسلام مناط التكليف... وإحدى الضروريات الخمسة ـ الدين والنفس والنسل والمال والعقل ـ التي علمها كالضروري»(٣).

---

(١) ينظر: لسان العرب، ٨٤٥/٤.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣٣٨/٣ ـ ٣٣٩..

(٣) ينظر: الموافقات في أصول الأحكام، ٣٨/١، ٢٦٦/٣.

ثانياً ـ دفع دعوى التعارض بين العقل والنقل:

إن تعارض العقل والنقل، وتقديم الأول منهما على الثاني، دعوى قديمة، قدم نشأة الفرق المختلفة التي استعملت التأويلات الفاسدة لبيان مدلول آيات كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والتي في مقدمتها: الخوارج، والقدرية والجهمية، والمعتزلة وغيرهم.

ولم تسلم الأجيال اللاحقة من بعض من يستجيب لهذه الدعوى الباطلة، ويقرر قاعدة مطلقة، وقانونا كليا، فيقول: إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية، أو النقل والعقل، فإما أن يجمع بينهما، وهو محال؛ لأنه جمع بين نقيضين، وإما أن يردا جميعا، وإما أن يقدم السمع وهو محال؛ لأن العقل أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحا في النقل والعقل جميعا، فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يقال بعدم صحته، وإما أن يتأول أو يفوض[1].

فجعلوا للعقل السيادة المطلقة، وقدموه على النقل، وما هذا الاطّراد لديهم إلا تأثرا بمزالق تلك الفرق القديمة، وما يمليه الفكر الاستشراقي حديثا.

وقد رد ابن تيمية هذه القاعدة المحدثة بقوله: «ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح.

وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع. . .

ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة، بل لا يصلح أن

---

(١) ينظر: أساس التقديس في علم الكلام، ص١٧٢ ـ ١٧٣.

يكون دليلا لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟

ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول بل بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته...»[١].

ويقول في موضع آخر: «... وعلى المعتزلة الذين حكّموا عقولهم في نصوص الوحي، ومن سار على نهجهم وتتبع خطاهم، أن يعلموا أنه لا يوجد حديث واحد على وجه الأرض يخالف العقل إلا أن يكون ضعيفا أو موضوعا، بل لا يعلم حديث صحيح في الأمر والنهي أجمع المسلمون على تركه إلا إذا كان منسوخا، بل لا يعلم حديث أجمعوا على نقيضه، فضلا أن يكون نقيضه معلوما بالعقل الصريح البين لعامة العقلاء، فإن ما يعلم بالعقل الصريح أظهر وأوضح مما يعلم بالإجماع»[٢].

ويقول ابن القيم: «إذا تعارض النقل وهذه العقول أخذ بالنقل الصحيح، ورمي بهذه العقول تحت الأقدام، وحطت حيث حطها الله وأصحابها»[٣].

والعقل الذي يوافق النصوص الشرعية الثابتة، هو العقل الذي لم يغلب عليه الوهم والخيال، وإنما هو الذي يهتدي بنور الوحي، وأما العقل الذي يعارض صريح الوحي الثابت فهو الذي غلبت عليه الأهواء، والظنون، والأفكار المنحرفة، والضلالات الفاسدة[٤].

وبتأمل الآيات القرآنية نجد التكامل بين العقل والوحي واضحا، وقد عبر عن ذلك ابن القيّم بعبارات قيمة، فقال: «إن الحجج السمعية مطابقة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٤٧/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق، بتصرف، ١٥٥/١.

(٣) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة، ص٨٢ ـ ٨٣.

(٤) ينظر: الدلالة العقلية في القرآن، الدكتور عبد الكريم نوفان عبيدات، بتصرف، ص٢٠٠.

للمعقول، والسمع الصحيح لا ينفك عن العقل الصريح، بل هما أخوان نصيران، وصل الله بينهما، وقرن أحدهما بصاحبه، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٢٦﴾﴾[1].

فذكر ما ينال به العلوم، وهي: السمع والبصر والفؤاد الذي هو محل العقل، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾[2]، فأخبروا أنهم خرجوا عن موجب السمع والعقل. وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾[3]، ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[4]، فدعاهم إلى استماعه بأسماعهم وتدبره بعقولهم... فجمع سبحانه بين السمع والعقل، وأقام بهما حجته على عباده، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه أصلا، فالكتاب المنزل والعقل المدرك حجة الله على خلقه، وكتابه هو الحجة العظمى، فهو الذي عرفنا ما لم يكن لعقولنا سبيل إلى استقلالها بإدراكه أبدا، فليس لأحد عنه مذهب، ولا إلى غيره مفزع في مجهول يعلمه، ومشكل يستبينه...

ولا يفهم من هذا أن العقل والوحي ندان، بل لكل منهما ميدانه، فالعقل له حدوده لا يتجاوزها، ويكمل الوحي نقصه وقصره، فالوحي أكبر من العقل وأشمل، وحقائقه فوق مستوى العقل، وغير داخلة في نطاق عمله، ومادة تخصصه، فهو الأصل الذي يرجع إليه العقل، والميزان الذي نختبر به مقررات العقل ومفهوماته وتصوراته، وبه تصحح اختلالات العقل وانحرافاته، لكن يبقى بينهما التوافق والانسجام، لا على أساس أنهما ندان متعادلان[5].

---

(١) الأحقاف، الآية ٢٦.

(٢) الملك، الآية ١٠.

(٣) يونس، الآية ٦٧.

(٤) الرعد، الآية ٤.

(٥) ينظر: الدلالة العقلية في القرآن، الدكتور عبد الكريم نوفان عبيدات، بتصرف، ص٢١٥، ٢١٨.

وهذا ما قرره الإمام الشاطبي في قوله: «أن الله جعل للعقول في إدراكها حدا تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلا إلى الإدراك المطلوب. فلو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالى في إدراك جميع ما كان وما يكون، إذ لو كان كيف كان يكون؟ فمعلومات الله لا تتناهى. ومعلومات العبد متناهية والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهى»[1].

وما انحرف المسلمون إلا حين استخدموا العقل في غير موضعه، وخرجوا به عن أطره المحددة، وأخذوا بالظن والتخمين الباطل في أمور الإلهيات، وقضايا القضاء والقدر متأثرين بإطار فكري فلسفي يوناني وإغريقي ليس له مرشد ولا موجه من معرفة الوحي الصحيح.

ثالثاً ـ ضرورة تمييز أحاديث الغيب عن غيرها في الإدراك والفهم:

وانطلاقاً مما سبق ذكره؛ فإنا نجد كثيرا ممن يتوقفون في قبول كثير من الأحاديث التي صحت عند النقاد، وذلك بسبب عدم فصلهم بين عالمي الغيب والشهادة، فإن كانت الأمم التي لا تدين بدين الإسلام يعتريها مثل هذا التوقف في الأخبار التي تنبئ عن الغيب؛ فإن المسلم يجب عليه أن يسلم بما صح من الأحاديث المثبتة لذلك، وأن لا يجعل العقل حكما في أمور لا يدركها.

فكثير من الأحاديث تتحدث عن عالم الملائكة، وعالم الجن، والحياة البرزخية بعد الموت، والمحشر، والحساب، والجنة والنار وغيرها من المواضيع التي لا تدركها العقول بالمقايسة، فهذه وأمثالها، إذا أثبتت الدراسة الحديثية أنها صحيحة ثابتة، ولم يستوعبها العقل فلا مجال للبحث عن علل لردها.

وهذا المسلك مما يميز أهل البدع والانحراف، كما ذكر ذلك الإمام الشاطبي في قوله: «أن من خصال أهل الابتداع والانحراف: ردهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم، ويدّعون أنها مخالفة

---

(١) الاعتصام، ٢/٤٨٦.

للمعقول، وغير جارية على مقتضى الدليل، فيجب ردها، كالمنكرين لعذاب القبر، والصراط والميزان، ورؤية الله عزَّ وجلَّ في الآخرة. وكذلك حديث الذباب، وأن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء، وأنه يقدم الذي فيه الداء. وحديث الذي أخذ أخاه بطنه فأمر النبي ﷺ بسقيه العسل، وما أشبه ذلك من الأحاديث الصحيحة المنقولة نقل العدول.

ربما قدحوا في الرواة من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم - وحاشاهم - وفيمن اتفق الأئمة من المحدثين على عدالتهم وإمامتهم، كل ذلك ليردوا به على من خالفهم في المذهب، وربما ردوا فتاويهم وقبحوها في أسماع العامة، لينفروا الأمة عن اتباع السنة وأهلها. . .

وقد جعلوا القول بإثبات الصراط والميزان والحوض قولاً بما لا يُعقل. وقد سُئل بعضهم: هل يكفر مَن قال برؤية البارئ في الآخرة ؟ فقال: لا يكفر؛ لأنه قال ما لا يعقل، ومن قال ما لا يعقل فليس بكافر.

وذهبت طائفة إلى نفي أخبار الآحاد جملة، والاقتصار على ما استحسنته عقولهم في فهم القرآن، حتى أباحوا الخمر بقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟﴾[(١)].

ففي هؤلاء وأمثالهم قال رسول الله ﷺ: **«لا ألفين أحدكم متكئًا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه»**[(٢)]، وهذا وعيد شديد تضمنه النهي، لاحق بمن ارتكب رد السنة»[(٣)].

والواجب على العالم المسلم هنا أن يُسَلِّم بما صح ثبوته حسب قواعد أهل العلم، وسلف الأمة المقتدى بهم، ولا يجوز رده لمجرد مخالفته لما

---

(١) المائدة، الآية ٩٣.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، ص٦٩٠ - ٦٩١، ح٤٦٠٥، والترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عند النبي ﷺ، ح ٢٦٦٣، من حديث أبي رافع.

(٣) الاعتصام، ١٦٨/١ - ١٦٩.

عهدناه، أو استبعاد وقوعه تبعًا لما ألفناه، ما دام في دائرة الممكن عقلاً، وإن كنا نعتبره مستحيلاً في العادة، فقد استطاع الإنسان، بما أوتي من علم، أن يصنع أشياء كانت في حكم المستحيل عادة، ولو حكيت لأحد الأقدمين، لرمى من يحكيها بالجنون، فكيف بقدرة الله تعالى، الذي لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء... فالموقف السليم الذي يفرضه منطق الإيمان، ولا يرفضه منطق العقل: أن نقول في كل ما أثبته الدين من الغيبيات: آمنا وصدقنا، كما نقول في كل ما جاءنا به من التعبديات: سمعنا وأطعنا. أجل، نؤمن بما جاء به النص، ولا نسأل عن كنهه وكيفه، ولا نبحث عن تفصيله، فإن عقولنا كثيرًا ما تعجز عن الإحاطة بهذه الأمور الغيبية، فإن الله الذي خلق الإنسان لم يؤهله لمثل هذا الإدراك، لأنه لا يحتاج إليه للقيام بمهمته في الخلافة في الأرض(١)

رابعاً ـ مجال استعمال العقل في نقد الحديث عند النقاد:

وللمكانة التي تبوأها العقل في القرآن الكريم وسنة النبي ﷺ، ولاعتباره مدار التكليف الشرعي، استعمله المحدثون النقاد في أهم محطات نقل أحاديث النبي ﷺ ونقدها، وذلك في أربعة مواطن: «عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث. فالمحدثون إذا سمعوا خبرا، تمتنع صحته، أو تبعد لم يكتبوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته»(٢).

ـ أما مراعاتهم العقل عند السماع، فلا بد لقبول الخبر أن يكون الراوي وقت تحمل الحديث وسماعه، مميزا ضابطا عالما بما يسمعه، فالمتثبتون إذا سمعوا خبراً تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن

---

(١) ينظر: كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط، الدكتور يوسف القرضاوي، ص ١٧٥ ـ ١٧٨.

(٢) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ص٦.

حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه.

- أما مراعاتهم للعقل عند التحديث، فإنه لا يجيز المحدثون رواية ضعيف فضلا عن الموضوع إلا ببيان ضعفه.

- أما مراعاتهم للعقل عند الحكم على الرواة، فإننا نجدهم كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به، فضلا عن خبرين أو أكثر.

- أما مراعاتهم للعقل عند الحكم على الأحاديث فقد أعطوا العقل حقه كما يحب، وقد عبر عن هذا الإمام الشافعي بقوله: «ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث مالا يجوز أن يكون مثله أويخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه»(١). وليس هذا إلا تحكيما للعقل في محله(٢).

فمجال استعمال العقل كمقياس لقبول الأحاديث وردها عند النقاد محدود ومقيد ببعض الحالات فقط - كما سنرى في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى - ؛ فأما أن يكون ميزانا عاما، ويقدم على غيره من القواعد النقدية المتفق عليها بين نقاد الحديث وصيارفته، فهذا من باب إقحام العقل في غير وظيفته المنوط بها، ومنفذ لرفض عدد كبير من الأحاديث الصحيحة الثابتة.

---

(١) الرسالة، ص٣٩٩.

(٢) ولمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع ينظر: منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص٨٣ - ٩٠.

أثر استعمال العقل في نقد الحديث عند المعاصرين

توطئة:

إن التأثير المباشر للأفكار التي نادت بها المعتزلة ودعت إليها قديما، والأفكار التي ينادي بها المستشرقون حديثا، وجدت طريقها إلى كثير من المُحْدثين الذين يؤمنون بحرية الفكر واستعمال العقل في جميع المجالات العلمية دون ما ضابط لذلك، الأمر الذي جعل كثيرا منهم يتجاسرون في استعمال العقل في أبواب لا يفهم مسلكها، ولا يدرك منهجها إلا من مارسها من المحدثين النقاد الذين أفنوا أعمارهم في تحقيق المرويات ودراستها، لبيان صحيحها من سقيمها.

فنجد هؤلاء المعاصرين قد فتحوا على أنفسهم باب النظر في الأحاديث سندا ومتنا بمجرد استعمال العقل، دون امتلاك وسائل النقد الكافية لذلك، فقدحوا في أحاديث لا تدركها عقولهم القاصرة كأحاديث الغيبيات، وأحاديث الفتن، والأحاديث التي أوهم ظاهرها التعارض مع بعض آيات القرآن الكريم، أو التعارض مع وقائع تاريخية، أو مجرد معارضتها للعقل.

ولما كان الغرض من دراستنا هو بيان أثر استعمال العقل في نقد الحديث؛ فإننا سنركز في المطالب الآتية على ألوان تأثر المعاصرين بتلك المدرستين، وأثر ذلك في رد الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ.

أولاً - أثر آراء المدرسة العقلية القديمة في نقد الحديث عند المعاصرين:

وقف كثير من المعاصرين أنفسهم للدفاع على المدرسة الاعتزالية ومواقفها تجاه السنة ومناهج دراستها، متبنين بذلك تلك الآراء ومستدلين لها من خلال استعمال نظرهم العقلي في عدد من الروايات الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ.

يقول أحمد أمين: «ولئن كان للمحدثين محامد من ناحية الجد في الجمع والنقد، وعدم الاكتراث بالمتاعب، والصبر على الفقر، ونحو ذلك، فقد كان لهم والحق يقال بعض الأثر السيئ في المبالغة في الاعتماد على المنقول دون المعقول، خصوصا بعدما مات المعتزلة، فقد كان المعتزلة هؤلاء حاملي لواء العقل والمحدثون حاملي لواء النقل. وكان عقل المعتزلة يلطف من نقل المحدثين. فلما نكّل بالمعتزلة على يد المتوكل، علا منهج المحدثين، وكاد العلم كله يصبح رواية. وكانت النتيجة هكذا، ما نرى من قلة الابتكار، وتقديس عبارات المؤلفين، وإصابة المسلمين غالبا بالعقم، حتى لا تجد كتابا جديدا، أو رأيا جديدا بمعنى الكلمة، بل تكاد العقول كلها تصب في قالب واحد جامد.

واتخذت التراجم شكل تراجم المحدثين من ذكر الوقائع وأحداث من غير جديد، كالذي نراه في الأغاني. ومن الأسف أن منهجهم ساد على منهج المعتزلة وغلبهم. وكان منهج المعتزلة منهجا متينا دقيقا حتى لم يستطع أن يفر منه إلا القليل»(١).

وقال الشيخ محمد عبده: «وأما ما ورد في حديث مريم وعيسى من أن الشيطان لم يمسهما، وحديث إسلام شيطان للنبي ﷺ، وحديث إزالة حظ الشيطان من قلبه فهو من الأخبار الظنية؛ لأنه من رواية الآحاد، ولما كان موضوعها عالم الغيب والإيمان بالغيب من قسم العقائد، وهي لا يؤخذ

---

(١) ظهر الإسلام، ٤٨/٢ ـ ٤٩.